



سلطنة عُمان
مجلس الشورى



الاتحاد البرلماني الدولي

المؤتمر الإقليمي الثالث للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢١-٢٢/١٢/٢٠٠٨ م
مسقط، سلطنة عُمان

تقارير ووثائق رقم: ٦١

- محتويات ٣
- حول أعمال المؤتمر ٥
- جدول أعمال المؤتمر ١٢
- التقرير النهائي للمؤتمر ١٣
- كلمات الافتتاح..... ١٦
- السيد عبد القادر بن سالم الذهب، أمين عام مجلس الشورى في سلطنة عُمان..... ١٧
- المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله، عضو مجلس الدولة، رئيسة وفد سلطنة عمان ١٩
- السيد جيرت فرشنك، عضو مجلس النواب البلجيكي، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ٢١
- صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد، راعية الافتتاح ٢٣
- النساء في السياسة والإعلام والجمعيات النسائية: ضرورة من أجل الديمقراطية ٢٤
- السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا ٢٥
- المرأة والإعلام: المنظور الإقليمي والدولي ٢٨
- السيدة غولزير كورات، رئيسة قسم المرأة والمساواة، اليونسكو ٢٩
- السيدة نجلاء العوضي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للإعلام، مدير عام Dubai One TV، الإمارات العربية المتحدة ٣٤
- الجمعيات النسائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٤٠
- الدكتورة شيخة المسلمية، عضو مجلس الدولة، سلطنة عمان ٤١
- الدكتورة أمل الشنفرية، مستشارة، خبيرة سياسات إجتماعية، المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان ٤٣
- الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للمرأة من أجل دخولها في الحياة السياسية؟ ٤٦
- الدكتورة جيهان أبو زيد، خبيرة في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي، مصر ٤٧
- السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا ٥١
- الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار؟ ٦٢
- الدكتورة فاتن بن عمر، عضو مجلس النواب التونسي، النائب الأول لرئيسة لجنة النساء البرلمانيات في ٦٣

-الاتحاد البرلماني الدولي
- ٧٠ • الدكتورة بهية الجشي، عضو مجلس الشورى، مملكة البحرين
- ٧٣ • الأستاذ ناصر السرامي، مدير الإعلام، قناة العربية
- ٧٥ • الدكتور محمد عايش، منظمة المرأة العربية
- ٨٢ المرأة والبرلمان والإعلام: النساء البرلمانيات في إذاعة برلمانية نموذجاً
- ٨٣ • الأستاذ بيتر كنولز، مراقب، BBC برلمان، المملكة المتحدة
- ٨٨لائحة الوفود المشاركة

حول أعمال المؤتمر

المرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ”علينا تغيير الصورة السائدة بعدم ملائمة المرأة للعمل السياسي“

في دول الخليج العربية، قررت النساء البرلمانيات مواجهة التحديات في علاقاتهن بوسائل الإعلام. واجتمعت في مسقط (سلطنة عمان) في كانون الأول/ديسمبر الماضي نساء برلمانيات وقيادات نسائية سياسية من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت واليمن لمناقشة موضوع الشراكة مع وسائل الإعلام والجمعيات النسائية.

ولدى افتتاح المؤتمر الإقليمي الثالث للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نظمه مجلس الشورى العماني والاتحاد البرلماني الدولي، أشارت صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد إلى التقدم الذي شهده وضع المرأة العمانية ومشاركتها في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لاسيما منذ أن دخلت النساء مجلس الشورى عام 1994 في خطوة سباقة في المنطقة.

وقالت المشاركات أن وسائل الإعلام بتقديمها للنشاطات التي تقوم بها النساء في المجال السياسي لا تركز الأضواء على دورهن المتنامي والخلاق حقاً في الحياة السياسية فحسب، وإنما تستطيع أن تشجع أيضاً الجيل الجديد على دخول الحلبة السياسية. وأضافت المشاركات أن “الإعلام يمكن أيضاً أن يستفيد إلى حد كبير من عرض نشاط النساء البرلمانيات ووجهات نظرهن ومن التوجه إليهن باعتبارهن مصدراً هاماً للمعلومات”.

أما في موضوع الجمعيات النسائية، فشددت النساء البرلمانيات على الدور الأساسي الذي اضطلعت به هذه الجمعيات في تمكين المرأة من المشاركة السياسية، وكيف كانت حليفاً مهماً في النهوض بقضايا التكافؤ بين الجنسين. ومن شأن شراكة فعلية أن تتيح للنساء البرلمانيات الاستفادة مما تقدمه الجمعيات من المعلومات والدعم المناسبين. أما في المقابل فالنساء البرلمانيات يستطعن، بصفتهن مشاركات في صنع القوانين، الدفاع عن القضايا التي تثيرها المنظمات الشعبية المحلية التي تعمل مباشرة في الميدان.

وقد أدلت عدة مشاركات، خلال يومي المؤتمر، بأرائهن إلى محرري نشرة الاتحاد البرلماني الدولي:

The World of Parliaments

مشاركة النساء : جزء أساسي من الديمقراطية

أشار السيد جيرت فرشنك البرلماني البلجيكي وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي : ”إلى الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في توعية الجمهور وتعريفه بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من الديمقراطية“ .



أما السيدة فاتن بن عمر عضو مجلس النواب التونسي والنائبة الأولى لرئيسة لجنة النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، فركزت على ضرورة إرساء شراكة سليمة بين النساء البرلمانيات والإعلام وصانعي القرار. وقالت أن ”على النساء تقديم المعلومات المفيدة إلى الإعلاميين وأن على الصحفيين تكريس مجالات أوسع للنساء السياسيات في وسائل الإعلام ليس في المواضيع المتعلقة بالنساء فحسب وإنما أيضاً تقديم آرائهن حول الأحداث السياسية والاقتصادية الرئيسية وغيرها من المسائل المهمة“ .



وقالت الدكتورة جيهان أبو زيد، الخبيرة المصرية في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي ، أن النساء البرلمانيات يواجهن تحدياً إضافياً في هذه المنطقة. ”فهن يعشن في ثقافة محافظة. والقدرة على التنقل محدودة لديهن ولا تقدم لهن الأحزاب السياسية أي دعم مالي. وهذا ما يحول دون ترشح الكثيرات من النساء في الانتخابات أو حتى مجرد التفكير في ذلك“ . وأضافت أن نادراً ما تساند وسائل الإعلام النساء البرلمانيات أو بشكل عام النساء في مراكز القيادة.

وركزت الدكتورة أبو زيد على ما تملكه البرلمانيات من معلومات مباشرة من الميدان، ومن العلاقات المناسبة والاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية التي تهتم الإعلام. ”ولكن السياسة هي أيضاً موضوع حساس. ونحتاج أحياناً إلى التكلم عن السياسة ولكن دون استخدام عبارات سياسية. الأمر يعود إلى النظام السياسي السائد. فنحن نستطيع أن نتكلم بالسياسة ولكن المهم هو كيف نفعل ذلك“ .

الكرة في ملعب المرأة

أكد الدكتور محمد عايش أستاذ الإعلام في جامعة الشارقة (الإمارات العربية المتحدة) على ضرورة إعطاء النساء فرصة الدخول إلى البرلمان. ”إن صورة النساء في السياسة جديدة تماماً في هذا الجزء من العالم لكن التغيير ضروري. ويجب أن يعي المجتمع أن النساء يصبحن أعضاء فاعلات في مجالات مختلفة بما في ذلك الحياة السياسية“.

فهل يجب أن تلعب النساء دوراً أكثر فعالية؟ ”الكرة هي الآن في ملعبهن وعليهن التحرك وإسماع صوتهن دفاعاً عن حقوقهن. ولهذا يرتدي دعم الإعلام أهمية كبرى“. وكيف يمكن أن تتغير العقليات لكي تتعزز صورة المرأة ويصبح دور النساء أكثر بروزاً؟ ”إن هذه العملية هي طويلة الأمد، ويجب توعية المجتمع. يجب أن يفهم المواطنون أن النساء يشكلن نصف السكان وأن من حقهن تمثيل هؤلاء السكان في الدوائر الانتخابية. فالمطلوب هو نشر الثقافة المجتمعية عبر وسائل الإعلام والبنى الاجتماعية والهيئات التربوية. ويجب تعزيز قدرات النساء في كيفية مواجهة وسائل الإعلام وكيفية إجراء المقابلات وتنظيم المؤتمرات الصحفية والظهور أمام شاشات التلفزيون، وكيف يمكن أن تكون هذه التدخلات مؤثرة ومقنعة“.

أما السيدة سميرة رجب عضو مجلس الشورى في البحرين وهي أيضاً كاتبة وصحفية، فكانت أكثر وضوحاً وصراحة إذ قالت ”أن الوصول إلى مركز سياسي بدون خلفية متينة وشخصية قوية يصبح كارثة حقيقية. كنا أصلاً على شفير مثل هكذا كارثة مع بعض السياسيين الرجال فيمكنكم تصور ماذا سيحدث مع امرأة لا تملك الإعداد اللازم“. وأشارت إلى أن في أغلب الأحيان لا تصوت النساء لصالح نساء. وهذا ليس إلا واحد من التحديات التي علينا مواجهتها .

هل يمكن للقوانين أن تغير الوضع؟ ”إنها لن تحل المشكلة. علينا أن نقولها علناً. ما نحتاج إليه هو تربية مختلفة، وإعلام مختلف، وقواعد وسياسات وكذلك وسائل إعلام مختلفة إذا أردنا أن نشهد تغييراً. علينا أن نبدأ بالعمل مع الفتيات“. واختتمت السيدة رجب كلامها بالقول ”أن السبيل الوحيد للنساء اللواتي يرغبن في العمل في المجال السياسي هو التعلّم والتدريب إذا أردن مواجهة الأحزاب السياسية ومواجهة المرشحين الآخرين والسياسيين الأقوياء من الرجال“.

وعرض الأستاذ بيتر كنولز المراقب في محطة ”البي بي سي“ رأيه بأن إعطاء النساء السياسيات فرصة التعبير عن آرائهن ”يتطلب أن نكون أكثر تشبهاً لتأمين دعوتهن إلى المقابلات والنقاشات. ولكنني اعتقد شخصياً أنه ينبغي للبرلمانات وللأحزاب السياسية على حد سواء أن تبذل جهوداً أكبر بكثير لمساعدة الأعضاء نساء ورجالاً على أن يصبحوا متكلمين ناجحين. لا يمكن أن أذكر أي سياسي بارز أو مهم لم يكن يملك هذه المهارات. وقد أثبت باراك أوباما أن التحدث إلى الناس لا يزال له تأثير كبير!“.



الدكتورة بهية الجشي عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين ورئيسة لجنة الخدمات في المجلس ذكّرت بالمساهمة المهمة للنساء في العمل السياسي بينما لا تتركس وسائل الإعلام المكان الكافي لهن. وقالت : ”لقد جئنا إلى هنا لنتناقش مع وسائل الإعلام عما يمكن أن نفعله لتحسين صورة المرأة المشاركة في الحياة السياسية. علينا إقناع وسائل الإعلام بأن النساء هن سياسيات ناجحات. علينا أن نغير الفكرة السائدة بعدم ملاءمة المرأة للسياسة. علينا أن نلعب دوراً نشطاً ونبين للصحفيين بأن النساء يستطعن التكلم في السياسة وبحث القضايا المهمة مثل البيئة والاقتصاد والدفاع، وأنهن يستطعن المساهمة في النقاشات الدائرة في الاجتماعات العامة وفي اللجان وفي الكواليس كذلك“.

وأقرت بأن على النساء ان يفهمن أن الصحفيين يعملون في ظل ضغط كبير في عملهم ومن ثم عليهن التكيف مع هذا الوضع. علماً أن تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان مسألة مثيرة للجدل في هذه المنطقة. ”هنا أيضاً يمكن أن تلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً إذا أبرزت دور النساء في دفاعهن عن القضايا الملحة، الأمر الذي سوف يغير صورة المرأة في المجتمع ويلقي الضوء على ما يمكن أن تقدمه النساء“.

وتعتقد السيدة الجشي أن المرأة لا تصوت لأختها ”لأن ذلك جزء من الثقافة السائدة. وهذا لا يعني أن المرأة عدوة المرأة بل يتعلق الأمر بصورة النساء في عالم الرجال وبالمسائل الدينية كذلك. ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً رئيسياً في تغيير الذهنيات السائدة“.

رواندا: كيف يساند الرجال النساء في العمل السياسي

السيدة روز موكتابانا رئيسة مجلس النواب الرواندي وهو البرلمان الذي لديه أعلى نسبة من النساء البرلمانيات في العالم (3.56%) ، عرضت للمشاركات في مؤتمر عمان التجربة الرواندية. وفي ما يلي نص مقابلة أجريت معها :

تتصدر رواندا قائمة البرلمانات بامتلاكها أعلى نسبة من النساء البرلمانيات المنتخبات في العالم. ما هو التحدي التالي أمامكن؟

السيدة روز موكتابانا: علينا أن نثبت للعالم أننا نستحق الوضع الذي نحن عليه اليوم وأنا نستطيع أن نقود الروانديين على طريق التنمية بالشراكة مع أخواتنا وزملائنا وأزواجنا. ولا مجال لنا على الإطلاق للفشل في ذلك.

هل يساندكن الرجال في هذه التجربة ؟

السيدة موكتابانا: نعم لأننا نعتبر مسألة التكافؤ بين الجنسين أداة للتنمية وليس وسيلة لقلب الأمور. وهكذا واصل الرجال الروانديون العملية لأن النساء لم يظهرن أية عدائية في الارتقاء بحقوقهن. ولا نسعى إلى أخذ المواقع التي كان الرجال يشغلونها

في الماضي أو وضع الرجال في الأماكن التي كنا نحن نشغلها في السابق. بل هدفنا هو أن نكون شركاء لهم من أجل تنمية بلادنا. نحن نكمل بعضنا البعض ونتقدم معاً إلى الأمام. ما نريده هو المساواة في الحقوق كما ينص عليه دستورنا والاتفاقيات الدولية. إننا نبذل كل الجهود الممكنة لتحقيق فرص متساوية وإزالة جميع العوائق أمام التنمية.

ما الذي تتوقعه من وسائل الإعلام؟

السيدة موكتابانا: إن دور الصحفيين دور حيوي في كل المجالات لا سيما في ما يتعلق بمشاركة النساء. وقد لعبت وسائل الإعلام في الماضي دوراً سلبياً. ففي مجتمعاتنا كانت الصور التي تنقلها وسائل الإعلام صور نساء يدسسن السم لأزواجهن أو نساء يتقاتلن مع نساء أخريات. وكانت ترسم النساء في صور أقل ما يقال فيها أنها لا تهدف إلى تجميل صفاتهن. فعلى سبيل المثال، كانت الإعلانات في محطات الإذاعة، وهي وسيلة إعلام تستخدمها الوكالات الرسمية وجمعيات المجتمع المدني، تنقل رسائل سلبية عن النساء. وكان من السهل لأي شخص لا يستطيع اكتشاف رموز الرسالة بوضوح أن يفسرها تفسيراً خاطئاً. وقد كافحنا لوضع حد لهذه الإعلانات السلبية. يمكنك أن تنقل إلى الناس الرسالة نفسها باستخدام صياغة إيجابية ونحن نلمس نتائج ذلك. إن إظهار نساء عاريات أو نساء يرتدين ثياباً غريبة في وسائل الإعلام ليس السبيل الأفضل للارتقاء بالمرأة بل هو على العكس وسيلة لإبقائهن في وضع محقر. واليوم عندما تريد الجمعيات النسائية نشر إعلان في وسائل الإعلام يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار.

كيف ينظر الإعلام إلى النساء البرلمانيات ”التعليم هو مفتاح التقدم“

نجلاء فيصل العوضي هي عضو في المجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة، ونائبة الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للإعلام، أقوى مجموعة إعلامية في دبي، وتدير إحدى القنوات الست التي تملكها الشبكة وهي القناة الناطقة بالإنجليزية.

ما هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه النساء في العالم العربي؟

السيدة نجلاء فيصل العوضي: إن التحدي الرئيسي الذي نواجهه هو غياب الوعي بحقوق النساء ومسؤولياتهن في المجتمع. فالتعليم يخلق عند النساء الحافز لكي يتحركن ويصبحن جزءاً من النظام السياسي ويشاركن فيه مشاركة فاعلة. ولا تعرف الكثيرات من النساء حقوقهن المدرجة في دساتير بلداننا وفي أغلب دساتير دول الخليج. صحيح أن تعليم النساء أمر مهم ولكن تعليم بقية المجتمع أي الرجال مهم أيضاً، وهذا يعود إلى كون الأدوار المحددة للجنسين محفورة في الحجر، فدور المرأة محصور عادة في المنزل وتربية الأطفال، ودور الرجال هو البحث في قضايا مثل السياسة والاقتصاد. وهذا الوضع أخذ يتغير ببطء. ففي الإمارات العربية المتحدة دخلت المرأة إلى البرلمان عام 2007، ولدينا نساء وزيرات وتتولى إحداهن حقيبة التجارة الخارجية. والنساء أخذن ينتقلن إلى هذا المجال ولكن لا زلن يمثلن أقلية. فيجب التركيز على إنشاء أنظمة تعليمية تدع النساء يدركن حقوقهن وأهمية مشاركتهن في الحياة السياسية وانخراطهن في جميع المجالات. أغلبية البلدان العربية تتقدم اليوم على طريق التنمية المستدامة الأمر الذي يستدعي استخدام جميع مواردنا البشرية بغض النظر عن الجنس أي رجالاً كُنّا أم نساء. ولا نحتاج إلى تربية النساء فحسب وإنما أيضاً إلى تعليم الجمهور عموماً لأن المجتمعات العربية تعطي تقليدياً الدور الأساسي إلى الرجل رب الأسرة. وهذا يعني أن أغلبية مراكز اتخاذ القرار تبقى في أيدي الرجال. إننا نحتاج أيضاً إلى إقناع الرجال بأن النساء حليفات وشريكات لهم وأننا نستطيع تحقيق المزيد من التقدم إذا عملنا سوياً.

هل الرجال مستعدون للقبول بأن تعمل النساء معهم؟

السيدة العوضي: بعض الرجال الواعين مستعدون لذلك. إن الله أنعم علينا في الإمارات العربية المتحدة بقيادة واعين. لأنه لولا جهود قادة بلدنا، وجميعهم من الرجال، لتمكين النساء من لعب دورهن في المجتمع، لما كنا نعيش نساء في البرلمان. وثمة مجموعة كبيرة من الرجال الذين يساندون المرأة ولكن هنالك أيضاً مجموعة واسعة من الرجال والنساء لا يؤمنون بأن النساء يستطعن المساهمة بنشاط وفعالية في الحياة السياسية مثلما يستطيعه الرجال. وتغيير الأمور شيئاً فشيئاً وأفضل وسيلة لتغيير الوضع هي بتقديم القدوة وترك النتائج تتكلم عن نفسها. علينا فقط أن نثبت أن النساء بإمكانهن أن يحققن بالضبط ما يحققه الرجال. فالأمر كله يكمن في الحصول على التعليم وتوفير الفرص المتساوية وتقديم أمثلة يقتدى بها في المجالات المختلفة. هذا هو السبيل الأفضل للتغيير.

هل تعطون للنساء البرلمانيات مكاناً في وسائل إعلامكم؟

السيدة العوضي: لا نعطينهم المكان الكافي وأنا أول من يقول ذلك! واني لفخورة بالقول أن النساء يشغلن في القناة التي أديرها المراكز الاستراتيجية الكبرى. وليس ذلك لأنهن نساء بل لأنهن يتمتعن بكفاءات عالية ويبدلن جهوداً جبارة. وأولئك النسوة هن مواطنات من الإمارات ولسن نساء أجنبيات. إننا نعمل الآن على إنتاج المزيد من البرامج التي تتناول المواضيع الاجتماعية. ويجدر التذكير بأنه يتوجب على الشركات الإعلامية أن تقيم دائماً توازناً بين الخدمة العامة والربح. وليست هذه بالمهمة السهلة لأن أغلب الناس يفضلون الأفلام والموسيقى ويعود لنا كإعلاميين أن نقدم مضموناً ذكياً ومواضيع هامة بطريقة ترفيهية بحيث لا نفقد جمهورنا.

هل يعطي الصحفيون مكاناً للنساء؟

السيدة العوضي: هنا المشكلة لأن في مجتمعاتنا، أغلب البرامج التي يمكن أن تقدم مقابلات لنساء برلمانيات ينتجها رجال. فعلينا أن نوجد في صناعة الإعلام وفي البرامج الجدية توازناً أفضل في التوزيع بين الجنسين لكي تشارك النساء في هذه البرامج.

”على النساء مواجهة التحديات الاجتماعية وتحدي التقاليد“

الاستاذ ناصر السرامي مدير الإعلام في قناة العربية التلفزيونية يشجع النساء على التوجه نحو وسائل الإعلام والتحدث إليها. وهو مهتم أيضاً بالتعاون معهن ومع الاتحاد البرلماني الدولي لوضع قاعدة بيانات للنساء البرلمانيات اللواتي يمكن لقناة العربية مقابلاتهن في أي وقت بشأن قضايا ملحة.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء البرلمانيات في العالم العربي؟

الاستاذ ناصر السرامي: النساء البرلمانيات يواجهن تحديات المجتمع والتقاليد. صورة المرأة المشاركة في العمل السياسي هي صورة لا يفهمها الناس. لا زالوا يعتقدون أن النساء يستطعن إنجاز أشياء معينة فقط ولا يستطعن تحقيق أشياء أخرى. فهم على سبيل المثال ينظرون بجدية أكبر إلى نساء الأعمال. إنهم يعتقدون أن نساء الأعمال يحققن أشياء عظيمة، ولكن حين يتعلق الأمر بالعمل السياسي يختلف الأمر تماماً. تحتاج المرأة في المنطقة إلى إنجاز الكثير لإثبات جدارتها في العمل السياسي وتسوية مشاركتها في القضايا الاجتماعية. فيجب أن يبقى حضور النساء جلياً ولهذا عليهن التحدث إلى وسائل الإعلام وإلى الناس. ويجب ألا يغلقن على أنفسهن ويكتفين بتنظيم اجتماعاتهن الخاصة، بل ينبغي لهن أن يشاركن في المؤتمرات والأنشطة الأخرى، سواء داخل المنطقة أو خارجها. يجب أن تظهر المرأة ما تستطيع أن تفعله وما تحققة من نتائج لأن صورتها في هذه المنطقة توحى بأنها لا تستطيع إنجاز سوى أشياء محددة.

هل ثمة استعداد لدى المجتمعات المختلفة في العالم العربي لمنح المرأة موقفاً سياسياً؟

الاستاذ السرامي : إذا ما قورن الوضع بما كان عليه قبل خمس سنوات، فقد تحققت أشياء كثيرة ولكن لا زلنا بحاجة إلى تحقيق المزيد فالمزيد. وإذا انتظرت حتى يصبح الناس مستعدين لقبول شيء فلن تحقق أية نتيجة، ذلك أن تطورات تحدث وعلى النساء التكيف معها.

هل هذه المجتمعات مستعدة للتصويت لنساء في المجال السياسي؟

الاستاذ السرامي :أظن أنها غير مستعدة للكفاح من أجل انتخاب امرأة، ولكن هذا لا يعني أن من غير الممكن أن تدخل النساء إلى البرلمان. وجود النساء في البرلمان فكرة عظيمة، ولكن علينا أن نبدأ أولاً بإجراء انتخابات نزيهة وإلا لن يفهم الناس لماذا أدخلت بعض النساء هكذا في الانتخابات.

هل تمنح وسائل الإعلام فرصاً كافية للنساء السياسيات؟

الاستاذ السرامي : نعم نحن في قناة العربية ندعو النساء السياسيات في برامجنا المختلفة، ويعود أيضاً للنساء الاستجابة لدعوتنا والتحدث معنا حول أعمالهن وبرامجهن. خلال الانتخابات الأخيرة في المنطقة، كانت هناك نساء مرشحات يظهرن على شاشتنا. ولكن على النساء أيضاً أن يتولين قيادة حملاتهن بأنفسهن. ولعل أفكار تخرج من هذا الاجتماع وتستفيد النساء من التدريب على التعامل مع الإعلام.

تعيين أول امرأة وزيرة في المملكة العربية السعودية



بالرغم من عدم وجود أية امرأة برلمانية في المملكة العربية السعودية، إلا أن وفداً من المستشارات في مجلس الشورى جاء إلى عمان وشاركت النساء أعضاء الوفد في المناقشات. وتحققت كذلك في شهر شباط/فبراير الأخير خطوة مهمة أخرى وهي تعيين أول امرأة وزيرة في المملكة العربية السعودية. ومما قالته لوسائل الإعلام المحلية : ” المرأة تعرف ما هي المشاكل والتحديات التي تواجهها أخواتها. إنه حقاً لتغيير نحو الأفضل“.

جدول أعمال المؤتمر

الأحد 21 كانون الأول / ديسمبر 2008

كلمات الافتتاح:

• السيد عبد القادر بن سالم الذهب، أمين عام مجلس الشورى في سلطنة عُمان.

• المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله، عضو مجلس الدولة، رئيسة وفد سلطنة عُمان

• السيد جيرت فرشنك، عضو مجلس النواب البلجيكي، ممثل الاتحاد البرلماني الدولي.

• صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد، راعية الافتتاح

الجلسة الأولى: ملاحظات رئيسية

برئاسة المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله، عضو مجلس الدولة، رئيسة وفد سلطنة عمان

• النساء في السياسة والإعلام والجمعيات النسائية: ضرورة من أجل الديمقراطية

• السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا

الجلسة الثانية: المرأة والإعلام: المنظور الإقليمي والدولي

برئاسة السيدة سميرة رجب، عضو مجلس الشورى، مملكة البحرين

• الإطار الدولي حول المرأة والإعلام وصورة المرأة السياسية في الإعلام

• السيدة غولزير كورات، رئيسة قسم المرأة والمساواة، اليونسكو

• المرأة العاملة في قطاع الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

• السيدة نجلاء العوضي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للإعلام، مدير عام Dubai One TV، الإمارات العربية المتحدة

الجلسة الثالثة: الجمعيات النسائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

برئاسة الدكتورة بهيجة بهاء عزي، مستشارة، مجلس الشورى، المملكة العربية السعودية

• جمعيات المرأة في سلطنة عمان

• الدكتورة شيخة المسلمية، عضو مجلس الدولة، سلطنة عمان

• المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني

• الدكتورة أمل الشنفرية، مستشارة، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان

الجلسة الرابعة: الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للمرأة من أجل دخولها في الحياة السياسية؟

برئاسة السيدة فاطمة المري، عضو في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

• الدكتورة جيهان أبو زيد، خبيرة في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي، مصر

• السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا

• خبرات برلمانية وسياسية

• السيدة لطيفة القعود، عضو مجلس النواب، مملكة البحرين

• المكرمة رحيلة الريامية، عضو مجلس الدولة، سلطنة عمان

• السفيرة رمزية عباس الإرياني، الأمينة العامة للاتحاد النسائي العربي العام، اليمن

الاثنين 22 كانون الأول / ديسمبر 2008

الجلسة الخامسة: الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار؟

برئاسة الدكتورة وضحي السويدي، عضو لجنة شؤون المرأة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر

• التعاون من أجل قضايا المرأة والمساواة والتعاون من أجل دعم أعمال النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار

• الدكتورة جيهان أبو زيد، خبيرة في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي، مصر

• الدكتورة فاتن بن عمر، عضو مجلس النواب التونسي، النائب الأول لرئيسة لجنة النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي

• تطوير التغطية الإعلامية حول النشاط السياسي للمرأة: سياسة قناة تلفزيونية

• الأستاذ ناصر السرامي، مدير الإعلام، قناة العربية

• خبرات برلمانية وسياسية

• الدكتورة بهية الجشي، عضو مجلس الشورى، مملكة البحرين

• السيدة شيخة الجفيري، عضو في المجلس المركزي، قطر

• الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية

• الدكتور محمد عايش، منظمة المرأة العربية

الجلسة السادسة: المرأة والبرلمان والإعلام: النساء البرلمانيات في إذاعة برلمانية نموذجاً

برئاسة المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله، رئيسة وفد سلطنة عمان

• الأستاذ بيتر كنولز، مراقب، BBC برلمان، المملكة المتحدة

اختتام أعمال المؤتمر

التقرير النهائي للمؤتمر



المقررة: المكرمة رحيلة الريامية، عضوة
مجلس الدولة، سلطنة عمان

نظم مجلس الشورى في سلطنة عمان بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي الاجتماع الاقليمي الثالث للبرلمانيات الخليجيات والقيادات النسائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط يومي 21 و22 ديسمبر 2008 حول موضوع الشراكة بين النساء البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية.

شارك في المؤتمر وفود نسائية من مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وشاركت الجمهورية اليمنية بصفة مراقب. كما شاركت في أعمال المؤتمر رئيسة مجلس نواب روندا، ونائب الرئيسة الأولى للجنة تنسيق النساء البرلمانيات في الإتحاد البرلماني الدولي، ومجموعة من الأكاديميين والخبراء من القطاع الإعلامي ومن المجتمع المدني.

بدأت أعمال الاجتماع بمجموعة من كلمات الافتتاح التي رحبت بالوفود المشاركة وعبرت عن سرور سلطنة عمان باستضافة هذا الاجتماع الإقليمي الثالث بعد إقامته في البحرين عام 2006م وفي دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2007م. وأكدت كلمات الافتتاح على أهمية محاور الاجتماع في الحياة البرلمانية والسياسية. وباركت الكلمات إنضمام مجلس الشورى في سلطنة عمان إلى الإتحاد البرلماني الدولي. وفي كلمتها أشارت راعية الافتتاح، صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد إلى تقدم وضع المرأة العمانية ومشاركتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية منها بشكل خاص منذ دخول النساء إلى مجلس الشورى لأول مرة في المنطقة عام 1994م.

خلال يومين من الأعمال، ناقشت المشاركات موضوع العلاقة بين النساء البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية. وقدمت العديد من أوراق العمل في ست جلسات عمل غطت مختلف محاور الاجتماع وأعقبها مداخلات المشاركات.

شددت المشاركات في العديد من المداخلات على أهمية المشاركة السياسية للمرأة على أن لا تكون هذه المشاركة من أجل العدالة والمساواة فحسب بل أيضاً من أجل توجيه السياسات وإدارة شؤون المجتمع بكافة طاقاته في بلدان مجلس التعاون.

وفي هذا الإطار شددت المشاركات على أهمية إبراز دور البرلمانيات والنساء في السياسة في الإعلام لتحفيز مساندة مشاركة المرأة في الحياة العامة. وأشارت المشاركات إلى أنه غالباً ما يرسخ الإعلام التمييز ضد المرأة وذلك في كافة أنحاء العالم مشددة على ضرورة الاهتمام بعدم استخدام صور مسيئة للمرأة في كافة الأدوات الإعلامية.

طرحت المشاركات عدداً من الأسئلة حول وجود النساء العاملات في القطاع الإعلامي وأثرهن على مضمون الأخبار السياسية لاسيما تلك المتعلقة بالنساء البرلمانيات. وأشارت المشاركات إلى أهمية تعزيز دور النساء الإعلاميات في البرامج الإخبارية والحوارية السياسية والعمل على زيادة مشاركة المرأة المؤهلة في مختلف قطاعات العمل الإعلامي.

رصدت المشاركات الثقة والاحترام المتبادل والتواصل المستمر كعناصر أساسية لنجاح العلاقة بين النساء في السياسة والإعلام. فتشكل المرأة العاملة في القطاع السياسي من خلال موقعها وعلاقاتها ومشاركتها في المحافل الوطنية والدولية مصدر معلومات هام للإعلام. ويحتاج الإعلام أيضاً إلى رؤية المرأة السياسية حول القضايا الوطنية فغالباً ما تثيري هذه الرؤية ساحة الجدل السياسي.

أكدت المشاركات على حاجة المرأة البرلمانية بشكل خاص إلى تغطية إعلامية لكافة أعمالها البرلمانية وليس فقط في إطار الجلسات العامة في البرلمان فحسب بل أيضاً في اللجان البرلمانية حيث يتم العمل التشريعي والرقابي الأساسي للأعضاء، ويكون ذلك بشكل إيجابي ومؤثر لحفز النساء للمشاركة في الحياة البرلمانية.

أشارت المشاركات إلى أهمية دور الجمعيات النسائية في دعم عمل النساء البرلمانيات واللجان البرلمانية نظراً لما تملكه الجمعيات من معلومات هامة حول الاحتياجات المحلية. وبحث المشاركات في أشكال الدعم الذي يمكن أن توفره الجمعيات النسائية للمرأة السياسية. وأكدت على احتياج المرشحات والبرلمانيات إلى التواصل مع القاعدة الجماهيرية، والجمعيات هي خير وسيلة للتعرف والاقتراب من المجتمعات. وأشارت المناقشات إلى أهمية دور الجمعيات النسائية في أنشطة التدريب والتوعية للمرشحات والناخبات. وأكدت المشاركات على أن النساء الفاعلات سياسياً تدعم بدورها الجمعيات النسائية من خلال مساندة قضايا الجمعيات وتعزيز حضورها الإعلامي وتسهيل التواصل بينها وبين متخذي القرار.

أكدت المشاركات على أهمية عقد أنشطة تطوير قدرات للنساء البرلمانيات والسياسيات في التعاطي مع الإعلام، وذلك بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. وأشارت إلى ضرورة بناء الجسور مع صانعي القرار في الأجهزة الإعلامية وعقد ورش عمل مع الإعلاميين للتعبير لهم عن احتياجات البرلمانيات الخليجيات. وأشارت المشاركات إلى ضرورة العمل على إيجاد آلية متابعة للمؤتمر الإقليمي السنوي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبرت المشاركات عن الحاجة للأعمال التالية لدعم مشاركة المرأة في السياسية:

- دراسة أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون في المجال السياسي (البرلمان) كمرشحة وناخبة؛
- رفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ومواقع صنع القرار بدول مجلس التعاون؛
- إبراز دور المرأة في المجتمع وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛
- توعية المرأة بالقوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة بعملية الترشح والعمل البرلماني؛

- مساندة ومؤازرة المرأة للمرأة في جميع قضاياها خاصة في الانتخابات وتوصيلها الى البرلمان؛
- وضع برامج لإبراز دور المرأة التتموي في المجتمع في المناهج الدراسية.

دعت المشاركات وسائل الإعلام إلى العمل على:

- تغيير الاتجاهات والأفكار السائدة عن المرأة لدى أفراد المجتمع من خلال النظر إلى قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وتأكيد فكرة أن النهوض بأي مجتمع لن يتم إلا بمشاركة المرأة؛
- تغيير الثقافة السلبية السائدة عن دور المرأة والتأكيد على قدرتها على العمل والانتاج في جميع المستويات؛
- إعداد الكوادر الإعلامية النسائية المدربة والمؤهلة مع التأكيد على ضرورة توليها المناصب الإدارية بوسائل الإعلام المختلفة ورفع نسبتها فيها؛
- إبراز أعمال وإسهامات المرأة في العمل البرلماني؛
- الدعوة لتخصيص برنامج إعلامي يعنى بالقضايا والموضوعات ذات العلاقة بالعمل البرلماني؛
- حث المؤسسات الإعلامية على إشراك المرأة في البرامج السياسية الإعلامية؛
- إنشاء قاعدة معلومات للمراجع النسائية السياسية العربية لتكون مرجع لوسائل الإعلام للاتصال بالبرلمانيات والنساء السياسيات.

وفي ما يخص الجمعيات النسائية، أكدت المشاركات على ضرورة:

- دعمها ومساندتها لتفعيل دورها مما يضمن تواصلها مع البرلمانيات ووضع الخطط والبرامج التي تمكن المرأة ووصولها للبرلمان؛
- التنسيق فيما بين الجمعيات النسائية الخليجية لتعزيز دور المرأة في المجتمع وخاصة البرلمانيات والنساء في مراكز اتخاذ القرار.

كلمات الافتتاح





سعادة عبد القادر بن سالم الذهب، أمين
عام مجلس الشورى

صاحبة السمو السيدة الدكتورة منى بنت فهد بن محمود آل سعيد الموقرة، راعية الحفل

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

سعادة الأستاذ جيرت فيرشنك، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ممثل الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الملتقى

سعادة الأستاذ نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

الأخوات الفضليات المشاركات في هذا الملتقى

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم

يشرفني، باسم مجلس الشورى، رئيساً وأعضاء وأمانة عامة، أن أرحب بكم أطيب ترحيب، شاكراً لضيوف مجلس الشورى الكرام ولكم جميعاً تلبية دعوتنا بالحضور والمشاركة في هذا الملتقى المقام على أرض السلطنة والذي ينعقد تحت شعار ”الشراكة بين البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية“.

إنه لمن دواعي الغبطة في هذه الدعوة المقدمة من مجلس الشورى العماني لتنظيم هذا الملتقى، أنها تأتي استفتاحاً وإيداناً بتعاون مشترك ومستمر بين المجلس والاتحاد البرلماني الدولي، بعد أن انضمت السلطنة، بصفة رسمية، إلى عضوية هذه المنظمة الدولية المرموقة. ولا شك أن الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللقاءات، بمستوياتها الدولية الرفيعة، كما هو الحال في هذا اللقاء، ستوفر فرصاً حقيقية لتبادل الآراء والخبرات المثمرة بين المشاركين والمشاركات، يفيد تقدم مجتمعاتنا ويطور قواها وعناصر حراكها الاجتماعي.

وعن هذا الاجتماع المكرس للبحث والنظر في الشراكة المستهدفة بين النساء البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية، فهو معنيٌّ بدور من أدوار المرأة الوطنية والاجتماعية في بلادها، ضمن قضاياها المعاصرة التي تحظى باهتمام واسع. وتوفر المحاور والأوراق المقدمة في جلسات هذا الملتقى الخبرات الدولية في الموضوعات المطروحة، خاصة من جانب البرلمانيات المشاركات، مما سيدفع بهذا اللقاء إلى نجاح مؤزر وإلى تحقيق الهدف من إقامته إن شاء الله.

صاحبة السمو، راعية الحفل
الحضور الكرام

لقد كانت سلطنة عُمان سباقة في مجال إتاحة الفرصة الكاملة لمشاركة المرأة العمانية على مختلف الأصعدة وفي جميع مناحي الحياة العامة. حيث شهدت البلاد انتخاب أول سيدتين كعضوات في مجلس الشورى وذلك في الفترة الثانية للمجلس في العام 1994م. مما يدل على حرص القيادة السياسية المبكر في إشراك المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة .

وقد صدر النظام الأساسي للدولة في العام 1996م مقررًا مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافة رجالاً ونساءً، وتنعم المرأة العمانية بجميع حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز بينها وبين أخيها الرجل وذلك بما يتوافق مع المعايير العالمية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها السلطنة.

ختاماً أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في توفير أسباب النجاح لهذا الاجتماع سيما سعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي المستر أندرسن بي جونسون الذي كان حريصاً على حضور هذا المنتدى لولا ظروف صحية طارئة وإلى كل الجهات الرسمية في الدولة على تعاونها مع المجلس متمنياً لهذا المنتدى كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله،
رئيسة وفد سلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبة السمو السيدة الدكتورة منى بنت فهد بن محمود آل سعيد الموقرة، راعية الحفل
معالي الدكتور رئيس مجلس الوزراء،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة،
سعادة ممثل الاتحاد البرلماني الدولي،
رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،
الحضور الكريم،

تتشرف السلطنة وهي تزهو بفرحة الاحتفالات بالعيد الوطني المجيد أن تستضيف على أرضها كوكبة من البرلمانيات والنساء من مراكز صنع القرار في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن الشقيقة في الاجتماع الإقليمي الثالث للبرلمانيات الخليجيات والقيادات النسوية تحت عنوان "الشراكة بين البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية" والذي يأتي بعد اجتماعين عقدا في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي.

إن هذا الاجتماع يعتبر فرصة حقيقية وثرية لتأكيد الدور الذي تقوم به المرأة في دول مجلس التعاون في الحياة السياسية والبرلمانية وتعزيزاً لقدراتها وتمكينها من المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة وإبراز هذا الدور في المحافل الدولية.

ولا شك أن المحاور وأوراق العمل التي يتناولها الاجتماع في مجال الشراكة بين الإعلام والعمل النسائي بكافة مفرداته بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دعم وتعزيز مساهمة المرأة في الحياة البرلمانية وكذلك التجارب الشخصية في هذا المجال ستضيف المزيد من مشاركاتهن في الحياة السياسية والوصول إلى مراكز صنع القرار بكل كفاءة وإقتدار.

إن المرأة العمانية وهي تشارككم اليوم هذا الاجتماع لتفخر بما تحققت لها من مكاسب على الصعيد السياسي والبرلماني فقد حظيت بحقوقها كاملة في كافة القوانين والمعاملات المدنية منذ بدء النهضة المباركة واستطاعت أن تتبوأ أعلى المناصب القيادية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما كان لها السبق في أن تكون أول امرأة تنتخب في مجلس الشورى عام 1994 وتصبح بذلك أول امرأة برلمانية خليجية بالإضافة إلى مشاركة 14 امرأة في مجلس الدولة وهما هي تحوز أعلى المناصب في مراكز صنع القرار حيث تتراأس 4 نساء وزارة السياحة والتعليم العالي والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الهيئة العامة للصناعات الحرفية وتحظى بوكالة وزارة التربية والتعليم وترأس البعثة الدبلوماسية كسفيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة هولندا.

إن ما تتمتع به المرأة العمانية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ما لم يتحقق لولا الدعم الكامل والمتواصل من القيادة السياسية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه.

وفي الختام وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء وفد السلطنة نتمنى لهذا الاجتماع أن يكمل بالنجاح والتوفيق في تعزيز دور البرلمانيات في دعم دور الإعلام نحو تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وزيادة التمثيل النسائي فيها من خلال استخدام أدوات ووسائل الاتصال المختلفة.

مجددين الترحيب بممثلي الاتحاد البرلماني الدولي على مشاركته الفاعلة في الإعداد لهذا الاجتماع وأعضاء الوفود المشاركة متمنين لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني سلطنة عمان.

وفقكم الله،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



السيد جيرت فرشنك، عضو مجلس النواب البلجيكي، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد، مساعدة الرئيس للتعاون الخارجي، جامعة السلطان قابوس
معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي، رئيس مجلس الشورى
سعادة المكرمة سميرة بنت محمد أمين بن عبد الله
سعادة السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب في رواندا
أعضاء البرلمان الموقرين
حضرات الضيوف الكرام
سيداتي، سادتي

يشرفني ويسعدني أن أكون هنا اليوم وأتوجه إلى هذا الحضور الكريم في افتتاح المؤتمر الإقليمي الثالث للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأنقل إليكم باسم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد تيو بن غويراب أحر تمنياته بالنجاح.

اسمحوا لي بداية، أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد على الدعم الثمين الذي قدمته لهذا الاجتماع الهام. كما أود التقدم بخالص الشكر إليكم يا سيادة الرئيس وإلى مجلس الشورى الذي كان شريكنا في تنظيم هذا الحدث. وإني لأنتهز هذه الفرصة للترحيب بانضمام سلطنة عمان مؤخراً إلى الاتحاد البرلماني الدولي برعاية حكيمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس. إننا نقدر بالغ التقدير الدعم الفعال والملتزم والكريم الذي تلقيناه والذي سيكون بدون شك عنصراً أساسياً في نجاح هذا الاجتماع.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي اللواتي استجبن لهذه الدعوة. إنهن الممثلات الكريزمات لكل دولة من الدول السبع في المنطقة المشاركة في هذا المؤتمر. كما يسعدني أن أرى العدد الكبير من المشاركات من سلطنة عمان. وإني لمتأكد أننا سنشهد مناقشات جادة وبناءة واتطلع إلى ذلك بفارغ الصبر.

إن هذا المؤتمر الذي يجمعنا هنا في هذا البلد الذي شهد قبل عدة سنوات انتخاب أول نساء برلمانيات في المنطقة، هو اجتماع ذو أهمية كبيرة ويتناول موضوعاً نجده في جداول أعمال الكثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم. وهذه هي المرة الثالثة التي تجتمع فيها النساء الموجودات في مراكز صنع القرار في المنطقة من أجل وضع الاستراتيجيات، وتبادل التجارب، وبناء الجسور والتضامن لتحسين وضع النساء. وقد ركز المؤتمران السابقان على التحديات التي تواجهها النساء اللواتي يسعين إلى الوصول إلى مراكز صنع القرار والتحديات التي تواجهها النساء بعد وصولهن إلى مراكز صنع القرار.

أما التحديات فهي كثيرة. ونعلم جميعاً أن الطريق أمامنا طويل، وأن النساء لا يزلن يشكلن أقلية في البرلمانات أي مجرد 18 في المائة من النساء البرلمانيات في العالم. صحيح أن هذه النسبة هي أعلى من أي وقت مضى إلا أنكم توافقونني الرأي بأن أقل ما يمكن أن نقوله أنها غير مرضية على الإطلاق. ويصبح الوضع أكثر مدعاة للقلق بعد في أعلى مستويات صنع القرار إذ لا نجد إلا مجموعة قليلة جداً من النساء في رئاسة الدول أو الحكومات أو البرلمانات.

لقد حدثت تغييرات هامة خلال السنوات الماضية وكانت بعض البلدان رائدة في هذا المجال كما هو الحال في رواندا حيث نجد الآن أغلبية من النساء في البرلمان. وشهدت أيضاً دول الخليج تغييراً هائلاً بتقدم النساء في عدة مجالات سياسية. وتمثل النساء البرلمانيات في المنطقة العربية 9% من عدد البرلمانيين، ومع أن هذا الرقم منخفض نسبياً إلا أنه يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام، إذ أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 4% قبل سبع سنوات. ولكن كما سبق وقلت، لا يزال علينا بذل المزيد من الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتأكد من أن قضايا المساواة بين الجنسين أصبحت مسائل سياسية تعطى لها الأولوية. وهنا ضمن هذه الجهود، تأخذ الشراكة مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني بعداً جديداً كاملاً.

فلنبداً بالمجتمع المدني والجمعيات النسائية. لن نخطئ إذا قلنا أن أغلب النجاحات التي تحققت في مجال وصول المرأة إلى المناصب السياسية سجلت في البلدان التي تشط فيها حركات نسائية بارزة. فالجمعيات النسائية كانت في طليعة الجهود لتمكين المرأة من المساهمة في العمل السياسي، وهي تلعب دوراً رئيسياً في دعم المشاركة السياسية للنساء. وقد وفرت في مختلف أنحاء العالم الدعم والمساندة للنساء اللاتي يخضن الانتخابات، وحشدت المنتخبين، وقدمت منبراً للنساء المرشحات ووفرت أحياناً الدعم التقني والمالي. كما يشكل المجتمع المدني منصة هامة لانطلاق النساء في الحياة السياسية، وقد اكتسبت نساء كثيرات خبرتهن في المجتمعات المحلية الأساسية قبل أن ينطلقن في العمل السياسي الوطني. وعندما تصبح النساء في مراكز صنع القرار، تبقى الجمعيات النسائية حليفاً حيوياً في وضع السياسات. ويجب أن أضيف أنها ليست حليفة للنساء فحسب في مراكز صنع القرار، وإنما هي أيضاً حليفة للرجال في مراكز صنع القرار، إذ من المهم أن نأخذ في الحسبان، في كل ما نقوم به، البعد الذي يشكله التكافؤ بين الجنسين.

إننا الآن كما ذكرت أمام مرحلة تغيير برزت فيها إلى العلن مسألة دور المرأة في الحياة السياسية. وإنني اعتقد بقوة أن هذا التغيير حدث في جزء منه بفضل الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام. وأود هنا أن استشهد بخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لتصحيح "الاختلالات القائمة حالياً في مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية". وأظن أن هذه الكلمات وحدها معبرة أفضل تعبير. هذا وتشير خطة العمل إلى الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في توعية الجمهور وتعريفه بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من الديمقراطية. كما يمكن أن تقدم وسائل الإعلام دعماً أساسياً بترويجها لصورة إيجابية للمرأة بعيداً عن الأفكار والصور النمطية المسبقة، وإبراز عزم النساء وقدرتهن على المشاركة في الحياة السياسية، مع التشديد على أهمية دور المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي عملية التنمية بصورة عامة. وأخيراً وليس آخراً تشكل وسائل الإعلام أداة هامة لدعم قضايا المساواة بين الجنسين والترويج لها.

وهكذا باختصار، يمكن القول أن الجمعيات النسائية ووسائل الإعلام هي أدوات للتغيير تقدم دعماً كبيراً للنساء اللواتي يصلن إلى مراكز صنع القرار. فيمكن لكليهما مساندة النساء حين يشغلن مناصباً. ويمكن لكليهما نشر ثقافة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وكلاهما يعتبران وسيلة نقل أساسية للقدوة والأفكار والمعلومات. إن تمكين المرأة من القيام بدور فعال ومشاركتها في عمليات صنع القرار مسألة يعتبرها الكثيرون ضرورية إن لم تكن لها الأولوية. والأمر لا يقتصر على امتلاك الحقوق بل يتعداه ليشمل مسألة العمل السياسي التمثيلي والفعال: فهكذا يتحسن النشاط البرلماني حين يستفيد مما يقدمه كل من الرجال والنساء، كما يستفيد المجتمع ككل من مساهمات النساء التي تقدم بالشراكة مع الرجال.

إننا في الاتحاد البرلماني الدولي نرى أن مشاركة الرجال والنساء على حد سواء في العمل السياسي يرتدي أهمية بالغة. وإذا كان الاتحاد يسعى إلى تحسين الديمقراطية البرلمانية وتعزيزها، فقد ركزنا بصورة خاصة على مسألة المساواة بين الجنسين في المجال السياسي وبصورة أخص على وضع النساء في البرلمان. وإننا نعتبر المشاركة المتوازنة للنساء والرجال في إدارة الشؤون العامة مسألة مركزية في أية ديمقراطية.

لا يوجد بالطبع طريق واحد لتحقيق الديمقراطية، بل طرق عدة وفقاً لمختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فمن خلال تبادل الخبرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية تولد القوى المحركة أو تتطور، كما يتوسع التضامن ويتحقق التقدم. ولهذا نأمل في أن تجدوا في هذا المؤتمر فائدة لعملكم وأن يمهّد الطريق أمام تعزيز التعاون بين النساء في المنطقة.

سوف نتفقون تجارب دولية وإقليمية بفضل مشاركة عدد من الخبراء أود أن أعبر لهم هنا عن شكري وتقديري لعملهم. ونحن في الاتحاد البرلماني الدولي ملتزمون بالعمل معكم ومساعدتكم في مهامكم ومسؤولياتكم الجسام. ولا يسعني في الختام إلا أن أتمنى لكم النجاح في مناقشاتكم.



كلمة صاحبة السمو الدكتورة منى بنت فهد آل سعيد، راعية الافتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو والمعالي
أصحاب السعادة والحضور الكرام

إنه يسعدني أن أرحب بكم في الاجتماع الاقليمي الثالث للبرلمانيات الخليجيات والقيادات النسوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تستضيفه السلطنة هذا العام، إيماناً منها بأهمية دعم وإنجاح مسيرة مجلس التعاون وتعزيز مكانته لمواصلة تحقيق الإنجازات على كافة الأصعدة. كما أن أعبر عن التقدير الكبير للجهد الوافر الذي تبذله المرأة في كافة القطاعات للنهوض ببلدها، حيث قدمت المرأة الخليجية والعربية أروع الأمثلة على الإخلاص في العمل والمثابرة في بذل الجهد المستمر في كل المجالات، مما أكسبها إحترام وتقدير الجميع.

إن المرأة العمانية وبفضل الإهتمام الذي يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - قد حظيت بنصيب وافر من الرعاية مما أهلها بأن تساهم في جهود مسيرة البناء الشامل للبلاد، حيث تبأوت المراكز المرموقة في كل قطاعات العمل، وأصبحت عضواً فاعلاً في الحكومة وفي مجلس عمان والمجالس المتخصصة والقطاع الخاص، إضافة إلى دورها الهام والبناء في المجالات الاجتماعية والأعمال التطوعية ورعاية الأسرة.

ويأتي هذا الاجتماع للتأكيد على دور المرأة وأهميته للمجتمع تكملة للمسيرة التي بدأتها، ويعتبر مؤشراً جيداً ودافعاً لها على النجاح والاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بها في مواجهة التحديات، كما سيركز الاجتماع على المجالات الهامة للجهود التي تبذلها المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل كشريك حيوي وفاعل في خدمة الأهداف الوطنية.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أشكر كل من قام بالإعداد لهذا التجمع، وفي مقدمتهم مجلس الشورى الموقر برئاسة معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي، والشكر موصول إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

أدعو المولى عز وجل أن يكمل أعمال هذا الاجتماع بالنجاح، وأن يحقق سبحانه وتعالى للمرأة ما تصبو إليه من تقدم ورفعة لوطنها، مع أطيب التمنيات لكم جميعاً بالتوفيق الدائم بمشيئة الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النساء في السياسة والإعلام والجمعيات النسائية: ضرورة من أجل الديمقراطية





السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا

إنه لمن دواعي سروري أن أحضر هذا المؤتمر الهام الذي يجمع نساء المنطقة الواحدة من أجل مناقشة القضايا ذات المصلحة المشتركة. وأود أن أتقدم هنا، باسم مجلس النواب الرواندي وباسم الشخصي بخالص الشكر إلى الاتحاد البرلماني الدولي الذي نظم هذا الاجتماع ودعاني إلى تبادل مختلف تجاربنا. واني لأجد أهمية خاصة بالتوجه إلى هذا الجمع الكريم، بصفتي إحدى النساء القليلات اللواتي يضطلعن برئاسة برلمان في العالم .

كنت قد عملت مع منظمات المجتمع المدني منذ نيسان/أبريل 1996 وحتى أيلول/سبتمبر 2008 حين انتخبت نائبة لأشغل أحد المقاعد الأربعة والعشرين المخصصة للنساء في مجلس النواب. وكنت حينئذ أدافع عن النهوض بالمرأة ومشاركتها في مراكز صنع القرار وأصبحت الآن أشترك في سنن القوانين في أعلى المستويات. ولهذا أعرف ما هي الفرص المتاحة في هذا المجال وما هي التحديات .

لقد اطلعت مؤخراً على دراسة الاتحاد البرلماني الدولي عن المساواة في المجال السياسي والتي تقول: "أن التوصل إلى المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء في اتخاذ القرارات هما مؤشران رئيسيان للديمقراطية، وأن انخراط النساء في جميع جوانب الحياة السياسية، بما في ذلك المشاركة في البرلمان، يكون مجتمعات أكثر إنصافاً ويؤدي إلى ديمقراطية أقوى وأكثر تمثيلاً... ويتيح أيضاً لمختلف تجارب النساء كما تجارب الرجال التأثير في المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمعاتنا."

ظل العمل السياسي في كل المجتمعات تقريباً حكراً تقليدياً على الرجال فيما واجهت دوماً مشاركة النساء في هذا العمل عوائق ضخمة. وجاء توسيع حق الانتخاب إلى النساء متأخراً نسبياً، إلا أن المساواة مع الرجال على صعيد الاقتراع لم تجلب معها نفس المساواة على صعيد فرص الوصول إلى المراكز الرسمية. وحتى يومنا هذا لا تمثل النساء إلا نسبة 18,5% من أعضاء الهيئات التشريعية في برلمانات العالم.

وكما جاء في نقاشات العام الماضي في أبوظبي خلال المؤتمر الإقليمي الثاني، فإن إمكانية أن يحدث وجود النساء في البرلمانات تغييراً في القوانين وفي السياسات يعتمد على عددهن في البرلمان. أعتقد أن بإمكاننا القول أن لدينا أسباباً للتفاؤل الحذر حين نلقي نظرة سريعة على صورة المرأة الناشطة في العمل السياسي العام خلال السنوات العشر الماضية . وقد أظهرت الدراسة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- في العام 1995، بلغت نسبة النساء 11,3% من أعضاء الهيئات التشريعية في مجلسي البرلمان. وأصبحت النساء يمثلن في 30 أيلول/سبتمبر 2008 نسبة 18,5% من مجموع البرلمانيين.
- في العام 1995، كانت السويد تحتل أعلى درجة في ترتيب النساء في البرلمانات.
- في العام 2003، كانت بلدي رواندا في الموقع الرائد حيث بلغت نسبة النساء في مجلس النواب 48,8%.

إني لفخورة جداً بالقول أن مجلس النواب الذي أترأسه في رواندا والذي يضم اليوم 56,2% من النساء البرلمانيات، هو أول مجلس برلماني منتخب يضم أغلبية من النساء الأعضاء. ويأتي الموقع الأول الذي تشغله رواندا في العالم نتيجة إرادة سياسية في أعلى المستويات ، وفي الوقت نفسه نتيجة التزام النساء الروانديات بالمشاركة الكاملة في قيادة البلاد والمساهمة في تمهيتها بالشراكة مع الرجال.

لقد تساءل أيضاً مؤتمر أبوظبي العام الماضي أين أصبح وجود النساء بارزاً وكيف يبرزن وجودهن بعد وصولهن إلى البرلمان. إن تقدم المرأة يسير جنباً إلى جنب مع التنمية العامة للمجتمع ويساهم في إدارة أفضل وأكثر فعالية للشأن العام. ويمكن أن يتيح الوجود القوي للنساء في البرلمان إبراز مواضيع اهتمام جديدة في البرامج السياسية، ويسمح بالتطبيق الفعلي لأولويات جديدة عبر اعتماد السياسات والقوانين المطلوبة وتنفيذها.

إن إدراج وجهات نظر النساء ومواضيع اهتمامهن شرط أساسي للديمقراطية، وهو يساهم في ممارسة الحكم السليم.

تشكل مشاركة النساء من خلال الاقتراع في الانتخابات تعبيراً أساسياً عن حقوقهن باعتبارهن مواطنات في نظام ديمقراطي. ذلك أنه حتى لو لم ينكر حق الاقتراع بصورة رسمية، ثمة عوائق مهمة أمام مشاركة النساء في عملية التصويت. فعلى سبيل المثال، تطلب عادة من المواطنة، من أجل التسجيل للانتخاب، أوراق هوية أو أوراق ثبوتية أخرى. ويمكن أن يكون ذلك صعباً للنساء اللواتي لا يملكن هويات باسمهن الشخصي في بعض البلدان، وفي حالات النزاعات بصورة خاصة، بالنسبة إلى النساء النازحات أو اللواتي هربن من بلدانهن وفقدن أوراقهن. وهناك أيضاً مشكلة ”التصويت العائلي“ حيث يرافق الرجال زوجاتهم حتى غرفة الاقتراع ويكون الأزواج هم الذين يقترعون فعلياً باسمهن.

وسعيّاً إلى التغلب على مثل هذه الصعاب، يمكن لتوعية الناخبين بما في ذلك التدريب في مواضيع مثل آليات الاقتراع، وتطبيق برامج التربية المدنية أن تتيح الفرصة لتدريب المواطنين واطلاعهم على حقوقهم ومسؤولياتهم وعلى المبادئ الديمقراطية والقيادة الرشيدة. وتستند التربية المدنية إلى المفهوم القاضي بضرورة اطلاع المواطنين على ما يحدث وممارستهم النقد إذا أريد للديمقراطية أن تتحقق فعلاً. كما توفر التربية المدنية فرصة لمجابهة المواقف والاتجاهات المحيضة التي تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في حكم البلاد، وتبرز حقوق النساء وقدراتهن.

لا شك أن التقدم الذي تحقق في التمثيل السياسي للنساء في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات العشر الماضية أمر مشجع حقاً. غير أننا لا نزال بعيدين عن هدف التساوي. إننا لا نزال بعيدين حتى عن النسبة المتوسطة المطلوب التوصل إليها عام 2025 أي نسبة 30% من النساء في البرلمان.

وقد أثبت مثال البلدان التي تمتلك أعلى معدلات لمشاركة النساء أو التي حققت التقدم الأكبر خلال العقد الأخير، أن هذه النتيجة تعود دائماً بشكل أو بآخر إلى إجراءات في التمييز الإيجابي أكانت من هذا النوع أم ذاك. وتكتسب بعض هذه الإجراءات قوة القانون بينما يعتمد بعضها الآخر على مبادرات من الأطراف المعنية. وقد بدأت البلدان التي تتميز بنسبة متدنية جداً من المشاركة النسائية في إحداث تغيير مهم في الوضع باعتمادها مثل هذه الإجراءات. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن إجراءات التمييز الإيجابي هي مسوغة إذا كانت لأسباب تتعلق بالمساواة.

هذا وجاءت الزيادة الإجمالية لعدد النساء في البرلمانات وفي مراكز صنع القرار، في كل الحالات، نتيجة اعتماد الحصص الانتخابية والمقاعد المحجوزة، أو نتيجة إرادة سياسية قوية، أو العمل الدؤوب لحركة نسائية والتزام حزب سياسي على المستوى الوطني.

يشعر بعض الناس أن الحصص هي غير عادلة وغير ديمقراطية لأنها تطلب من الناخبين انتخاب أشخاص يحتمل ألا يختارونهم في حالات أخرى. ويخشى آخرون ألا تحظى النساء اللواتي ينجحن في الانتخابات بفضل الحصص الانتخابية

بالاحترام الواجب، لأنهن لن ينتخبين لجدارتهن بل بسبب انتمائهن الجنسي. وثمة من الجهة الأخرى أشخاص كثيرون يحبذون الحصص الانتخابية لأنها تصحح الإقصاء التاريخي الطويل وتتخطى الحواجز القائمة. ويمكن للحصص الانتخابية أن تضمن فقط وصول عدد كبير من النساء إلى الهيئات التشريعية بحيث لا تبقى بعض النساء ممثلات معزولات لعملة نادرة. والذين يدعمون نظام الحصص يدعمونه بصورة أساسية لأنهم يرون في مشاركة النساء أمراً ثميناً وضرورياً للحكم الديمقراطي.

أود أن أقول لكم بأن الحكومة الرواندية هي من بين الذين يؤمنون بنظام الحصص كإجراء إيجابي لتصحيح أوجه عدم المساواة في القيادة بين الرجال والنساء، وهي مفوضة بذلك بموجب الدستور الذي ينص على عضوية نسبة 30% على الأقل من النساء في جميع هيئات صنع القرار. وقد لعبت النساء دوراً كبيراً في اللجنة الدستورية التي تولت صياغة الدستور وقادت المشاورات الوطنية بشأن الدستور الجديد لعام 2003.

إنها مهمة حيوية أن نتوصل إلى حشد جميع الجهات الفاعلة في المجتمع من أجل زيادة عدد النساء المشاركات في العمل السياسي وتعزيز مساهمة النساء السياسيات وظهورهن العلني. ويتطلب الأمر التعاون مع الأدوات الرئيسية لتبادل الآراء والأفكار والمعلومات مثل وسائل الإعلام والجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

وتشكل كل هذه الجهات شريكاً مهماً للنساء المترشحات والنساء البرلمانيات والنساء السياسيات. فوسائل الإعلام تمثل أداة أساسية في نقل الصور وترسيخها. وتعتمد النساء السياسيات على الصحفيين والمحررين ومقدمي البرامج في وسائل الإعلام لتعريف الجمهور بعملهن. بينما يساهم ظهور النساء السياسيات في وسائل الإعلام في تغيير العقلية السائدة ورفع مستوى اهتمام النساء والفتيات بالعمل السياسي. ولئن وسائل الإعلام هي الأماكن التي ينقل منها الصحفي الأفكار والمعلومات والقصص إلى المستمعين والمشاهدين والقراء، فهي تساعد المجتمع على التعرف إلى ما يوجد حوله. وهذا ما يمكن أن يولد قيماً واهتمامات مشتركة، ويساعد في بناء ثقافة المساواة التي من شأنها أن تساند المشاركة السياسية للنساء وتحسنها.

أما الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية فهي تشكل أداة دعم مهمة للنساء في وصولهن إلى مراكز صنع القرار السياسي، وهي أداة أساسية للنساء السياسيات لإقامة الروابط مع مكونات المجتمع.

وينبغي للنساء العاملات في المجتمع المدني أن يسعين بجد للاتصال بالنساء الممثلات في الهيئات التشريعية وبناء التحالفات من أجل ضمان أن تحظى النساء بما يكفي من الاهتمام بقضاياهن. ويجب، إضافة إلى ذلك، أن يضمن الآليات التي تمكن مكونات المجتمع من مساءلة النساء البرلمانيات، وأن يعملن كذلك على دعم النساء المرشحات اللواتي أثبتن اهتمامهن بقضايا المرأة، وعلى تنظيم الحملات لانتخابهن.

دعونا نناقش كل هذه المسائل بعمق أكبر ودعونا نخرج من هذا الاجتماع باستراتيجيات وحلول ومبادرات مشتركة!

وفي الختام، إنني على يقين بأن الكثيرين من بينكم قد يرغبون في زيارة رواندا، للاطلاع على ما تحقق من تقدم في مجال الحكم وحقوق المرأة أو في مجال التنمية الاقتصادية بعد مرور 14 عاماً على أعمال الإبادة الجماعية. وانتهاز هذه الفرصة لدعوتكم لزيارة بلادي والترحيب بكم في بلد الألف هضبة.

المرأة والإعلام: المنظور الإقليمي والدولي



السيدة غولزير كورات، رئيسة قسم المرأة والمساواة

الإطار الدولي حول المرأة والإعلام وصورة المرأة السياسية في الإعلام

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر إلى الاتحاد البرلماني الدولي الذي دعاني إلى المشاركة في هذا المؤتمر المهم حول "الشراكة بين النساء البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية". ويرتدي هذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة إلينا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو لأن مهمة اليونسكو تشمل، كما تعلمون، القضايا المتعلقة بالاتصال والإعلام بينما تؤكد ديباجة الميثاق التأسيسي للمنظمة عزم الدول الأطراف الموقعة على هذا الميثاق "ضمان حرية الانصراف إلى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف". ويتخذ موضوع المؤتمر أهمية أكبر على ضوء قرار اليونسكو اعتبار المساواة بين الجنسين واحدة من الأولويتين العالميتين اللتين حددتهما الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2008 - 2013. وقد بدأ تحويل هذه الاستراتيجية إلى عمل فعلي في مختلف المجالات التي تغطيها المنظمة ومن بينها قطاع الاتصال والمعلومات وكذلك في خطة العمل للمساواة بين الجنسين للفترة 2008 - 2013 الذي هو الآن قيد الإعداد من قبل شعبة المساواة بين الجنسين في مكتب التخطيط الاستراتيجي.

أطر القوانين والسياسات الدولية

لا تقف منظمة اليونسكو بالطبع وحدها في اهتمامها بهذه المسألة الخاصة. فقد أقرت بلدان من مختلف أنحاء العالم ومنظمات دولية وجماعات المجتمع المدني بالمشكلة الخطيرة التي يطرحها التمثيل المتدني للنساء والتحيز القائم على أساس الانتماء الجنسي في وسائل الإعلام وتأثيره السلبي في قدرتنا على تحقيق المساواة بين الجنسين وهي حق أساسي من حقوق الإنسان وشرط مسبق لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المقررة دولياً. وقد أدرجت أسباب القلق هذه في أطر عمل دولية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عمل جنيف للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من الأطر الدولية.

وبالرغم من أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تتناول مباشرة موضوع التحيز القائم على الجنس السائد في وسائل الإعلام، إلا أنها تتناول مسألة "القوالب النمطية والتحيز في تحديد دور كل من الجنسين". وتدعو المادة 5 جميع الدول الأعضاء إلى "تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة". وتدعو أيضاً الاتفاقية الدول الأطراف إلى اتخاذ "جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلاد" (المادة 7). وهذه الدعوة، كما سنناقش لاحقاً، هي ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مسألة التحيز القائم على الجنس السائد في وسائل الإعلام.

أما منهاج عمل بيجين، فيذهب إلى أبعد ما تفعله اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إذ يخصص قسماً كاملاً لقضايا المرأة والإعلام. ويبرز "القسم ياء" كيف "تتجلى عدم مراعاة الفروق بين الجنسين في وسائط الإعلام في التقاعس عن إزالة القوالب النمطية القائمة على أساس الانتماء الجنسي التي يمكن ملاحظتها في منظمات ووسائط الإعلام العامة والخاصة المحلية والوطنية والدولية" ويدعو إلى وضع حد "لعرض الصور السلبية والمهينة للمرأة المستمر في وسائط الإعلام". وبهذا يدعو منهاج عمل بيجين إلى رد مزدوج أي من ناحية "زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات في وسائط الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الجديدة ومن خلالها" (الهدف الاستراتيجي ياء 1) ومن ناحية أخرى "تشجيع تقديم صورة متوازنة وغير نمطية للمرأة في وسائط الإعلام" (الهدف الاستراتيجي ياء 2).

الوضع العالمي : عرض إقليمي ودولي لتحيز وسائل الإعلام في قضايا الجنسين والتركيز على موضوع الإعلام والمرأة في السياسة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979، أما إعلان ومنهاج عمل بيجين فجاءت صياغتهما قبل حوالي أكثر من عقد، عام 1995. وبينما يمكن الادعاء بإحراز تقدم ملحوظ في عدد من المجالات التي يتناولها هذان النصان التاريخيان، لم يلحظ بالنسبة إلى حالة التحيز القائم على الجنس في وسائل الإعلام إلا تحسناً طفيفاً خلال العقود الماضية. فهناك مشروع "رصد وسائل الإعلام العالمية" وهو مشروع بحث مخصص لجمع الإحصائيات والبيانات عن مسائل المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الجديدة، يتولى كل خمس سنوات وبمساعدة متطوعين من مختلف أنحاء العالم، رصد الأخبار في يوم محدد وبلدان معينة من مختلف أنحاء العالم. ووفقاً لهذا المشروع، لم يكن من بين اللذين سمعت أصواتهم أو شوهدت صورهم في الأخبار في العام 1995 إلا 17% فقط من النساء. أما في العام 2005، فازدادت هذه النسبة بأربع نقاط فقط ووصلت إلى 21%. وهذا يعني أن هنالك خمسة رجال مقابل كل امرأة تظهر في الأخبار.

ويوضح أيضاً مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية الطريقة التي ترسخ فيها وسائل الإعلام أفكاراً نمطية معينة في النظرة إلى الجنسين في ما يتعلق بالسلطة وصنع القرار. ووفقاً لتقرير العام 2005، 86% من مجموع الذين يبرزون في الأخبار كمتحدثين رسميين هم من الرجال. كما يمثل أيضاً الرجال 83% من جميع الخبراء. وتبقى احتمالات أن تعتبر النساء خبيرات قليلة جداً في التغطية الإعلامية، لكن في المقابل نجد النساء أكثر حضوراً للتعبير عن تجربة شخصية (31%) أو عن آراء عامة (34%).

ويتأكد هذا النموذج في الدول العربية كما في كل المناطق في العالم. ويذكر مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية أن نسبة النساء اللواتي سمعت أصواتهن أو ظهرن في الأخبار في الدول العربية لم تتغير بين عامي 1995 و2005 وظلت تتأرجح حول 15%. أما التقرير الذي أصدره مؤخراً مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" استناداً إلى ثلاث سنين من الأبحاث وأكثر من 50 دراسة، فقد خلص إلى أن حين تتكلم فعلاً وسائل الإعلام العربية عن المرأة، تصفها في أغلب الأحيان بناء على معايير تمييزية وتعتبر أنها تملك خصائص نمطية تمتد من الفساد الأخلاقي إلى الجهل والطباع السيئة والاستضعاف.

وتواجه المرأة في الدول العربية التمييز والصور النمطية المتعلقة بالجنسين ليس في وسائل الإعلام العربية نفسها فحسب بل في الإعلام الدولي كذلك. وغالباً ما ترد صورة المرأة العربية الضحية في وسائل الإعلام الدولية حيث توصف بأنها خاضعة ولا حول لها، وليس باعتبارها عنصراً فعالاً في المجتمع قادرة على إحداث التغيير.

قد يقول الكثيرون أن التحيز القائم على الجنس في وسائل الإعلام ليس إلا مجرد انعكاس للتمييز ضد المرأة الذي لا يزال متفشياً في مجتمعاتنا. إنني لن أخالف الرأي القائل بأن التمييز ضد المرأة لا يزال مشكلة خطيرة في كل البلدان في مختلف أنحاء العالم، ولكن أظن أن التحيز القائم على الانتماء الجنسي في وسائل الإعلام هو أكثر من مجرد انعكاس للتمييز ضد المرأة. فهو تضخيم له، وأفضل مجال يتضح فيه هذا التضخيم هو تحيز وسائل الإعلام ضد المرأة في المجال السياسي.

إن أمثلة تحيز وسائل الإعلام ضد النساء السياسيات هو كما تعلمونه جلياً. فالانتخابات الأميركية الأخيرة وحدها زودتنا بما يكفي من الأمثلة تشغلنا طيلة فترة هذا المؤتمر! وبالفعل اعتبرت الصحفية الأميركية كاتي كوريك، بعد الانتخابات، أن "إحدى أهم الدروس المستخلصة من هذه الحملة الانتخابية هو الدور المستمر - والمقبول به- للتمييز الجنسي لاسيما في الإعلام." وللأسف أننا قد نحتاج إلى جهود جبارة للعثور على بلد ليس على هذه الحال خاصة في ما يتعلق بالنساء السياسيات.

وكما تعلمونه من إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي أن نسبة النساء في البرلمانات المنتخبة لم تزد إلا على نحو طفيف خلال السنوات الخمس الماضية من 15,1% عام 2003 إلى 18,4% عام 2008. وهذه الأرقام هي بحد ذاتها نتائج بائسة. ومع ذلك حين ننظر في تمثيل النساء السياسيات في الإعلام نجد أنهن أقل تمثيلاً بعد مما هن عليه في "الواقع الفعلي". فوفقاً لاستقصاءات مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية، لا تمثل النساء إلا نسبة 14% من مواضيع الأخبار في التغطيات الإعلامية عن السياسة والحكومة. وتصبح هذه الأرقام أكثر دلالة على المستوى الوطني. لنأخذ مثلاً رواندا البلد الذي نجد فيه أعلى نسبة من النساء البرلمانيات في العالم. فوفقاً للاستقصاء الذي أجراه مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية عام 2005، لا تمثل النساء إلا 13% من السياسيين الذين يذكرون في الأخبار في رواندا.

ولهذا وكما أشرت إليه سابقاً، عندما ننظر إلى مجتمعاتنا من خلال مرآة الإعلام، فإن الصورة التي يعكسها لنا لا تظهر التقدم الذي أحرزته النساء في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك النساء السياسيات والمنظمات النسائية. وأذكر أننا قبل بضع سنوات، استقبلنا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عام 2005، السيدة ندى عباس حفاظ التي كانت آنذاك وزيرة الصحة في البحرين. وقدمت كلمة مؤثرة روت فيها تعيينها في هذا المنصب وأشارت أنه بالرغم من توجسها، كانت ردة فعل زملائها السياسيين والجمهور عامة على تعيينها "إيجابية للغاية وأكثر مما كنت أتوقعه". إلا أن التمييز الذي تعرضت له جاء من الإعلام الذي نشر من بين عدة أمور أخرى (وهنا أستشهد بما قالتها) "رسوماً متحركة تظهرني عند مزينة الشعر وأقول أنني لن أتمكن من حضور الاجتماع لأنني مشغولة (بتصنيف شعري)". وأنا متأكدة من أن الكثيرات هنا قد جمعن قصصاً مماثلة. ومن المؤسف القول أنه باستثناء بعض المهنيين المخلصين والواعين لقضية التمييز بين الجنسين، فإن وسائل الإعلام لا تكتفي بمجرد التعبير عن التمييز المستمر ضد النساء، إنها تضخمها وتوفر لها الديمومة.

جهود منظمة اليونسكو في تعزيز المساواة بين الجنسين في الاتصالات وفي وسائل الإعلام

إلا أن السؤال المطروح هنا هو التالي: ما الذي يمكن أن نفعله لوضع حد لتحيز وسائل الإعلام في قضايا الجنسين؟ فالمواضيع المتعلقة بالمرأة تنعم عادة بدرجة عالية من الحصانة، إلا أن التحيز القائم على الانتماء الجنسي في وسائل الإعلام هو ربما أحد أمثلة التمييز غير المقيّد الأكثر قبولاً والأوسع انتشاراً. ولا يوجد حسب علمي بلد واحد فرض عقوبات قانونية جديّة على وسيلة إعلام بسبب توصيفها الجنسي للنساء (في ما عدا المسائل المتعلقة بالإباحية والتي تفسر بأنها جرائم أخلاقية وليس تمييزاً ضد المرأة).

كما أن من غير الممكن تصور صعوبة المراقبة الدقيقة لحالة تحيز وسائل الإعلام ضد المرأة. فمشروع رصد وسائل الإعلام العالمية لا يعمل إلا يوماً واحداً كل خمس سنوات ويركز فقط على الأخبار في وسائل الإعلام. صحيح أن المعلومات التي يوفرها هي بالتأكيد ممثلة إلا أنها لا تبدأ حتى بالتقاط الطبيعة الكاملة لتحيز الإعلام في الصحافة المطبوعة والتلفزيون والإذاعة والانترنت. من هنا ينبع السؤال كيف يمكن أن نعالج هذه المشكلة إذا لم تكن ثمة وسيلة عملية للمراقبة أو المعاقبة؟

والجواب هو في التوعية والتعليم وهما مجالان تملك اليونسكو فيهما خبرات ومزايا خاصة. وتهدف اليونسكو، من خلال البرامج التي تنفذ في جميع مجالات عملها ولكن بصورة خاصة من خلال قطاع الاتصال والمعلومات، إلى تحقيق غرضين: أولهما تشجيع النساء الصحفيات وتأمين التدريب لهن بحيث يزداد تمثيل النساء في المهنة، وثانيهما التوعية والتدريب من أجل تعزيز مراعاة قضايا الجنسين في المواد التي تقدمها وسائل الإعلام عموماً. واسمحوا لي أن أقدم لكم بإيجاز بعض الأمثلة من أنشطة اليونسكو المبتكرة التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف المزروع.

حملة "النساء يصنعن الخبر"

أطلقت منظمة اليونسكو بمشاركة الاتحاد الدولي للصحفيين حملة "النساء يصنعن الخبر" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عام 2000. وكان مدير عام المنظمة السيد كويشيرو ماتسورا قد دشّن الحملة التي وصلت الآن إلى عامها الثامن، في السعي إلى دفع النساء الصحفيات إلى مراكز صنع القرار. فمن خلال تشجيع سلسلة متنوعة عالمياً من الصحافة المطبوعة والتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الإلكترونية على إتاحة الفرصة للصحفيات العاملات في هذه الوسائل لتحمل مسؤولية رئاسة التحرير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس/آذار، تهدف حملة "النساء يصنعن الخبر" إلى لفت الانتباه إلى الأولوية التي تمنحها منظمة اليونسكو للمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الإعلام، وحث مديري وسائل الإعلام على الاهتمام بالقدرات المهنية التي تملكها النساء الصحفيات والمحررات بحيث تتحسن فرص تقدمهن في المهنة. ومنذ بدء الحملة، اهتمت آلاف الهيئات الإعلامية ببناء اليونسكو ووضعت نساء في مراكز الإدارة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ونأمل في أن يستمر ذلك بعد هذه المناسبة.

المراكز المجتمعية المتعددة الوسائط

برنامج المراكز المجتمعية المتعددة الوسائط هو مبادرة أخرى لمنظمة اليونسكو تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الإعلام. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إمكانات المجتمعات المحلية ومعالجة الفجوة الرقمية عبر إنشاء مراكز تسعى إلى تمكين المجتمعات المحلية عبر محطات الراديو ومراكز تعمل عن بعد. وتعمل جميع المراكز المجتمعية المتعددة الوسائط على تعميم الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين عبر برامجها، وتسعى إلى جمع الرجال والنساء في إطار يمكن أن تسمع فيه آراؤهم بالتساوي مع تشديد خاص على ضمان إعطاء مكان للنساء في مستويات صنع القرار. وتقدم هذه المراكز برامج لبناء القدرات وبرامج تدريبية موجهة بالتساوي للنساء والرجال في ميادين مثل القراءة والكتابة أو تكنولوجيا الانترنت. وبالإضافة إلى هذه المراكز التي تعطي الأولوية لقضايا الجنسين، تنشأ داخلها مراكز أو برامج معينة تكون إدارتها من مسؤولية النساء حصراً ومخصصة للنساء حصراً.

تدريب النساء الصحفيات والتدريب على صحافة تراعي قضايا الجنسين

تعمل أيضاً منظمة اليونسكو على تعزيز تدريب النساء الصحفيات والتدريب كذلك على صحافة تراعي قضايا الجنسين. فعلى سبيل المثال نظمت كرسى اليونسكو لتكنولوجيا الاتصال وإعلام المرأة بكلية دبي للطالبات دورة تدريبية للنساء الصحفيات في منطقة الخليج كان هدفها تدريبهن على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصورة فعالة من أجل تقدمهن في المهنة. واستفادت أيضاً مجموعة من الصحفيات الفلسطينيات من دورة تدريبية قدمها مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير (الدوحة) وركزت على تطوير القدرات في مجال الصحافة والتغطية التلفزيونية.

إلا أن اليونسكو لا تسعى إلى تحسين قدرات النساء الصحفيات فحسب بل تسعى أيضاً إلى تدريب الصحفيين، من رجال ونساء، إلى تقديم الأخبار مع مراعاة قضايا الجنسين. فعلى سبيل المثال لم يكن هدف دورة تدريبية نظمت في القاهرة زيادة أعداد النساء الصحفيات فحسب وإنما زيادة التغطية الإعلامية لقضايا المرأة، ولهذا جاء عنوان الدورة: "جعل المرأة وقضاياها أكثر بروزاً في الأخبار". ومن المهم أن نتذكر أن الرجال ليسوا وحدهم مسؤولين عن التحيز القائم على الجنس في الإعلام وليسوا وحدهم قادرين على ممارسة هذا التحيز. فالنساء تربين على نفس أنماط التفكير التي يملكها الرجال بالنسبة إلى الجنسين ولا تختفي بسهولة هذه الأفكار الراسخة. ونجد لذلك أن من الأساسي أن يتلقى جميع الصحفيين التدريب الذي يعلمهم صياغة المسائل بدون تحيز جنساني واختيار مصادر المعلومات التي تعكس المصالح والاحتياجات والمساهمات الفريدة للنساء.

تدريب النساء الصحفيات ودعمهن في أماكن النزاعات

وأخيراً وتمشياً مع قرار مجلس الأمن رقم 1325، تعمل منظمة اليونسكو على ضمان أن تسمع أصوات النساء الداعية إلى السلام في حالات النزاعات أو ما بعدها. فقد عملت اليونسكو، على سبيل المثال، على صوغ كتاب بعنوان: "قضايا الجنسين والنزاع والصحافة: دليل لجنوب آسيا". والدليل "كتبه صحفيون وهو موجه للصحفيين" ويستند إلى المبدأ الذي يقضي "أن الوعي بقضايا الجنسين والحساسية إزاء ما يتعلق بالنزاع هما اللبنة التي تبنى عليها الصحافة الموثوقة والمهنية، وليست إضافات اختيارية". وقد صمم الدليل أثناء التخطيط لمائدة مستديرة عن المنظور الجنساني في تقديم أخبار النزاع التي نظمها عام 2004 معهد الصحافة لمكتب اليونسكو في نيبال.

كما قدمت اليونسكو الدعم إلى المبادرات الشجاعة لنساء صحفيات في أماكن النزاعات. وعرض قسم المساواة بين الجنسين بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2005 فيلم *If I stand up* (حين قررت أن أقاوم أو بترجمة حرفية: "إذا ما نهضت") وهو فيلم وثائقي عن الحياة السياسية لنساء في أفغانستان أخرجته المصورة الأفغانية الشابة شكيبة عادل التي لم تتجاوز 21 سنة من العمر. ويتضمن الفيلم الوثائقي الذي لم يعرض من قبل خارج أفغانستان، أربع لقطات من 13 دقيقة تقدم نبذة عن حياة نساء أفغانيات يعملن في المجال السياسي ومن بينهن زكية زكي المديرية السابقة لمحطة راديو السلام "راديو صلح" التي راحت ضحية جريمة قتل شنيعة في حزيران/يونيو 2007. وبالرغم من الظروف الصعبة للغاية، استطاعت شكيبة عادل أن تنتج تكملة لهذا الفيلم الأول الذي سيكون بعنوان *Zakia did stand up* (زكية قاومت فعلاً) ويتناول مأساة مقتل السيدة زكية. (ويسرني أن أعلن أن قسم المساواة بين الجنسين سيعرض هذا الفيلم الجديد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في آذار/مارس القادم 2009).

الاستنتاجات والتوصيات

إن برامج مبتكرة من هذا النوع تبعث الأمل في أن وسائل الإعلام رغم ما يبدو من استخدامها أداة لإدامة التمييز ضد المرأة، يمكن أن تستخدم أيضاً أداة خلافة ومثالية للكفاح ضد نفس هذه الأفكار المقولبة والمتحيزة.

وإني لعلى ثقة تامة، كما النساء العاملات في المجال السياسي، أنكم ستساهمون جميعاً في تغيير وضع المرأة في الإعلام والسماح لأصوات النساء ومواقفهن بالبروز إلى العلن. وثمة خطوة عاجلة يمكن أن تساعد على ذلك وهي أن تحتوا حكوماتكم على وضع وتنفيذ سياسات مراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام التي تمولها الدولة. فإذا استطعنا أن نجعل هذه الوسائل تعتمد سياسات مراعية لقضايا الجنسين وتنفيذها، فقد تشكل مثلاً يقتدى به ويساعد في اعتماد سياسات مماثلة في وسائل الإعلام الأخرى. وهناك أيضاً خطوة عملية أخرى مناسبة هي حث الوكالات الإذاعية الممولة من الدولة على إذاعة نقاشات البرلمان بحيث تتمكن النساء البرلمانيات من مخاطبة ناخبيها وتقديم نماذج تكون قدوة للفتيات والنساء في بلدانها. لا تخفن من الظهور في وسائل الإعلام لتوضيح مواقفكن الخاصة، وتشكيل قدوة للأجيال القادمة من النساء الصحفيات. هذا ونجحت في بلدان كثيرة آلية أخرى هي إتاحة المزيد من الفرص للنساء بالوصول إلى المعلومات من خلال الهواتف النقالة والمركز المجتمعية المتعددة الوسائط التي تديرها نساء.

وفي الختام أود التذكير بمثال الرئيسة باشلي في شيلي من أجل تشجيعكن على عدم التردد في الإجابة عن الأسئلة التي تترين فيها تعدياً على حياتكن الخاصة أو إثارة لأفكار نمطية مبنية على التمييز الجنسي. فلنعمل قبل كل شيء على جعل الإعلام يعكس العالم الذي نتطلع إليه وليس عالم التمييز الذي يجب أن نقف في وجهه.

السيدة نجلاء العوضي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للإعلام، مدير عام Dubai One TV، الإمارات العربية المتحدة

المرأة العاملة في قطاع الإعلام في دول مجلس التعاون

المقدمة :

تتناول هذه الورقة موضوع المرأة الخليجية العاملة في قطاع الإعلام من خلال محورين أساسيين: أولها يتعلق بالتحديات التي تعترض عمل الإعلاميات الخليجيات في قطاع الاعلام، بينما يركز المحور الثاني على المقترحات لتفعيل دور المرأة الخليجية في قطاع الإعلام.

التحديات التي تواجه المرأة الخليجية العاملة في قطاع الاعلام

ضعف تواجد المرأة الإعلامية الخليجية في المراكز القيادية العليا في وظائف القطاع الإعلامي

إن حضور المرأة في المراكز القيادية يمكن أن يؤثر ايجابيا على الدور الذي تؤديه المرأة في عملية التنمية في مجتمعها، وذلك من خلال توجيه القطاعات الإعلامية لخدمة قضايا مجتمعية معينة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية حول أعداد النساء في هذه المراكز القيادية إلا أن الواقع يدل على أن حضورها هو حضور محدود نسبيا مقارنة بعدد القيادات من الرجال.

ولا يقتصر غياب المرأة عن المواقع القيادية في الوظائف العليا التي يوفرها القطاع الإعلامي فحسب، وإنما أيضا تقل أعدادهن في مجالس إدارات جمعيات النفع العام المختصة بالأنشطة الإعلامية، فعلى سبيل المثال هناك تزايد مطرد في عدد الصحفيات الخليجيات ولكن قلة منهن موجودات في مجالس إدارة جمعيات الصحفيين، ففي أبريل عام 2008 أطلق الاتحاد الدولي حملة ”شريكات في القيادة النقابية“ لتشجيع الإعلاميات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الانخراط في جمعيات النفع العام، ويظهر الجدول رقم (1) ضآلة عدد الصحفيات النساء في مجالس جمعيات الصحفيين في ثلاث دول خليجية.

جدول رقم (1)

عدد النساء في مجالس جمعيات الصحفيين في مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة

الدولة	البحرين	الكويت	دولة الإمارات العربية المتحدة
العدد الكلي لعدد أعضاء المجلس	11	7	9
عدد النساء	1	1	2
النسبة المئوية للنساء	9%	14.3%	22.2%

المصدر : الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للصحفيين www.ifj.org

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى قلة أعداد النساء الإعلاميات في مراكز صنع القرار الإعلامي ومنها : ملكية رجال الأعمال للمؤسسات الإعلامية الخاصة، أقدمية شغل الرجال للعمل الإعلامي والذي ارتبط دخول المرأة الخليجية به بارتفاع مستوى تعليمها، تدني الثقة بإمكانيات المرأة، عدم قدرة بعض الإعلاميات على الوفاء بمتطلبات شغل هذه المواقع القيادية لما تستلزمه من خبرة و بناء اتصالات وعلاقات مهنية واسعة قد تعجز المرأة عن بناءها لدواعي قيمة اجتماعية ولارتباطاتها العائلية.

هيمنة الرجل على مجال صناعة الإعلام

تشير الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية 2015-2009 الصادرة عن منظمة المرأة العربية بأن إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه المرأة الإعلامية تتمثل في حصر دورها غالباً على ملفات إعلامية محددة تتسم بطابع فنوي - كتلك المتعلقة بمواضيع الجمال والموضة وقضايا الأسرة - مما يعني غيابها عن القضايا الأخرى والتي تهم شرائح وفئات اجتماعية أوسع كالقضايا السياسية والاقتصادية، ويؤثر سلباً على تنوع خبرتها الإعلامية وتوسيع مداركها المهنية.

فضلاً عن تقلص الحصة المخصصة لمناقشة قضايا المرأة في الرسائل الإعلامية وضعف التغطية الإعلامية لكافة قضايا المرأة، وعدم الاحاطة بالحضور الاجتماعي المتنوع لها من حيث أدوارها ووظائفها، وضعف التمثيل المتوازن لمختلف فئات المرأة العمرية والجغرافية والاجتماعية (الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية 2015-2009).

بالإضافة الى ذلك فإن وسائل الإعلام تنقل وتكرس صورة نمطية للمرأة لا تتناسب مع ما حققته المرأة الخليجية من إنجازات في مختلف المجالات . حيث تسهم هذه الصورة في تشكيل وعي زائف لدى المرأة عن ذاتها وهو ما يمكن أن نسميه (False Gender Consciousness) يفرضي إلى تقلص مساحة الوعي الحقيقي لدى المرأة عن دورها وإمكاناتها وإسهاماتها الحقيقية والممكنة داخل المجتمع.

وفي ظل هذا الوضع السلبي للمرأة في وسائل الإعلام تبرز مسؤولية ودور الإعلاميات الخليجية لتحسين هذا الوضع بإنتاج صور ايجابية تجسد واقع المرأة الخليجية في مجتمعهما، والارتقاء بجودة البرامج الموجهة إليها. وفي حقيقة الأمر يحد من هذا الدور العديد من العقبات منها : محدودية البرامج الجادة المعنية بالمرأة في ظل طغيان المواد الترفيهية، وعدم إتاحة الفرصة للإعلاميات لصياغة مضامين البرامج الإعلامية وإعدادها، وضعف حضورها في المراكز القيادية في المؤسسات الإعلامية وعدم تنوع الملفات الإعلامية الموكولة إليها.

عدم تزويد الاعلاميات الخليجيات الوعي الكافي بقضايا المرأة بشكل منهجي

لتزويدهم بالمعلومات التي تسهم في تعميق ثقافتهم الايجابية تجاه قضايا المرأة و تساعدهم في إدراك المشاكل التي تعترى صورة المرأة، و تمكنهم من إدراك واستغلال الفرص المتاحة لديهم لتحدي هذه الصورة وتغييرها وذلك عند صياغة الرسائل الإعلامية التي يقدمونها للمجتمع.

غياب قاعدة بيانات خليجية موحدة مختصة بالقطاع الإعلامي

شكل التعاون في المجال الإعلامي إحدى المجالات الرئيسية للتعاون الخليجي. وعلى الرغم من تطور هذا التعاون إلا انه لم ينجح في تأسيس مرصد إعلامي خليجي موحد حول شؤون القطاع الإعلامي. والذي تبرز أهميته بالنسبة للإعلاميات الخليجيات بوصفه آلية لجمع وتحليل وإعداد المؤشرات الإعلامية اللازمة لتقييم وتطوير وضع المرأة الخليجية الإعلامية، خاصة في ظل غياب البيانات الرسمية حولهن.

فإن توفير قاعدة بيانات موحدة تعنى بالمرأة الإعلامية الخليجية سيوفر العديد من المزايا لها ومن ضمنها تعزيز فكرة "النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام" حيث وضعت ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية في عام 2001 مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على وضع المرأة في وسائل الإعلام لتوفير فرص متكافئة للمرأة والرجل في هذا المجال، ومن ضمن تلك المؤشرات : نسبة تمثيل المرأة في الوظائف الإدارية في التلفزيون الوطني والصحف اليومية والأسبوعية الواسعة الانتشار على المستوى الوطني، نسبة النساء اللواتي يعملن في مراكز القرار في وسائل الإعلام، نسبة النساء العاملات في قطاع الإعلام نسبة إلى الرجال، نسبة البرامج المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي من إجمالي البرامج الإعلامية.

الموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الخليجية

يسود لدى بعض الأسر مجموعة من القيم والاتجاهات السلبية حول عمل المرأة في القطاع الإعلامي خاصة في الإذاعة والتلفزيون، لما يتسم به العمل في مجال الإعلام سواء المرئي أو المسموع أو المقروء من سمات خاصة تميزه عن بقية مجالات العمل في المجتمع، حيث يحتاج العمل الإعلامي إلى متابعة دائمة ومستمرة، كما أنه غير محدد بأوقات دوام معينة كباقي قطاعات العمل. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من المجتمعات المحلية الخليجية ترفض بشكل ضمني أو صريح علاقات العمل والمحيط الاجتماعي للعاملات في القطاع الإعلامي الاختلاط والدوام الليلي وظهور الصوت والصورة على الملأ مما يعده البعض مخالفة للعادات وتقائيد المجتمع، كما تفتقد المرأة إلى الاستقلالية الكاملة وحرية الحركة خاصة فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية الخارجية والميدانية.

ويرتبط بالموروث الثقافي عدم الفصل بين الحياة الشخصية للمرأة الإعلامية والموقف الفكري أو الفني الذي تتبناه ، حيث يتم الخلط بين الإنتاج الإعلامي للمرأة وبين شخصيتها الحقيقية، مما يربك الإعلاميات ويجعلهن يمتنعن عن عرض نوعية معينة من القضايا ذات الطبيعة الحساسة خوفاً من نقد المجتمع واتهاماته الذي ينظر إلى العمل في مجال الإعلام بأنه عمل في " مهنة تحررية " لا تليق بالمرأة.

وعلى الرغم من تلك الاعتبارات الثقافية والاجتماعية لا يزال هناك إقبال كبير من الطالبات الجامعيات للالتحاق بقسم الإعلام كما هو واضح في تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يستخلص منها تزايد دور التعليم في تحسين الصورة النمطية للمجالات التقليدية لعمل المرأة .

ويتضح من الجدول رقم (2) تفوق عدد الخريجات الإناث من قسم الإعلام والاتصال الجماهيري مقارنة بنسبة الذكور ، حيث تبلغ نسبة الإناث 74.6% من إجمالي خريجي هذا القسم .في حين تشير الإحصائيات التفصيلية إلى أن نسبة خريجات قسم الاتصال الجماهيري في جامعة الإمارات تبلغ 11.4% من إجمالي خريجات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تحتوي على 15 تخصصاً، وهذا يعني أن قسم الاتصال الجماهيري يحظى بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع عدد الخريجات في هذه الكلية . أما في جامعة زايد فتبلغ عدد الكليات فيها 10 كليات، وتشكل خريجات كلية الإعلام 13.4% من إجمالي خريجات الجامعة.

جدول رقم (2)

خريجو قسم الإعلام والاتصال الجماهيري للعام الجامعي 2007-2008

البيان	جامعة الإمارات العربية المتحدة	جامعة زايد
إناث	٥٩	٥٦
ذكور	٢٠	- الجامعة مخصصة للإناث فقط
نسبة الإناث إلى الذكور	٦,٧٤٪	١٠٠

المصدر: إحصائيات جامعة الإمارات العربية المتحدة من: الكتاب السنوي الإحصائي 2007-2008 . إحصائيات جامعة زايد من شعبة القبول والتسجيل في وزارة التربية والتعليم

الوصول إلى مصادر المعلومات

تعد المعلومات ركنا أساسيا للعمل الإعلامي على مختلف أنواعه، وتؤثر على مصداقية الإعلاميين ومستواهم المهني، فكلما تيسر للإعلامي الوصول إلى مصادر المعلومات كلما أدى ذلك إلى جودة عمله. وتؤثر مسألة الوصول إلى مصادر المعلومات على الإعلاميين والإعلاميات معا، ولكن تأثيرها يبرز على الإعلاميات بشكل أكبر، خاصة مع غياب المؤسسية والشفافية التي تحكم حق الحصول على المعلومات والتي تضمن فرص متساوية في الحصول عليها.

حيث يعتمد الإعلاميين على عدة مصادر لنفاذ للمعلومات بعضها من الجهات الرسمية أو بواسطة العلاقات الشخصية التي يتمتع بها الإعلامي مع المصدر. ومن الطبيعي أن تكون صلات وعلاقات الإعلامية أقل منها من الإعلامي لما يتمتع به من حرية الحركة والاتصالات، كما تنخفض أحيانا ثقة الجهات الرسمية بأداء الإعلاميات مما يعني حجب وتأخير المعلومات عنهن وإضاعة الفرصة أمامهن للإطلاع عليها وتقييمها ومعالجتها إعلاميا.

التنافس غير المتكافئ مع العمالة الوافدة العاملة في قطاع الإعلام

يعاني الإعلاميون الخليجيون ذكورا كانوا أم إناثا من المنافسة غير المتكافئة مع العمالة الوافدة العاملة في قطاع الإعلام، وتزايد هذه الإشكالية مع تنامي دور القطاع الخاص في تأسيس المؤسسات الإعلامية، وتوجه بعض الحكومات الخليجية لإنشاء مناطق حرة للإعلام هيأت فرص عمل استأثر بها الإعلاميين الوافدين .

ويرى البعض بأن عملية استقطاب المؤسسات الإعلامية الخاصة وأحيانا الحكومية للإعلاميين الوافدين هي عملية غير مخططة حيث لم توضع أي استراتيجيات للاستفادة من بعض الخبرات الوافدة لتدريب الإعلاميين الخليجين والذين تم تجاهلهم، وشكل هؤلاء الإعلاميين "لوبيًا إعلاميًا وافتدا" هيمن على العمل الإعلامي خاصة في القنوات الفضائية وحرم الكوادر الإعلامية الخليجية من المشاركة في القطاعات الإعلامية ونشر خطابا إعلاميا بعيدا عن واقع المجتمعات الخليجية.

ومن ناحية أخرى أدى توظيف بعض المؤسسات الإعلامية الخليجية للعديد من الإعلاميات الوافدات من بيئات وثقافات أكثر انفتاحا إلى تشويه صورة المراة الإعلامية وأهمية دورها في المجتمع مما ولد انطبعا بعدم جدية وسائل الإعلام وإحجام المراة الخليجية عن العمل في المجالات الإعلامية.

السمات الشخصية للمرأة الإعلامية

لا تقتصر العوامل التي تؤثر على أداء الإعلاميات الخليجيات على عوامل البيئة الخارجية فحسب، بل تؤثر شخصية المرأة العاملة في مجال الإعلام ودوافعها من العمل الإعلامي على مستوى أدائها. فكلما انخفضت هذه الدوافع أدى ذلك إلى تراجع دورها. حيث أن دافع المرأة الخليجية للعمل في المجال الإعلامي لا ينحصر في العامل المادي فقط وذلك بتأمين مورد ثابت للدخل وتحسين المستوى المعيشي للأسرة، وإنما يمتد إلى عدة عوامل أهمها العامل المعنوي والتمثل في اقتناع المرأة الخليجية بأهمية الرسالة الإعلامية ودورها التنموي في المجتمع، وارتفاع مستوى ثقافتها بنفسها وطموحاتها ومواهبها وقدراتها الذاتية ومن ثم تميزها الإعلامي، ويسهم في حصولها على نوع من الاستقلال الذاتي (AUTONOMY)، ويحقق أمنها المعنوي.

التمييز والتهميش الإداري ضد الإعلاميات في التدريب والتأهيل والتطور المهني

كثيرا ما يحظى الإعلامي بفرص عديدة للتدريب والتأهيل لا تحظى بها المرأة الإعلامية. حيث تخطط برامج التدريب والتأهيل الإعلامي دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الإعلاميات من حيث توقيت البرامج أو موقعها أو مدتها وبالتالي فإن غياب فرص التدريب والتأهيل المهني للإعلاميات الخليجيات لمواكبة هذه التطورات التقنية إنما يعني اشتداد المنافسة بينها وبين غيرها من الإعلاميين الخليجيين أو الوافدين، خاصة المؤهلين في مجالات التحرير التلفزيوني وإعداد البرامج والفنيين الذين يتمتعون بالكفاءة والمعرفة بالتقنيات وأجهزة البث التلفزيوني الحديثة.

غياب التنسيق الرسمي والاستراتيجي بين الإعلاميات الخليجيات

وهي تعتبر من أهم الإشكاليات التي تعاني منها المرأة الإعلامية وتعود إلى غياب الدعم المتبادل والتنسيق لخدمة القضايا المختلفة التي تهتم المرأة الخليجية سواء المهنية أو المجتمعية.

المقترحات لتفعيل دور المرأة الخليجية في قطاع الإعلام

في ظل هذا الوضع السلبي للمرأة في وسائل الإعلام تبرز مسؤولية ودور الإعلاميات الخليجيات لتحسين هذا الوضع والارتقاء بالإعلام الخليجي. ويأتي على ضوءها عدة مقترحات يمكن أن تساهم في تفعيل دور المرأة في قطاع الاعلام ومنها:

- انشاء لجنة تعمل كـ "لوبي" لربط الاعلاميات الخليجيات بحيث تهدف لمعرفة التحديات والمشكلات التي تواجه المرأة الخليجية في مجال الاعلام والعمل على وضع الحلول والاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات وذلك عن طريق عدة آليات منها :
- عقد ندوات وورش عمل لتبادل المعلومات والخبرات بين الاعلاميات الخليجيات بحيث تشمل قضايا المرأة الخليجية في مجال الاعلام.
- انشاء حملات تثقيفية وتوعوية بحيث تهدف التطرق الى دور المرأة في التنمية المستدامة الى الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المدني والحرص على اهمية مشاركة الرجل في هذه الحملات.
- انشاء مسابقات للإبداع في العمل الإعلامي للمرأة.
- الدخول في شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والمؤسسات الاعلامية.

- تشجيع سيدات الأعمال إلى الاستثمار في تأسيس المشاريع الإعلامية.
- تبني الاعلاميات الخليجيات مبادرات لاصلاح المهنة الاعلامية بما يضمن لهن فرص اكثر عدالة في التدريب و التطور المهني
- العمل على وضع القوانين والتشريعات بحيث تهدف:-
- خلق بيئة مؤسسية جاذبة وداعمة لعمل المرأة الاعلامية عن طريق المرونة في نظام ساعات العمل والترقيات والمكافآت المادية ، والعمل على وضع تسهيلات كإنشاء حضانة للاطفال في المؤسسات الاعلامية.
- تحديد نسب معينة من المناصب القيادية الاعلامية للنساء أصحاب الكفاءات والخبرات.

الجمعيات النسائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



الدكتورة شيخة المسلمية، عضو مجلس الدولة، سلطنة عمان

جمعيات المرأة في سلطنة عُمان

تعرف المنظمات الأهلية بأنها وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع من خلال ممارسة أنشطة معينة، كما يعرفها قانون الجمعيات الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو خيرى ويشمل ذلك الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية وتلك التي أنشأتها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات أيا كانت التسمية التي تطلق عليها، ومنها الجمعيات النسائية.

اهتمت معظم دول الخليج العربي بإنشاء جمعيات المرأة النسائية للاهتمام بقضايا المرأة بوجه خاص والمجتمع بوجه عام. وتم تأسيس أول منظمة نسائية بالمفهوم الحديث في بداية الخمسينيات من القرن العشرين في مملكة البحرين عام 1954.

أما بالنسبة للمجتمع العماني، فقد بدأت منظومة المرأة العمانية وحركتها في السلطنة مع بداية إطلالة فجر جديد منذ بداية السبعينيات، وتم إشهار أول جمعية نسائية في عام 1972م لتقوم بمجموعة من الأهداف المهمة.

تعمل جمعيات المرأة العمانية للوصول إلى الأهداف التالية:

- تنمية مدارك المرأة ومواهبها عن طريق تأهيلها وتدريبها على بعض المهن النسوية التي تزيد من إنتاجها في المجتمع.
- رفع مساهمة المرأة في التخطيط لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية.
- تأمين الرعاية للأطفال والعناية بهم من خلال إنشاء وإدارة أركان الأطفال.
- تنظيم التوعية بمختلف مجالاتها الدينية والصحية والاجتماعية والتي تعمل على نشر الثقافة العامة بين النساء في مختلف مناطق تواجد هذه الجمعيات وخاصة في المناطق النائية.
- تزويد المرأة بالمهارات والخبرات الإدارية والمالية والتي تعمل على تنظيم الجوانب الفنية لعمل ونشاط الجمعيات.
- المشاركة في اللقاءات والندوات المحلية والتي تنظم من أجل تنمية قطاع المرأة في مختلف المجالات.
- تعليم المرأة بعض الصناعات التقليدية وتدريبها في بعض المجالات المهنية لمساعدتها على رفع مستوى الأسرة اقتصاديا واجتماعيا.
- المشاركة الإيجابية في احتفالات المناسبات الوطنية والدينية والعالمية.
- إقامة المعارض والأسواق الخيرية التي يوجه ريعها للمحتاجين.
- تنظيم ورش العمل في المجالات المختلفة مثل الطباعة والخط العربي وأجهزة الحاسب الآلي وإقامة منتديات صيفية لطلاب المدارس لأستغلال أوقات الفراغ.
- إقامة بعض المشروعات الإنتاجية الصغيرة لرفع دخل الجمعية مثل: تجهيز الوجبات الخفيفة لطلاب المدارس وإنشاء مشغل للخياطة والتفصيل ومناحل العسل وصناعة الفخار وغيرها.
- التعاون مع الهيئات الحكومية المختلفة لتنفيذ الدورات والمحاضرات والندوات التي تخدم المجتمع بما فيها المرأة والطفل.

تعمل جمعيات المرأة العمانية بشكل خاص في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وترتكز الأنشطة على محو أمية النساء اللاتي فاتهن فرص التعليم وتوعيتهن ليتحولن إلى طاقات منتجة في المجتمع وتدريب النساء على بعض الأعمال والحرف والمهارات وإنشاء دور حضانة وأركان الأطفال وإقامة نواد صيفية لشغل أوقات فراغهن. كما تعمل على إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في فعاليات المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية إبرازاً لطاقاتها وتأكيداً لدورها. وتقوم بأنشطة توعوية من خلال ندوات للتوعية بصحة الأم وللطفل وغيرها وتقوم بتنظيم المعارض والمهرجانات ومسكرات للأطفال ومسابقات ثقافية.

تواجه الجمعيات صعوبات وتحديات عديدة ومنها:

- عدم كفاية الدعم المادي لتلك الجمعيات مع صعوبة الحصول على تمويل ثابت لبرامجها وأنشطتها.
- عدم وجود خطة عمل واضحة وانعدام التنسيق بين الجمعيات فيما بينها لمنع الازدواجية وتكرار الخدمة مع تحقيق التكامل المرغوب في العمل.
- عدم وضوح وتفعيل فكرة التشبيك والتي تسعى إليها معظم المجتمعات في الوقت الحاضر للوصول إلى برامج ومشروعات قوية تحظى بالتمويل الدولي ومساندة المنظمات الدولية بما يرفع من مستوى العمل التطوعي ويؤكد.
- نقص الوعي المجتمعي بأهمية تلك الجمعيات ودورها مما يحتاج إلى جهد من القائمين على العمل لنشر الوعي المجتمعي وزيادة التأييد والاعتراف المجتمعي بها.
- الحاجة الملحة لدراسة وتحديد الاحتياجات الفعلية للمرأة العمانية ووضع الخطط والبرامج من منطلق تلك الاحتياجات للوصول إلى مشاركة حقيقية للمرأة.
- ضرورة التكامل بين تلك الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي يمكن إن تقدم خدمات متكاملة للمرأة.
- قلة التوعية الإعلامية بأهمية دور هذه الجمعيات.
- قلة عدد المتطوعات من الشابات المثقفات والاعتماد على الكادر الوظيفي في تسيير أعمال الجمعية.

الدكتورة أمل الشنفرية، مستشارة، خبيرة سياسات إجتماعية، المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان ووزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان

المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني

الجمعيات النسائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق بغير مساهمة جميع أفراد المجتمع من رجال ونساء. أثبتت المرأة العربية وخاصة الخليجية أنها عنصر هام في تطور وتقدم مجتمعاتها من خلال مساهمتها الفاعلة في شتى مجالات الحياة وخاصة قطاع المجتمع المدني ومنظماتها. وساهمت الجمعيات النسوية في منطقة الخليج منذ بداياتها في دفع عجلة التنمية في مجتمعاتها.

الرومان أول من استخدم مصطلح "المجتمع المدني". وشهد المجتمع الأوروبي ولادة المفهوم الحديث لمصطلح المجتمع المدني في القرنين السابع والثامن عشر. ثم نقل المفكرين العرب الذين إحتكوا بالمجتمعات الغربية هذا المفهوم إلى مجتمعاتهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإقتصر نقل المفكرين العرب في البداية على المظاهر الحضارية لمفهوم مصطلح المجتمع المدني وليس لفلسفته ونشأته.

عُرف المجتمع المدني على أنه مجموعة من المنظمات الحرة القائمة على التطوع وتقوم على تحقيق مصالح أفراد المجتمع. ويشمل المجتمع المدني الجمعيات والنقابات والأحزاب والروابط والأندية والتعاونيات المختلفة. وتعمل منظمات المجتمع المدني على زيادة مشاركة أفراد المجتمع في الحياة العامة. وهي تعمل ضمن إطار الإلتزام بالقيم ومعايير الإحترام والتأخي والتسامح. مفهوم المجتمع المدني مكمل لمفهوم الدولة وهو دعم لها.

رغم ان مصطلح المجتمع المدني كان أول ظهوره في المجتمعات الغربية ولكن مبادئه كانت مترسخة في المجتمعات الإسلامية. فرسخ الدين الإسلامي قواعد التعاون والإخاء والتكافل الإجتماعي بين أفرادهم. وإقتداء بتعاليم دينهم الإسلامي أصبح المسلمون يتسابقون إلى فعل الخير وتقديم العون لأفراد مجتمعاتهم وللمجتمعات الأخرى أيضاً.

أما المرأة المسلمة فشاركت في خدمة مجتمعاتها على قدم المساواة مع أخيها الرجل. وضربت أروع الأمثلة على العطاء والتضحية من أجل خدمة مجتمعاتها.

منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

امتداد لقيم الحضارة الإسلامية فإن أفراد المجتمع الخليجي ساروا على نهج أسلافهم من المسلمين في خدمة مجتمعاتهم وأيضاً المجتمعات الأخرى التي تحتاج إلى العون. عرفت المجتمعات الخليجية في بداياتها أشكال من منظمات المجتمع المدني تمثلت في مجموعات صائدي اللؤلؤ وصائدي السمك والمزارعين وروابط البدو والرعاة. وبرزت حديثاً في دول الخليج العربي جمعيات أهلية ذات أدوار وأهداف متنوعة، منها: الجمعيات الخيرية والجمعيات المهنية والجمعيات الرعائية والثقافية والفنية.

وللمرأة الخليجية دور كبير في إنشاء وتفعيل دور الكثير من الجمعيات الأهلية في دول الخليج العربي إضافة إلى أنها أنشأت أيضاً جمعيات خاصة بها لتخدم قضاياها وقضايا الأسرة والمجتمع بعامة.

المرأة العُمانية ومنظمات المجتمع المدني

- المرأة العُمانية هي أول من أسس منظمات مدنية.
- جمعيات المرأة العُمانية تساعد على تحقيق حياة إجتماعية سليمة وتساهم في التخفيف عن الأسر المحتاجة وتعمل على مساندة المرأة في إنتخابات المجالس المختلفة.
- ساهمت المرأة العُمانية في وضع أساس برامج الإحتياجات الخاصة في السلطنة.
- المرأة العُمانية ساهمت في تأسيس منظمات مدنية في المجالات المختلفة ولم تقتصر مشاركتها على جمعيات المرأة.

المرأة البحرينية ومنظمات المجتمع المدني

- المرأة البحرينية من أول النساء في منطقة الخليج تقوم بتأسيس الجمعيات الأهلية.
- نظمت المرأة البحرينية نفسها في جمعيات نسائية وإجتماعية ومهنية.
- وضعت المرأة البحرينية منذ البداية نصب عينها أهداف سعت جاهدة لتحقيقها، ومن هذه الأهداف: توعية المرأة والعمل على تقدمها والسعي لتحقيق العدالة بين الجنسين.
- تتواصل المرأة البحرينية مع الجمعيات والمنظمات العربية والدولية المماثلة من أجل توسيع نطاق عملها والإستفادة من خبرات هذه المنظمات.

المرأة السعودية ومنظمات المجتمع المدني

- قامت المرأة السعودية بتأسيس أول جمعية أهلية عام 1962م.
- المرأة السعودية هي ثاني من أسس جمعية أهلية نسوية في منطقة الخليج العربي.
- بالإضافة إلى إنشائها الجمعيات النسوية المختلفة شاركت المرأة السعودية في الجمعيات الأهلية التخصصية مثل جمعية الصحفيين وجمعية المهندسين وغيرها كعضوة وفي مجالس إدارة هذه الجمعيات.
- للمرأة السعودية دور هام في الغرف التجارية المنتشرة فروعها بأنحاء المملكة.

المرأة الكويتية ومنظمات المجتمع المدني

- المرأة الكويتية كونت جمعيات خاصة وشاركت في مؤسسات المجتمع المدني المختلطة كجمعيات النفع العام والجمعيات المهنية والجمعيات التعاونية واللجان الثقافية.
- أول جمعية قامت بتأسيسها المرأة الكويتية هي جمعية النهضة الأسرية التي تأسست عام 1963م.
- عملت المرأة الكويتية من خلال الجمعيات الأهلية على توعية الأسرة بأهمية التعليم وخاصة تعليم البنات، وبرامج محو الأمية ونشر التوعية الصحية والبيئية وإنشاء دور الحضانة الخاصة والمشروعات التنموية لحماية الأمومة والطفولة.

المرأة الإماراتية ومنظمات المجتمع المدني

- المرأة الإماراتية لها دور كبير في تفعيل ما يعرف محلياً بمنظمات ”النفع العام“.
- تم إشهار أول أربع جمعيات نسوية في دولة الإمارات عام 1974م.
- لتوحيد الجهود كونت المرأة الإماراتية ”الإتحاد النسائي“ عام 1975م.
- أسست المرأة الإماراتية الأندية النسوية ورابطة الأدبيات ومراكز التنمية المختلفة.
- قامت المرأة الإماراتية بتجارب رائدة في إحياء تراث بلادها وتكريم المرأة في مجتمعها.

المرأة القطرية ومنظمات المجتمع المدني

- إن أول مشاركة رسمية للمرأة القطرية في منظمات المجتمع المدني كان من خلال الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين 1976م.
- خصصت فروع خاصة بالنساء في الجمعيات الأهلية المختلفة وركزت هذه الفروع على الخدمات المقدمة للمرأة والطفل والأسرة.
- تحملت المرأة القطرية العبء الأكبر من العمل التطوعي والأعمال الخيرية والوعي والإرشاد الصحي في المجتمع القطري.

الخلاصة

المرأة جبلت بطبيعتها على العطاء والعمل التطوعي والمرأة الخليجية دور كبير في إنشاء وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني. فهي ساهمت من خلال الجمعيات الأهلية بالتصدي لكثير من المشكلات الإجتماعية. أما الجمعيات النسوية فساهمت بدورها في زيادة تفعيل دور المرأة في المجتمع الخليجي.

الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للمرأة من أجل دخولها في الحياة السياسية؟



الدكتورة جيهان أبوزيد، خبيرة في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي، مصر

كانت المرة الأولى لي التي أشارك فيها في مراقبة الانتخابات، "مراقبة الانتخابات" مصطلح ظل غامضاً على فهمي، حيث لم أدرك تماماً ماذا يراقبون؟ فالمسألة واضحة للغاية ولا تحتاج إلى مراقبة!! استقبلت خير ترشيحي للانضمام للجنة مراقبة الانتخابات بفرحة غامرة، فمن ناحية سوف اكتسب خبرة جديدة ومن ناحية أخرى سأكون قادرة على الرد على أسئلتني التي لم أجرؤ على التصريح بها لأحد. كانت قائمة المرشحين تضم عشرون مرشحاً من بينهم مرشحتان، ولهذا كنت هناك لأراقب الانتخابات لصالح المرشحتان، ولم أدرك أنني سأكون موضع سخرية وتهميش على مدار يوم كامل لمجرد أنني أمثل "مرشحة امرأة".

بدأ اليوم وقبل وصول الناخبين بكوب شاي دافئ مبشر بألفة بين الزملاء، سرعان ما تبخرت أوهامي اثر سؤال احدهم، وهل مرشحتك يرغبن في دخول البرلمان لتخفيض أسعار أدوات التجميل أم الخضروات؟ التجربة التي توقعت أن ترد على سؤالتي، أفرزت عشرات الأسئلة الجديدة، أين الخطأ، لماذا هذا الموقف العدائي من المرشحات لمجرد كونهن نساء، ومن المسئول؟ وكيف نغير هذا التوجه؟... كانت هناك أبواب كثيرة على أن اطرقها، إذا ما كانت الدولة قد أمنت الترشيح والانتخابات للنساء في اغلب الدول العربية، فلماذا مواطنين الدولة لم يعترفوا بعد بجدارة النساء بهذا الحق؟

حين طالعت الصحف والتغطية الإعلامية التي تناولت الانتخابات بلغت جزءاً من الإجابة. فالسخرية التي تغلف اغلب العنوانين، والتشكيك الذي يحمله مقدمي البرامج في ثانيا حواراتهم، تجاهل كتاب الأعمدة للحضور النسائي السياسي، من الطبيعي أن يفرز تشكيكاً في قدرة النساء على خوض الحياة السياسية ولا سيما البرلمان منها، كما أن الكتب المدرسية التي لا تتضمن صورها النساء إلا كأمهات وربات بيوت، ولا تشير مناهجها لادوار النساء السياسية عبر التاريخ، كما أن المواطنة في مناهج التعليم لا تخرج عن ترديد شعارات تمجد الانتماء ولا تغرسه في نفوس الطلاب، وتروى عن الإبطال ولا تصنع منهم قدوة، وتحكي عن وطن بدون أخطاء ولا شوائب فلا يصدق الطلاب شيئاً مما يقرءونه.

لكن التهكم الذي واجهته يوم الانتخابات، والناخبات اللائي اعترفن بتصويت اغلبهن لصالح الرجال دون النساء المرشحات كان يشي بوجود أسباب أخرى فضلاً عن السابقة، بدأ بعضها في الانكشاف لدى لقائي المطول بإحدى المرشحات الفائزات.

كان حضورها قويا ومرتزنا، وبرغم عدد الحضور الذي تجاوز الخمسين داخل القاعة الضيقة لكن ابتهامتها بلغت الجميع وشعر كل من بالقاعة باهتمام خاص منها، مسحة الأناقة البادية لم تمس الاحتشام الذي كشف عن ذوق واحترام للحضور وللمجتمع المحلي. حين بدأت في شكر الحضور على تلبية دعوتها واستعرضت طموحاتها في التغيير، شاهدت نموذجا فريدا بين المرشحين الرجال والنساء على السواء.

كانت الحقائق تتدفق بسلاسة وهدوء بدون الاستفاضة في طرح مشاعرها. استندت في كل نقطة عرضتها إلى حقيقة علمية أو إحصائية مستمدة من مصادر وطنية أو دولية لها مصداقيتها.

لدى ردها على أسئلة الإعلاميين، اتبعت نفس النهج مفعنة موقفها بالحقائق بلغة دقيقة ومركزة، وبترحيب حمس الإعلاميين إلى طرح عشرات الأسئلة، فلم تمل من الرد عليهم ولم يستغرب الحضور حين طالع الصحف في اليوم التالي وقد حمل بعضها قدر من المدح في ذكاء ودبلوماسية المرشحة الاستثنائية.

لقد امتلكت المرشحة التي نجحت في الانتخابات البرلمانية بكفاءة مشهودة كافة العناصر اللازمة للبرلماني، فهي قادرة على مخاطبة كل القطاعات بنفس الدرجة من الاحترام، قادرة عن التعبير عن آرائها بحماس لكنها لم تفقد هدوئها قط ولم تظهر أي تعصب. لقد خاطبت كل الأطياف الدينية والسياسية بالود والاحترام معبرة عن رغبتها في التعاون مع الجميع، كما أشادت بحزبها وقيادته بدون مبالغة. حين سألتها اعلامى ذكي عن سر نجاحها، قالت الأذكياء من الإعلاميين أمثالك يعود الفضل إليهم في تقديمي إلى الجمهور.

إن ما أنجزته البرلمانية المتميزة لم يعد فقط إلى نجاحها في اجتذاب الإعلام وكسب تعاطفه، فهي من قبل قد اكتسبت ود جمهورها الاساسى الذي يشكل قاعدتها الانتخابية الأولى ووصلت إلى تجمعاته المؤثرة وبلغت ثقتهم، على الرغم من ضخامة دائرتها فان اسمها قد تردد أكثر من منافسيها بفضل تركيزها على مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات ومخاطبتها باعتبارها قوى ذات ثقل بالمجتمع ومؤثرة فيه، هذا الاعتراف ذاته والتوجه الى الجمعيات وطلب مناصرتها ودعمها حمس الجمعيات وأمدتها بالطاقة لمساندة سيدة واعدة اعترفت بقدراتهم، فكأنما بادلوا اعترافها بهم بالاعتراف بها. كما استطاعت أيضا توضيح مصالح الجمعيات في مسانبتها، وفي المقابل أشادت بأهمية دور الجمعيات في نجاحها عبر إقناع افراد المجتمع المحلى بالتصويت لها.

هذا القدر من الجهد تطلب فريقا مدربا يساعدها ويتابع الحملة المنظمة التي خططت لها قبل الانتخابات بعامين.

لم يكن نجاح البرلمانية أمرا استثنائيا إذا بل كان نتاج لمهارات حقيقية امتلكتها ولتخطيط وإدارة ناجحة واجهت بها الكثير من التحديات.

لماذا كان الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني هما الدعامتين الأساسيتين؟

أولا الإعلام:

تسهم وسائل الإعلام المقروءة على اختلاف توجهاتها في رفع وعي المواطنين تجاه القضايا السياسية ولذلك تلعب وسائل الإعلام المقروءة دوراً هاماً ومحورياً من خلال تكوين تصورات المواطنين حيث يرتكز هذا الدور على نقل المعلومات والبيانات ومختلف الأحداث الخاصة بالقضايا السياسية لتشكيل وجهات نظر الفئات المختلفة من المواطنين مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المستويات الثقافية تجاه هذه القضايا.

أما وسائل الإعلام المرئية وتحديداً التلفزيون كوسيلة من وسائل الإعلام الجماهيرية فيحتل مكانة خاصة، لأنه يقوم بنقل الكلمة المسموعة والصورة المرئية، فضلاً عن قدرته الفاتحة على مخاطبة الجماهير على اختلاف مستوياتهم الثقافية، مما أعطاه القدرة على إيجاد اتفاق عام بين فئات الشعب الواحد وتقريب وجهات النظر نحو القضايا العامة والمشاركة في بناء المجتمع العصري.

كما أضيف في الآونة الأخيرة ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال الانترنت ورسائل التلفزيونات المحمولة كوسائل اتصالية فعالة ومؤثرة، ومما لاشك فيه ان جانب من نجاح المرشحة إنما يعود إلى قدرتها على مخاطبة كافة وسائل الإعلام وتوظيفها

لصالحها مستفيدة من تنوع الفئات التي تخاطبها كل منهم.

إن جذب وسائل الإعلام إنما هي عملية طويلة تبدأ بقراءة التوجهات السياسية المختلفة لكل وسيلة وبحث الجوانب المشتركة التي يمكن للمرشحة الانطلاق منها والبناء عليها، فضلا عن ضرورة تمتع المرشحة بلغة تجذب وسائل الإعلام، وقدرة على مخاطبة وجذب القارئون على عملية الاتصال. ولكن هل هناك مصلحة لوسائل الإعلام في دعم المرشحات؟ ان وسائل الإعلام التي تعمل بمنظور اقتصادي بالدرجة الأولى لها في امس الحاجة الى الاطلاع على المستجدات التي يقدمها المجتمع واطلاع القارئ عليها، وعليه فان المرشحة القادرة على تقديم الحقائق عن مجتمعها وعرض برنامجها الانتخابي بذكاء يجذب الاعلام سوف تحصد بلا شك اهتمام وسائل الإعلام، كما تطلب مخاطبة وسائل الإعلام قوة العرض ودقة المعلومات والدبلوماسية في تناول القضايا الخلافية والنقد البناء.

من ناحية أخرى فان المرأة البرلمانية والمرشحة عليها ان تظهر احترام لنوعها ولقضايا النوع الاجتماعي، فالمجتمع وعلى عكس المتوقع لا يحترم من يتصل من هويته او يتعالى عليها، ولم يغفر المجتمع العربي أبدا لبرلمانيات هاجمهن مكاسب قانونية حصلت عليها النساء واعتبرهن هجومهن تملقا للرجال. إن المجتمعات تميز الصدق والثقة بالنفس وتحتاج الى برلمانية تثق بقدراتها وتفتخر بنوعها كما تفتخر بدائرتها مهمات كان درجة نموها.

أما مؤسسات المجتمع المدني:

فان المنطقة العربية التي تشهد نشاطا لمؤسسات المجتمع المدني ولاسيما الجمعيات قد بدأت في إدراك اهمية القطاع الثالث او المجتمع المدني الذي لا يمثل توجهات الدولة ولا اصحاب المصالح الاقتصادية. ويعبر عبر شرائح المجتمع المختلفة التي تتلاقى بعض مصالحها فتعمل معا عبر نقابات او جمعيات او نوادي او حتى احزاب وغيرها من التنظيمات الأهلية.

إن الوصول إلى أفراد المجتمع المحلي جميعا أمر عصى على التنفيذ في ظل تمدد حجم المجتمعات الحديثة، لكن تلك التجمعات إنما تلعب دورا هاما وحيويا كوسيط قادر على مخاطبة المجتمعات وغالبا ما نال ثقة افراده بالفعل، كما يجدر بالمرشحة التعرف اولا على طبيعة العلاقة بين الجمعيات والمجتمع المحلي قبل التوجه للجمعيات وطلب تعاونها فكما يمكن ان تضيف الجمعية وتوسع من القاعدة الشعبية للمرشحة فإنها أيضا يمكن ان تؤذى تاريخ المرشحة السياسي.

ان الجمعيات الأهلية وبرغم أنها منظمات أهلية ليس لها انتماءات سياسية في اغلب - وليس جميع- الدول العربية الا ان الكثير منها يميل إلى تيار ما، إما بحكم انتماء ديني أو طائفي او غيره، لكن الأهم هو استثمار طاقة المرشحة في التوجه إلى الجمعية التي تتوافق مع توجهات المرشحة.

ان الجمعيات الاهلية التي تتشكل في المجتمعات المحلية وتعتبر عن مصالح قطاعات واسعة بها لها حليف محتمل وفاعل للمرأة المرشحة اذا ما استطاعت التعريف بالمصالح المشتركة بين الطرفين، فالجمعيات الاهلية التي تتطلع دوما الى اعلان رسالتها والتسويق لاسمها في المجتمع المحلي وجذب التبرعات من أثرياء المجتمع هي بحاجة ماسة الى آلة دعاية مدربة تتحرك برسالتها يمينا ويسارا، وهو ما تقوم به المرأة المرشحة فعليا خلال تجولها في دائرتها الانتخابية.

وهناك عدة تصنيفات للجمعيات، هناك جمعيات تعمل في تنمية المجتمعات المحلية وتلك تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة غالباً نظراً لحجم المشروعات التي يعملوا بها، أيضاً هناك جمعيات خيرية تقوم بمد فقراء المجتمع بالاحتياجات الأساسية وهناك جمعيات إغاثة تعمل في الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية أو البشرية، وهذا النوع من الجمعيات ليس لديه الكثير مما يقدمه للمرشحة نظراً لطبيعة رسالته التي تفرض عليه الحركة في مجال واسع لا يساهم في بناء صلات وثيقة بمجتمع محلي بعينه. كذلك هناك منظمات حقوق الإنسان التي بدأت في التواجد في الكثير في الدول العربية لكنها ما زالت أقرب إلى منظمات نخبوية عنها جماهيرية وبقدر ما تتوفر لدى معظمهم خبرات سياسية هامة، فإنها في الغالب معزولة عن القاعدة الجماهيرية، ولم تكتشف بعد لغة تواصل جيدة مع الجماهير.

على صعيد آخر فهناك جمعيات فئوية كالجمعيات النسائية وجمعيات الشباب، وتعتبر الجمعيات النسائية نصير محتمل للمرشحات، إلا أن هذا ليس صحيحاً في الكثير من الأحوال. فالجمعيات النسائية التي تزدهم أجندة عملها بمئات القضايا التي تخص النساء ليست بحاجة إلى مزيد من الأعباء، فالأوضاع القانونية والاقتصادية للنساء العربيات ليست بأفضل حالاً عن أوضاعهن السياسية، فإن كان مجمل مشاركة النساء في البرلمانات العربية قد بلغ 9% وهو الأقل عامياً وفقاً لإحصائية الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2007، فقد أشارت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، إلى أن النساء تشكل في المتوسط 29 في المائة فقط من القوى العاملة، وهي الأدنى بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، كما تمثل المرأة 25% من القضاة في تونس و30% في الجزائر، في حين أن هناك دولاً أخرى ما تزال تحرم المرأة من شغل المناصب القضائية. هذه الأوضاع المتردية للنساء العربيات تنعكس في صورة مشكلات اجتماعية متنوعة تدفع بهن إلى العمل على مواجهة مشكلاتهن الاجتماعية أولاً وتلبية للاحتياجات الأساسية التي تكافح ملايين النساء لتوفيرها لأسرهن.

إن منظمات المجتمع المدني والجمعيات بصفة خاصة ووسائل الإعلام حلفاء محتملون للبرلمانية أو المرشحة الانتخابية، إذا ما توفر الإطار القانوني المساند لترشيح النساء وانتخابهن وإذا ما كان الطرف السياسي موافقاً لمشاركة النساء. ففرص النساء في المشاركة السياسية تقل دوماً في ظل الصراعات السياسية والحروب، ولا تثق المجتمعات التي ما زالت في طور التنمية في قدرات النساء، وبرغم أن قدرات النساء على بناء تحالفات أمر حيوي في كسب المعركة الانتخابية، إلا أنه لا يمكن التقليل من شأن العوامل الخارجية التي قد تعزز من مشاركة النساء السياسة إن تجهضها.

كما إن بناء قدرات النساء والرجال على المدى الطويل عبر تنمية قدراتهن على التواصل مع الآخرين وبناء الثقة بالذات وتفعيل أطر المشاركة منذ السنوات الأولى في التعليم، وتعزيز المواطنة، وتدريب الصغار والمواطنين على احترام الاختلاف، كلها عوامل من شأنها أن تبني مواطنين ومن ثم مجتمعاً قادراً على اختيار مرشحيه وفق معايير موضوعية ليس من بينها النوع أو اللون أو الطبقة الاجتماعية.

السيدة روز موكتابانا، رئيسة مجلس النواب، رواندا

مثال رواندا

الوضع العام

تقع رواندا في أفريقيا الوسطى وتبلغ مساحتها 26 338 كم مربعاً . تحدها أوغندا في الشمال، وبوروندي في الجنوب، وتانزانيا شرقاً، وجمهورية الكونغو الديمقراطية غرباً. وتغطي الهضاب مساحة البلد الذي يقع الجزء الأعظم منه على ارتفاع يفوق الألف متر. ولهذا تعرف رواندا باسم "بلد الألف هضبة" . ووفقاً لآخر إحصاء عام 2002، يبلغ عدد سكان رواندا 8 128 553 نسمة منهم 4 249 105 من النساء (52,3%). وكانت الأسر التي تعيلها نساء تمثل آنذاك نسبة 35,2% ومعظم هؤلاء النساء من الأراامل. أما اليوم فيقدر بأن عدد سكان رواندا يبلغ 9 500 000 نسمة. ويتقاسم الروانديون ثقافة مشتركة ويتكلمون اللغة نفسها الكينيارواندا.

يتميز تاريخ رواندا الحديث بحرب 1990 التي بلغت أوجها في الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي حيث لقي أكثر من مليون شخص من الأبرياء حتفهم خلال فترة قصيرة جداً (من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 1994) . ومنذ تموز/يوليو 1994، وبالرغم من صعوبة الوضع الذي خلفته الحرب وأعمال الإبادة الجماعية ضد التوتسي، تبرز إرادة سياسية متنامية لتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين على كل مستويات القطاع العام.

وكانت حكومة الوحدة الوطنية التي أنشئت في تموز/يوليو 1994 قد حددت لنفسها هدف إعادة بناء الأمة ونسيجها الاجتماعي من خلال الوحدة الوطنية والمصالحة. وشاركت النساء في عملية بناء الأمة على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولعبن دوراً نشطاً في المؤسسات العامة، وفي منظمات المجتمع المدني على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى أن القيادة الرواندية ولاسيما رئيس الجمهورية فخامة السيد بول كاغامي هو معروف عالمياً بالدفاع عن حقوق المرأة وتشجيع مشاركتها في عمليات صنع القرار. وقد تسلم، في هذا السياق، من جمعية تضامن النساء الأفريقيات "جائزة أفريقيا 2007 للمساواة بين الجنسين" . وتتجسد هذه الإرادة السياسية والالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاح القانوني الهادف إلى إعادة النظر في جميع القوانين والأحكام التمييزية بحيث تتأمن للنساء فرص متساوية للمشاركة مع الرجال في قيادة البلد والمساهمة في تنميتها.

الإطار القانوني والمؤسسي

تميز المجتمع الرواندي على غرار الكثير من البلدان الأخرى بنظام بطريركي كرس السيادة الذكورية وخضوع المرأة في جميع نواحي الحياة. وكانت النساء يلعبن في السرّ دوراً استشارياً ولكن حين يأتي وقت اتخاذ القرارات، يشارك الرجال وحدهم في النقاشات. وقد حالت تلك المعاملة التقليدية المسيئة للنساء دون تمتعهن بحقوقهن ويمكننا اليوم ملاحظة نتائج ذلك.

ومن هنا فقد اتخذت كل من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إجراءات مختلفة من أجل تعزيز الحقوق القانونية للمرأة وزيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تصديق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

تجدر الإشارة إلى أن رواندا هي دولة طرف في أغلبية صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ومن بينها الاتفاقية الدولية لعام 1979 للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي تم تصديقها في 10 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1980. وفي ما يلي قائمة غير حصرية للصكوك الأخرى المصدقة:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، 10 كانون الأول/ديسمبر 1945 ،
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، 19 كانون الأول/ديسمبر 1966 ،
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، 19 كانون الأول/ديسمبر 2006 ،
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، 18 حزيران/يونيو 1981 ،
- البروتوكول الإضافي إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا ، 11 تموز/يوليو 2003 ،
- إعلان ومنهاج عمل بيجين ، 1995

القوانين الداخلية

- الدستور الرواندي الجديد الصادر في حزيران/يونيو 2003 يشدد على مبادئ المساواة بين الجنسين والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تعهدت دولة رواندا بالامتثال لمبدأ " ... بناء دولة تحكم بموجب القانون، وحكومة ديمقراطية تعددية، والمساواة بين جميع الروانديين والمساواة بين النساء والرجال التي تنعكس في ضمان منح النساء 30% على الأقل من المناصب في هيئات صنع القرار... " وينص أيضاً الدستور في المادة 190 على ما يلي: " فور نشرها في الجريدة الرسمية، يكون للالتزام بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي اعتمدت نهائياً وفقاً لأحكام القانون الأولوية على الالتزام بالقوانين الأساسية والقوانين العادية باستثناء حالة عدم امتثال أحد الطرفين لها. " ولهذا تحظر القواعد والممارسات العرفية المخالفة للقوانين أو المخلة بحقوق الإنسان الأساسية . ويطلب من المنظمات السياسية أن تعكس باستمرار وحدة الشعب الرواندي والمساواة بين الجنسين في انتساب الأعضاء وتشكيل الهيئات القيادية وفي أعمالها وأنشطتها (المادة 54).
- القانون المدني (الأفراد والأسرة) الصادر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1988 وضع حداً لعدم أهلية المرأة المتزوجة ووضع شروطاً متساوية للزواج على الرجال والنساء، وحقوقاً متساوية للزوجات أثناء فترة الزواج وحين يرغبن في الطلاق.
- قانون أنظمة الزوجية وتنظيم الهبات والإرث الصادر في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 هو أحد أهم التجديدات في التشريع الرواندي لأن هذه المواضيع ظلت لفترة طويلة خاضعة للعرف الذي كان يحتوي على تمييز ضد المرأة. ونص

القانون الجديد على حقوق متساوية للرجال والنساء، وللفتيان والفتيات. وجاء ذلك نتيجة حملات الدفاع والمناصرة التي قامت بها المنظمات النسائية، ولاسيما أعضاء رابطة أنصار النساء/توزيعي هاموي، لدى الوزارة المكلفة بشؤون المساواة بين الجنسين ومنتدى نساء رواندا البرلمانيات.

- قانون تنظيم انتخابات الهيئات الإدارية الشعبية الذي صدر في 19 كانون الأول/ديسمبر 2000 ينص على حصة للنساء في الحد الأدنى (الثلث).
- قانون العمل الذي صدر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2001 يحظر أي شكل من التمييز من شأنه أن يؤدي إلى عدم التساوي في فرص التوظيف وينص على مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي.
- القانون الأساسي الذي حدد نظام الأراضي في رواندا وصدر في 14 تموز/يوليو 2005 يكفل الضمان العقاري لجميع مستخدمي الأرض بدون أي تمييز. ويوفر توازناً في تكافؤ الجنسين بالنسبة إلى الحصول على الأرض أي المورد الرئيسي والأساسي للاقتصاد الوطني. وتتمتع كل من النساء والرجال بحقوق متساوية في الحصول على الأراضي وتملكها واستغلالها كما يملك كل الأولاد من صبيان وبنات حقوقاً متساوية في وراثة الأرض.
- السياسة الوطنية في تأمين التكافؤ بين الجنسين (2004) تهدف إلى تعريف واضح للعملية السائدة في معالجة مسائل التكافؤ بين الجنسين في كل القطاعات، والتي تكمن مبادئها التوجيهية في النقاط التالية: التزام حكومة رواندا بالنهوض بمجتمع خال من جميع أشكال التمييز والظلم؛ والتزام حكومة رواندا بتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لجميع المواطنين نساء ورجالاً، فتياً وفتيات في عملية تنمية البلاد؛ وتطبيق المبدأ القائل أن الرجال والنساء مواطنون متساوون يتوجب عليهم المشاركة في عملية التنمية مشاركة كاملة والإفادة بالتساوي من هذه العملية؛ وتبني وجهة النظر التي ترى أن التكافؤ بين الجنسين مسألة تتقاطع مع كل المسائل الأخرى ويجب البحث فيها في كل قطاعات التنمية؛ وتأكيد أن هذه السياسة تتوافق مع نهج التنمية طويلة الأمد التي تبنتها حكومة رواندا والمعرفة برؤية العام 2020 VISION 2020، ومع استراتيجية الحد من الفقر في التنمية الاقتصادية (EDPRS) وسياسة اللامركزية والأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار المؤسسي

تشمل المؤسسات المعنية بحقوق المرأة في رواندا مؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية أعضاء في المجتمع المدني.

المؤسسات العامة:

- وزارة المساواة بين الجنسين والنهوض بالأسرة : وضعت عملية الإصلاح الأخيرة (2005) هذه الوزارة تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، وهي تضطلع بدور التنسيق.
- المجلس الوطني للمرأة : استناداً إلى دستور حزيران/يونيو 2003، يوفر المجلس إطاراً لتعبئة النساء وتوعيتهن، ووسيلة إيجابية لإدماجهن في عملية تنمية البلاد من خلال تمثيلهن في جميع الهياكل الإدارية من الوحدات إلى الأقاليم. وقد أنشئ بموجب قانون عام 2003 ولكنه شكل نوعاً من التتويج القانوني للهياكل النسائية التنظيمية التي كانت تعمل منذ العام 1996. ويشمل المجلس الوطني للمرأة هيئة عامة على المستوى الوطني وعلى مستويات الإقليم والدائرة والقطاع والوحدة، ولجنة تنفيذية في كل من هذه المستويات.
- المجلس الوطني للشباب المكلف بنفس مهمة المجلس الوطني للمرأة في ما يتعلق بالفتيان والفتيات. ويستند أيضاً إلى دستور العام 2003 وقد أنشئ عام 2003 من أجل تحديد إطار قانوني لهياكل الشباب التنظيمية التي كانت تعمل منذ العام 1996.
- الأمانة التنفيذية الدائمة لمراقبة منهاج عمل بيجين التي أنشئت عام 1997. وقد تشكلت من لجنة وأمين تنفيذي دائم. وتحدد مهمتها في إدراج توصيات المؤتمر العالمي المعني بالمرأة (1995) ضمن السياسات الوطنية.

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومهمتها توعية الناس بحقوق الإنسان، وإجراء دراسات استقصائية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حين تلاحظ إساءات لحقوق الإنسان. وقد أنشئت عام 1999.
- اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة: أنشئت أيضاً عام 1999.
- مكتب أمين المظالم الذي يتولى استقبال شكاوى الناس المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والشكاوى ضد التصرفات الخاطئة الصادرة عن الإدارة. أنشئ عام 2003.
- منتدى النساء البرلمانيات الروانديات: أنشأته النساء البرلمانيات عام 1996. يهدف إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، وهو إطار عمل تساهم النساء البرلمانيات من خلاله في بناء قدرات النساء في مراكز صنع القرار بما في ذلك قدراتهن الخاصة. وقد مكّن المنتدى النساء البرلمانيات من المشاركة بصورة أكثر فعالية وإيجابية في مراجعة القوانين التمييزية وصياغة قوانين أفضل (مثلاً، قانون أنظمة الزوجية وتنظيم الهبات والإرث). وباشرت النساء البرلمانيات الروانديات في وضع قانون خاص بالعنف القائم على أساس الجنس، وسيُنشر قريباً في الجريدة الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى يضم أيضاً رجالاً برلمانيين في عضويته وهو أمر إيجابي جداً بالنسبة إلى تحقيق مهمته.
- مرصد التكافؤ بين الجنسين الذي نص عليه الدستور والذي يهدف إلى مراقبة تعميم مراعاة التكافؤ بين الجنسين في كل القطاعات. وأحد المفوضين الثلاثة الذين عينتهم الحكومة هو رجل.

منظمات المجتمع المدني

المنظمات النسائية

توجد في رواندا منظمات نسائية كثيرة تعنى بقضايا حقوق الإنسان والتكافؤ بين الجنسين. وأغلبية هذه المنظمات هي أعضاء في رابطة أنصار النساء/توزيعي هاموي (50). وتتلقى الدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية ومن التعاون الثنائي. وتسعى رابطة أنصار النساء/توزيعي هاموي إلى ضم كل الجهود لإحداث التغيير بهدف القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛ وهي تعمل باعتبارها إطاراً استشارياً لتحقيق مهمة المنظمات الأعضاء المشاركة في تعزيز السلام والنهوض بالمرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية؛ كما ترعى التبادل بين مختلف المنظمات الأعضاء وتعزيز الشراكة مع المنظمات والمؤسسات التي تسعى إلى النهوض بالمرأة.

وترى رابطة أنصار النساء/توزيعي هاموي في تكافؤ الجنسين أداة للسلام والتنمية وأنه يتحقق في الشراكة بين النساء والرجال. فالرجال والنساء على حد سواء هم أعضاء في المنظمات الأعضاء في الرابطة، وحتى الموظفين هم من الرجال والنساء. ويشير مصطلح "منظمات نسائية" إلى مهمة تعزيز حقوق المرأة وليس إلى عضويتها وهذا ما يشكل فرصة عظيمة بالنسبة إلى الإنجازات التي تحققت مثل هذه الجمعيات لأن الرجال والنساء يعملون معاً.

الإعلام

وهو مكوناً من الإذاعة الوطنية والتلفزيون الوطني وثمانية محطات إذاعية خاصة وصحف مختلفة.

ينص قانون 11 أيار/مايو 2002 المنظم للصحافة على حرية التعبير عن الرأي عبر الصحف وعلى الاعتراف بحق أي شخص أو كيان قانوني بإنشاء مؤسسة صحفية.

كيف تنظم الانتخابات في رواندا؟

اللجنة الانتخابية الوطنية هي مؤسسة مكلفة بالإعداد للانتخابات وتنظيمها. وهي مستقلة عن أية مؤسسات حكومية أخرى. وتنظم الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي.

تشمل الانتخابات على المستوى الوطني الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية. أما بالنسبة إلى الانتخابات على مستوى الحكومات المحلية، فتتعلق باختيار القضاة لمحاكم "غاكاكا" والوسطاء وأعضاء مجلس الدائرة.

بعد صدور الدستور عام 2003، نظمت انتخابات رئاسية وبرلمانية. ويضم برلمان رواندا مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

يتكون مجلس النواب من 80 نائباً ينتمون لفئات مختلفة على النحو التالي :

- 53 برلمانياً يأتون من القوائم التي تضعها المنظمات السياسية؛
- 24 برلمانية يمثلن النساء وينتخبن عبر الاقتراع غير المباشر من هيئات خاصة مرتبطة بالوحدات الإدارية في البلد؛
- برلمانين إثنان يمثلان الشباب وينتخبان عبر الاقتراع غير المباشر من المجلس الوطني للشباب ؛
- برلماني واحد يمثل الأشخاص ذوي الإعاقات وينتخب عبر الاقتراع غير المباشر من رابطة جمعيات ذوي الإعاقات.
- ينتخب النائب لمدة 5 سنوات.

يتكون مجلس الشيوخ من 26 شيخاً تمتد مدة نيابتهم إلى ثماني سنوات غير قابلة للتجديد. تبلغ نسبة النساء من بين الشيوخ الستة والثلاثين 30% على الأقل.

يتوزع الشيوخ الستة والثلاثون على النحو التالي:

- 12 شيخاً تنتخبهم هيئات خاصة مرتبطة بالوحدات الإدارية في البلد؛
- 8 شيوخ يعينهم رئيس الجمهورية ويضمن تمثيل المجتمعات المحلية المهمشة تاريخياً؛
- 4 شيوخ تعينهم رابطة المنظمات السياسية؛
- شيخ واحد من الجامعات الرسمية ومؤسسات التعليم العالي الرسمية الأخرى ينتخبه الموظفون الأكاديميون في هذه المؤسسات؛
- شيخ واحد من الجامعات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة الأخرى ينتخبه الموظفون الأكاديميون في هذه المؤسسات.

يصور الجدول أدناه طريقة مشاركة النساء الروانديات في مراكز صنع القرار (1985-2004)

السنة	الجنس	وزراء/وزراء دولة	أمراء عامون	أعضاء في البرلمان	شيوخ	حكام أقاليم	رؤساء بلديات الدوائر
1985	رجال	18	16	61	-	11	143
	نساء	0	0	9	-	0	0
	نسبة النساء	0.0	0.0	12.9		0.0	0.0
1990	رجال	19	28	58	-	11	145
	نساء	0	1	12	-	0	0
	نسبة النساء	00	3.4	17.1		0.0	0.0
1992	رجال	17	غير متوفر	غير متوفر	-	11	142
	نساء	3			-	0	0
	نسبة النساء	15.0				0.0	0.0
1995	رجال	19	17	59	-	10	142
	نساء	2	5	11	-	1	0
	نسبة النساء	9.5	22.7	15.7		9.1	0.0
1997	رجال	23	23	59	-	11	142
	نساء	2	4	11	-	1	3
	نسبة النساء	8.6	14.8	15.7		8.3	2.1%
1999	رجال	19	14	59	-	12	152
	نساء	2	7	15	-	0	2
	نسبة النساء	9.5	33.3	20.3		0	1.3%
2000	رجال	18	16	54	-	12	152
	نساء	3	5	14	-	0	2
	نسبة النساء	14.3	23.8	26.0		0	1.3%
2001	رجال	21	16	58	-	12	100
	نساء	4	5	16	-	0	7
	نسبة النساء	16	23.8	27.6		0	6.5%
2002	رجال	21	16	57	-	11	100
	نساء	4	5	17	-	1	7
	نسبة النساء	16	23	29.9		9.1	6.5%
2003	رجال	19	16	41	14	11	100
	نساء	9	2	38	6	1	7
	نسبة النساء	32.1	11.1	48	30	9.1	6.5%
2004	رجال	19	15	41	17	11	99
	نساء	10	1	38	9	1	8
	نسبة النساء	52.6	6	48	35	9	7.5%

المصدر: اللجنة الانتخابية الوطنية

في الانتخابات الأخيرة (مجلس النواب) التي جرت في ايلول/سبتمبر 2008 ، حصلت النساء على 45 مقعداً من أصل 80 مقعداً أي نسبة 56.2%. وتأتي رواندا مرة أخرى في المرتبة الأولى عالمياً لوجود أكبر عدد من النساء في البرلمان.

أما على المستوى اللامركزي ، فكان عدد النساء المنتخبات كقضاة "غاكাকা" ووسطاء وأعضاء مجالس الدوائر مميزاً أيضاً (أكثر من نسبة 30%). ففي انتخابات 2006 للوسطاء مثلاً ، مثلت النساء نسبة 46.53% من المنتخبين في إحدى دوائر مدينة كيغالي (غاسابو).

ما هو دور وسائل الإعلام والجمعيات النسائية في النهوض بالنساء في مراكز صنع القرار؟

يلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في تعزيز الديمقراطية لأن بإمكانه تمثيل آراء مختلف فئات المواطنين، ومساءلة المسؤولين المنتخبين أمام السكان وتأمين الضوابط وتحقيق التوازن في المؤسسات الديمقراطية.

تعمل النساء في المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع النساء في مراكز صنع القرار ، ويقمن بالاتصالات الاستشارية ويشكلن قناة لنقل المعلومات من الناشطات في الحياة العامة إلى المستويات الشعبية ، ومن قادة المجتمع المدني إلى النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا. وتعمل النساء مع الممثلين المنتخبين على المستويين الوطني والمحلي حول المواضيع المهمة للنساء.

وكما أشير إليه أعلاه، تشكل عدة منظمات تهدف إلى تحقيق النهوض بالمرأة رابطة أنصار النساء/ تيزي هاموي، التي تضم أيضاً جمعية النساء الصحفيات (ARFEM).

وتتولى تلك الجمعيات توعية النساء بالقضايا المهمة ودعمهن خلال الحملات الانتخابية وحتى متابعة العمل مع اللواتي انتخبن في ما يتعلق بتعزيز قدراتهن. وتجدر الإشارة إلى الأعمال الاستراتيجية التالية:

- التعبئة والتشاور مع النساء على المستويين الوطني والمحلي من أجل وضع برنامج مشترك أو اعتماد رأي مشترك في ما يتعلق بحقوق المرأة وكيفية التقدم إلى الأمام بالنسبة إلى جميع هذه القضايا.
- الاجتماع بالنساء اللواتي يقمن بحملات للوصول إلى مراكز سياسية على الصعيدين الوطني والمحلي وتدريبهن، ونشر الاستراتيجيات المناسبة لإقناع النساء بالتصويت لهن خاصة أنهن يمثلن أعداداً كبيرة من مجموع السكان.
- الاجتماع بالقادة الذين انتخبوا وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية كذلك، وحشد الدعم للنظر في قضايا مهمة ذات مصلحة للنساء.
- إقامة شراكة مع اللجنة الانتخابية الوطنية لتنظيم برنامج في التربية المدنية للمقترعين، وتحديد التحديات المتعلقة بمشاركة النساء في الحياة السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات ، وتنظيم دورات تدريبية للقادة المنتخبين لتوعيتهم بقضايا التكافؤ بين الجنسين.

- تشجيع القيادات النسائية المنتخبة على إقامة المنتديات للتشاور مع المجتمع المدني (يمكن للنساء، على سبيل المثال، تنظيم برنامج لجمع القيادات النسائية والنساء في المجتمعات المحلية لمناقشة الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها مشاركة النساء في مراكز صنع القرار).
- تفسير أهمية الاقتراع بالنسبة إلى النساء وتنفيذ برامج لتوعية المقترعين.
- دعوة الصحف والمجلات والمحطات الإذاعية الرئيسية إلى توعية الناس واطلاعهم على حقوق النساء وواجباتهن وعلى إيجاد الحلول لقضايا المرأة.

وتقدم عام 2008 عدد كبير من النساء للانتخابات البرلمانية بفضل حملة تعبئة متكاملة منظمة تنظيمياً جيداً.

وتلقت اللجنة الانتخابية الوطنية طلبات من 113 مرشحة لملء 24 مقعداً. وكان توزيع المرشحات على النحو التالي :

مدينة كيغالي/ والأقاليم	عدد المقاعد	طلبات الترشيح التي تلقتها اللجنة الانتخابية الوطنية	طلبات الترشيح التي قبلتها اللجنة الانتخابية الوطنية
مدينة كيغالي	2	16	16
الإقليم الشرقي	6	24	24
الإقليم الشمالي	4	23	23
الإقليم الجنوبي	6	24	24
الإقليم الغربي	6	26	26
المجموع	24	113	113

ملاحظة: حملت أيضاً قوائم المرشحين للتنظيمات السياسية عدداً لا بأس به من النساء المرشحات وفي مواقع جيدة. وبرز ذلك أيضاً في انتخابات الشباب وانتخابات ذوي الإعاقات.

الاستراتيجيات المستخدمة في الحملات الانتخابية

- بناء القدرات من خلال الندوات وورش العمل؛
- فقرات إذاعية معنية بتعبئة السكان حول أهمية مشاركة النساء في قيادة البلاد؛
- مقالات في الصحف؛
- برامج في الإذاعة والتلفزيون؛
- إعلانات، ومنشورات، وملصقات، وقمصان الخ..؛
- أغاني، مسرحيات الخ...

ويطلب من جميع وسائل الإعلام (محطات إذاعية وصحف) تطبيق الماضي والتخلي عن عادة تقديم النساء بصورة سلبية (النساء في خصام مع الأزواج أو الجيران أو أفراد العائلة أو العشيقات؛ والنساء الفقيرات اللواتي يشتكين من وضعهن). وتشجع على المزيد من التركيز على الإنجازات الإيجابية للنساء اللواتي يمكن اعتبارهن "قدوة" (نساء جنود، نساء قائدات، نساء صاحبات مشاريع...). فهذا هو السبيل الوحيد لتشجيع نساء أخريات وإقناعهن بأن "النساء يستطعن إحداث تغيير في المجتمع". وقد تبين أن هذه الطريقة الجديدة في تنظيم الحملات إيجابية فعلاً.

في ما يتعلق ببناء القدرات، دأبت رابطة أنصار النساء/ تويزي هاموي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM، على تنظيم حلقات التدريب للمرشحات وحتى للصحفيات حول قضايا التكافؤ بين الجنسين. ونظمت ندوة حول الموضوع خلال الحملة الانتخابية لعام 2006 خصصت للنساء المرشحات للانتخابات التشريعية. وكان الموضوع الرئيسي لهذه الندوة: "النساء يستطعن تحقيق النجاح".

وناقشت الندوة المواضيع التالية :

- تأثير اللغة المستخدمة
- تقنيات الخطابة والنقاش
- التقنيات والتصرفات أثناء الحملة الانتخابية
- كيفية التصرف في حالات الضغط النفسي

وخلال هذه الندوة قيل للمرشحات أن على السياسي والقائد الناجح التحلي بالصفات التالية :

- الثقة بالنفس
- الاستعداد للرد على الطلبات
- إظهار الاهتمام بالناس في الاستماع إليهم
- امتلاك رؤية إيجابية
- استثمار الفرص المتاحة
- أن يكون وسيطاً جيداً في حل النزاعات
- أن يتقبل النقد الإيجابي
- أن يكون قادراً على العمل خارج الدوام
- أن يمتلك القدرة على الابتكار
- أن يهتم بمشاكل الآخرين

وأشير أيضاً إلى أن الحملة الانتخابية هي مباراة يصبح فيها الجمهور هو الحكم ولذلك على المرشحة أن تأخذ في الاعتبار العناصر التالية :

- يجب أن يكون محتوى الرسالة واضحاً وذا علاقة بالموضوع ويتضمن أمثلة ومراجع صحيحة
- يجب أن تكون الصياغة سهلة وواضحة ومنظمة تنظيمياً جيداً ويمكن فهمها
- يجب أن تظهر الأجوبة عن الأسئلة التي يطرحها الجمهور الكفاءة الفكرية للمرشحة وعزمها على النجاح في الانتخابات

- على المرشحة ان تحترم الوقت المتاح لها
- يجب أن تتخذ المرشحة مواقف إيجابية تشجع على الحوار ولذلك يجب أن تكون طبيعية وفي مزاج حسن وواثقة من نفسها
- يجب أن ترتقي المرشحة إلى تطلعات الجمهور.

وقد ساهمت الندوة المذكورة أعلاه والحملة التي نظمت في الصحف في مساعدة المرشحات اللواتي أصبحن قادرات على مواجهة الحملة الانتخابية براحة أكبر.

وكانت اللجنة الانتخابية الوطنية قد أصدرت خلال الحملة تعليمات بمنع المرشحين ومناصريهم من استخدام كلمات محطمة للكرامة أو تشهيرية بحق المرشحين الآخرين . ومنعت أيضاً تحريض السكان على الكراهية والانقسام. ودعت جميع المرشحين إلى الحديث عن مشاريعهم الهادفة إلى بناء مجتمع أفضل وان يتم ذلك في ظل الاحترام المتبادل.

التحديات والفجوات

بالرغم مما تحقق حتى الآن من إنجازات إيجابية ، لا تزال هناك تحديات كبيرة تشكل عائقاً لعمل النساء في مراكز صنع القرار :

- هيمنة النموذج الذكوري في الحياة السياسية وفي الهيئات الانتخابية
- الدعم المحدود المقدم إلى النساء المرشحات
- الإمكانات المحدودة في الوصول إلى الشبكات السياسية
- شبكة التعليم والتدريب غير الملائمة لتعزيز القيادة النسائية السياسية وجذب الشباب إلى العمل السياسي
- النظام الانتخابي نفسه الذي يمكن توجيهه في صالح النساء المرشحات أو ضدها
- الفرص المحدودة المتاحة للحصول على المعلومات واستخدامها
- غياب الثقة بالنفس لدى بعض النساء لاسيما في المناطق الريفية
- في بعض الحالات، عدم سماح الزوج بمشاركة زوجته في مراكز صنع القرار
- الجهل والأمية
- الفقر والعنف القائم على أساس الجنس
- المسؤوليات العائلية خاصة بالنسبة إلى الأرامل

الاستراتيجيات الواجب استخدامها للتغلب على التحديات المذكورة

- تعزيز الوعي العام والإحساس بأهمية التكافؤ بين الجنسين كأداة للتنمية، وتعزيز الشراكة بين الرجال والنساء التي يمكن أن تتحقق على جميع المستويات

- تشجيع النساء على الانضمام للأحزاب السياسية والمشاركة في مراكزها القيادية

- تعزيز بناء قدرات النساء مع التركيز بصورة خاصة على النساء الشابات باعتبارهن قيادات المستقبل في البلاد . ويجب أن يشار إلى النساء اللواتي أثبتت عزمهن الاستثنائي في المشاركة في الحياة العامة، ويمكن أن يشكلن قدوة للآخرين.

ولدينا بعض الأمثلة المميزة مثل "نداباغا" و "روبوا" في الماضي، أو "روز كابويي" حالياً التي كانت أول ضابط برتبة عالية في الجيش، وكانت من بين الذين أوقفوا الإبادة الجماعية عام 1994، ثم أصبحت عضواً في البرلمان في المرحلة الانتقالية وأول رئيسة بلدية لمدينة كيغالي، ثم رئيسة للبروتوكول الرئاسي. والأهم من ذلك أنها تتحدى القضاء الدولي الذي أوقفت بموجبه في ألمانيا الشهر الماضي على أساس لائحة الاتهام التي أصدرها القاضي الفرنسي جان لوي بروغيير بناء على ادعاءات بالاشتباه في مشاركتها في تفجير طائرة الرئيس السابق لرواندا في نيسان/أبريل 1994.

- إقامة حوار دائم بين النساء في مراكز القيادة وجمهور الناخبين.
- التشجيع على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تنفيذ الأنشطة المولدة للدخل.
- فضح أعمال العنف القائمة على أساس الجنس ومكافحتها بغض النظر عن يرتكبها (الزوج أو الأهل أو السلطات المحلية أو رجال الشرطة).

الإعلام والجمعيات النسائية: حلفاء للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار؟



الدكتورة فاتن بن عمر، عضو مجلس النواب التونسي، النائب الأول لرئيسة لجنة النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي

الشراكة بين النساء البرلمانيات والإعلام والجمعيات النسائية، تجربة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»

إن إنتاج المعرفة هو أساس المشاركة الفعالة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي وفي هذا الصدد يقوم «كوثر» بجملة من الأنشطة قصد تمكين المرأة وبناء قدراتها وذلك بـ:

تقوية مهارات القيادة لدى النساء والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وكذلك المشاركة السياسية.

إلغاء الفهم الخاطئ لمشاركة النساء في الشأن العام واقتصار نشاطها على المشاركة السياسية فقط، تطرق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» إلى مختلف مشاركات المرأة على المستوى المحلي من خلال مشروع «المرأة العربية والحكم المحلي» بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، حيث تم عرض التجارب القائمة وأفضل الممارسات وقصص النجاح في كل من مصر والجزائر ولبنان وتونس واليمن من أجل الخروج بخطة عمل وبرنامج شامل.

أما في مجال المرأة العربية والإعلام فقد أبرزت الدراسة التحليلية للبحوث الصادرة بين 2005-1995: أن ما يروج عن المرأة في وسائل الإعلام والاتصال ليس على ما ينبغي أن يكون عليه لذا أراد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «اليونيفيم» أن يقفنا عند نظرة الباحثات والباحثين في مجال المرأة والإعلام. وكان من أهداف المؤسستين في هذا التقرير:

- رصد البحوث العربية المتصلة بالمرأة والإعلام للتعرف على نتائجها قصد الاستئناس بها.
- التعرف على الأسباب التي تجعل صورة المرأة على ما هي عليه.
- تحديد المجالات التي تهتم مراكز المرأة والبحوث.
- لفت نظر صانعي القرار والهيئات البحثية لمواطن الخلل.

فقد أثبت تقرير المرأة العربية والإعلام إثر هذه الدراسة التحليلية أن المؤسسات التنموية التي تعمل على النهوض بالمرأة العربية في واد والبحوث المهمة بالموضوع في واد ثان ووسائل الإعلام في واد ثالث. لذا لا بدّ من إرساء شراكات دائمة بين كل الأطراف من أجل العمل على بناء علاقة سليمة وصحية بين المرأة ووسائل الإعلام. وتمّ تخطيط البحث في ثلاثة أجزاء:

- ما هي أبرز مظاهر المشهد الإعلامي العربي الذي يتعامل معه الباحث في قضايا المرأة العربية والإعلام؟
- تحليل البحوث: دون التركيز على النتائج المفصلة إنما باعتماد المنهج الإحصائي القائم على تحليل المضمون.
- نتائج البحوث وتوصياتها.

1 - ما هي أبرز مظاهر المشهد الإعلامي العربي الذي يتعامل معه الباحث في قضايا المرأة العربية والإعلام ؟

- إن من سمات المشهد الإعلامي بالنظر إلى العاملين فيه أنه مشهد مذكر عدداً، إذ يفوق عدد الإعلاميين عدد الإعلاميات.
 - مشهد مذكر قراراً إذ لم تذكر الإحصائيات إلا استثناء سيدات يشرفن على مؤسسات إعلامية.
 - مشهد مذكر نشرًا إذ تتولى الإعلاميات عادة مهام إخبارية و نادراً كتابة المقالات أو الأعمدة.
 - مشهد يصبح أحياناً مؤنثاً مظهرًا، و مختلطاً في دفع ثمن صعوبات المهنة.
- مشهد مذكر عدداً: تُظهر الأرقام المتاحة أن عدد الإعلاميات العربيات أقل من عدد الإعلاميين دون وجود أي مثال للتفوق الأنثوي. و تدور أفضل النسب حول الثلث كما هو الأمر في تونس إذ تبلغ نسبة الصحافيات 44% سنة 2008 من ضمن حاملي بطاقات الاحتراف الصحفي. و من اللافت للنظر أن عدد الصحافيات يتدنّى في بلدان يشهد فيها الإعلام حركية كبلدان الخليج. و اللافت كذلك أن نسبة الصحافيات لم ترتفع بما يناسب عدد المسجلين في الجامعات و في معاهد الإعلام و الاتصال في بعض البلدان حيث تفوق نسبة الإناث أحياناً نسبة الذكور بكثير، أو أنها تكون متقاربة. ففي معهد الصحافة و علوم الأخبار في تونس يفوق عدد الطالبات منذ عقد عدد الطلاب و تصل في بعض المؤسسات الأخرى في مصر مثلاً إلى نحو النصف.
- أمّا على مستوى القرار فهو مذكر قراراً: من النادر أن تتولى المرأة المنصب الأعلى في المؤسسة الإعلامية فإن تولت بعض مراكز الصدارة في قسم من الأقسام فإن القرار عادة يعود إلى المسؤول الأعلى فالقرار يكون إذا مذكر و إن كانت تترك أحياناً بعض البصمات من منطلق الحس النوعي . لا بدّ من الإشارة أن مصر في القطاع المرئي و المسموع تشكل حالة استثنائية: تبلغ نسبة الوظائف القيادية و الإشرافية في المجال البرامجي التي تتولاها النساء ما يقارب 70%.
- كذلك على مستوى النشر: يذهب التمييز داخل المؤسسات الإعلامية إلى أبعد من مواقع صنع القرار الإداري أو التحريري ليصل إلى النشر. و للتمييز في النشر أوجه متعددة، منها:
- أن عدد الصحافيات في اليوميات يكون أقل منه في الأسبوعيات و الدوريات.
 - طبيعة المواد التي تكلف الصحفية بتحريرها فهي بعيدة عن المواضيع الجادة (hard news) كالسياسة و الاقتصاد...
 - يتم تكليف الصحفيات بتغطية مواضيع الأخبار الترفيهية و العلاقات الاجتماعية و الأطعمة و البيوت.
 - المواقع التي تنشر فيها منتجات الصحفيات: فقد أظهرت دراسة منتدى الإعلاميات اليمنيات أن ما ينشر للصحافيات في الصفحة الأولى من صحف اليمن تساوي 1%.
- أمّا على مستوى المظهر فهو مؤنثاً : تفوق نسبة الإعلاميات نسبة الإعلاميين في قطاع الأخبار في التلفزيونات العربية الخاصة بحيث تؤدي بعض الإعلاميات في البرامج التلفزيونية و الإخبارية منها أحياناً دور الجميلة لتحقيق انتشار أكبر للقناة.
- و نختم بالتعرّض إلى المخاطر فهو مختلط ثمناً: فخلال النزاعات تبين أن تعرض الصحافيين إلى القتل و الاضطهاد يحدث دون أيّ تمييز بين الجنسين.

2 - كذلك أفرزت تحاليل البحوث:

المرأة مستهلكة : النساء يرين أن وسائل الإعلام مخطئة في حقهن فهي: تستهدف المرأة بصفة عامة ولا تعلي من قيمة العلم و لا تحمي القيم ولا تفيد (يقبلن على التلفزيون و يرين أنه مضيعة للوقت). اما الدراما لا تعكس صورة المرأة الحقيقية والنساء يستخدمن الانترنت للتسلية أساسا.

تبين من البحوث أن وسائل الإعلام لا تلبى حاجيات المرأة بل تسيء إليها حيث أن المرأة ينظر إليها من زاوية المشاهد وإن هذه الوسائل إن تحدثت عن المرأة فهي تطرح العموميات دون توجيه مواد إعلامية لفئات معينة. لذا لا بدّ من تخصيص حيز أكبر فيما يعرض من مواد خاصة بالمرأة إلى العلم و المعرفة و السياسة.

أما بشأن المرأة منتجة فقد أفرزت البحوث أنّ:

- كفاءتها و التزامها لم يعفيها من أن تكون مهضومة الحقوق
- موضوعية وملتزمة
- بما هو ثانوي
- تساهم في نهضة المجتمع
- حضورها ضعيف في مواقع القرار
- حضورها ضروري لكنه غير كاف

رغم أن الصحفية موضوعية و ملتزمة بعملها و رغم أنها تساهم في نهضة المجتمع، فهي لا تعطى إلا نادرا الفرصة في المشاركة في صياغة المضامين الإعلامية و لا تكلف إلا بما هو ثانوي من الأعمال الصحفية. كما أن موضوعيتها في العمل و التزامها به لم يفسح لها المجال لاعتلاء مناصب قيادية لأنها أنثى كان حضورها ضئيلا عددا و في مناصب القرار رغم أنها تمتلك ما يكفي من مؤهلات فهي قوية الشخصية و مكافحة فإنها لا تبلغ المكانة التي تستحق في المؤسسات الإعلامية لافتقارها للثقافة المجتمعية حسب بعض الدراسات.

يحول استخدام الكفاءات النسائية سياسيا و توظيفهن لخدمة قضايا المرأة إذ أنّ ظروف بعض وسائل الإعلام في البلاد العربية تقوم على مركزية سياسية و بما أنّ مواقع القرار في المؤسسات الإعلامية تعدّ في أغلب البلدان العربية، مواقع سياسية، فإنّ العبور من الإعلام إلى السياسة يكون محدودا أمام المرأة لأنّ ظروفها لا تسمح لها دائما بممارسة النشاط السياسي.

المرأة موضوعا :

وسائل الإعلام تثير عددا كبيرا من المواضيع عن المرأة بينما اعتقدنا أن أكثر المواضيع الإعلامية تناولا، في ما يتعلق بالمرأة، هي شؤون البيت والتجميل، أثبتت الدراسات أنها المواضيع السياسية والاقتصادية وقوانين الأحوال الشخصية... لكن المواضيع لا تتعدى مجرد تغطية الفعاليات المهمة بهذه المسائل...

- المواضيع السياسية في المرتبة الأولى: نظرا لتزايد التظاهرات كميًا و اهتمام عقيلات الرؤساء بها ممّا يحدث تضخما في بعض وسائل الإعلام التي تقرط أحيانا في نقل أخبار النساء الرسميات و الهياكل النسائية الرسمية و هي تقتصر عادة على تغطية التظاهرات فقط دون أي تحليل نوعي.

- قضايا الأسرة وشؤون البيت كالحديث عن علاقة الأزواج و الأبناء و عن المطبخ... تقفز للواجهة.
- الأحوال الشخصية و المواضيع الاقتصادية و العلاقات الأسرية في مراتب متقدمة و هذه نتيجة تخضع إلى أكثر من قراءة. فلئن يمكن أن توحى بمناصرة وسائل الإعلام لقوانين جديدة متصلة بالزواج و الطلاق و الإرث و إسناد الجنسية، يمكن أن توحى أيضا بمناهضة وسائل الإعلام لتلك التشريعات.
- أما بالنسبة للمواضيع التي لها صلة بالتنمية كالعلم و التعليم و الثقافة يمكن أن تقدم صورا إيجابية عن المرأة و إن كانت تستغل لغير ذلك أحيانا (ارتفاع نسبة الأمية و البطالة لدى المرأة و بالتالي تقلص الإبداع الثقافي).
- مازالت المواضيع المتصلة بأنوثة المرأة و جسدها تحتل حيزا كبيرا نسبيا في وسائل الإعلام العربية.
- الصحة الإنجابية و النفسية في مراتب متأخرة.

هل هناك مؤسسات إعلامية عربية تحدّد إستراتيجيتها من منطلق دفع مشاركة المرأة في الحياة العامة ؟
هناك لبعض المؤسسات أهدافا - وهي أدنى من الإستراتيجية - تسعى لدفع مشاركة المرأة و تمكينها دون المسّ بمصالح المؤسسة لمؤسسة ما قناعة بالسعي في سبيل تحسين أوضاع المرأة قد لا يتفق مع إستراتيجيتها في تحسين مداخلها فيصبح من الصعب أن ترفض بث إعلان يسيء إلى صورة المرأة أو بث أفلام و مسلسلات تحمل صورا نمطية عنها.

كذلك بلغت البحوث التي تحدثت عن المرأة و صنع القرار في وسائل الإعلام ثمانية بحوث. و تتفق كلها على ضرورة أن تعطي المرأة مواقع قيادية في المؤسسات الإعلامية، غير أنها لا تتفق دائما مع النظرة إلى السبل المؤدية إلى المراكز القيادية و في تفسير تجليات مشاركة المرأة في القرار الإعلامي. و جاءت النتيجة الأبرز في ثلاثة بحوث تقول إن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار الإعلامي لم يؤد إلى تحسين صورتها في وسائل الإعلام و لا في أدائها تجاه قضايا المرأة. و بين بحث منها اهتم بالوسائل السمعية البصرية المصرية أن عدد النساء اللاتي بلغن مواقع القرار في المؤسسات الإعلامية أبقى صورة المرأة على حالها. و بين بحثان آخران أن المهم ليس بلوغ مواقع صنع القرار في حد ذاته لأن ذلك قد يعني أحيانا أن من يبلغن تلك المواقع يكلفن في واقع الأمر بتنفيذ قرارات جهات أخرى. و تصبح المرأة عندئذ مجرد أداة تنفيذ.

و انضردت ثلاثة بحوث بالتركيز على نتائج متصلة بوسائل الإعلام و النشاط الجمعياتي و تكنولوجيا الاتصال. و أبرز البحث الأول منها أن وسائل الإعلام في حد ذاتها، بما تملك من قدرة على التبليغ و التأثير، لا تعمل على إبراز الكفاءات النسائية في مجال صنع القرار، بما فيه القرار الإعلامي. أما البحث الثاني، فيرى أن النساء لا ينشطن بما فيه الكفاية في جمعيات العمل الأهلي و المنظمات و النقابات و اعتبر أن تلك المواقع هي أفضلها للتدريب على القيادة و على اعتلاء مناصب القرار في المؤسسات الإعلامية و غيرها.

و اعتبر بحثان أنه من الخطأ طرح قضية صنع القرار في المؤسسات الإعلامية بمعزل عن صنعه في مختلف المواقع الأخرى. و ركزا على أهمية صنع القرار الأسري الذي يقتضي تشنئة الأطفال على ذلك و تربيتهم على أن صنع القرار ليس حكرا على الذكور دون الإناث و أنه متصل بممارسة ديمقراطية تبدأ من الأسرة. و ربط بحث آخر قضية صنع القرار بالحياة الاجتماعية و السياسية عامة، إذ يصعب على المرأة المغيبة في صنع القرار السياسي، بلوغ مراكز القرار في المؤسسات الإعلامية. أما البحث الثالث، فيرى أن امتلاك الإعلامية للتكنولوجيات الحديثة سيمكنها ربما من اعتلاء مواقع قيادية خاصة أن المؤسسات الإعلامية، ستحتاج إلى مهارات تكنولوجية غير متوفرة دائما. و لن تستفيد المرأة من هذا الفراغ إن لم تتمكن من مختلف التكنولوجيات و تتجاوز مجرد استخدام لوحة الكمبيوتر.

3 - التوصيات العامة للبحوث :

- تقديم صورة متوازنة عن المرأة
- الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة و مناقشة المشاكل التي تقابلها أثناء ممارسة هذه الحقوق و كيفية مواجهة العقبات حتى
- تتمتع المرأة بحقوقها السياسية
- تأهيل الإعلاميات و وضع سياسات إعلامية
- الرصد و المتابعة
- الشراكة و التشبيك: التأسيس لقنوات تواصل قارة و سلسلة بين الفاعلين في الحركة النسائية ووسائل الإعلام.

نتائج التقرير و توصياته :

- مقارنة صورة المرأة مقارنة نوعية دون الاقتصار على مضمون دون آخر
- عدم الاقتصار على دراسة المواد المخصصة للمرأة.
- تشجيع البحوث الجامعية التي يشارك فيها مع المختصين في الإعلام و الاتصال باحثون مختصون في مجالات أخرى من العلوم الإنسانية.
- إجراء دراسات نوعية بالاعتماد على المقابلات المطولة و فرق النقاش المركزة.
- طلب مداخلات في الندوات و المؤتمرات المختصة عن الآليات التي تمكن من دراسة صورة المرأة في وسائل الإعلام.
- دعم الدراسات النوعية التي تعطي الكلمة للجمهور
- التنصيص صراحة على استخدام الباحثات و الباحثين مقاربات نوعية في عدد من البحوث.
- إعطاء الأولوية للمشاركة في التظاهرات المنظمة للباحثات و الباحثين الذين ينجزون بحوث نوعية تعطي الكلمة فيها للجمهور.
- تنظيم ورشات أو ندوات للمبتدئين من الباحثات و الباحثين المهتمين بحقل المرأة.
- تزويد مكتبات المراكز المعنية بالمرأة أو بالمرأة بمراجع و بحوث عن المرجعيات الفكرية و المقاربات البحثية و المعروفة اليوم بدراسات الاستقبال.
- إجراء دراسات مسحية للتثبت من مدى إقبال الجمهور العربي على الإذاعة و البرامج التي ينصت إليها.
- تشجيع الباحثات و الباحثين الشبان على البحث في المواضيع الأقل تناولا.
- إحداث آلية في المراكز المعنية بالمرأة تمكن من رصد دائم للبحوث المتصلة بالمرأة و الإعلام و الاتصال (التفطن إلى المجالات البحثية المهملة).
- تكثيف البحوث عن المرأة و الانترنت بالنظر إليها في سياق تكنولوجيا الاتصال و ليس كوسيلة إعلامية فقط و يكون ذلك عبر:
 - إجراء بحوث مسحية و عملية لتحديد استخدامات الإعلاميات لهذه التكنولوجيا.
 - تنظيم مؤتمرات و ندوات عن الآثار المحتملة عن استخدام المرأة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال وتشجيع الباحثات و الباحثين و الإعلاميات و الإعلاميين على الانضمام إلى الشبكات و تفعيل دورها.
 - إنجاز بحوث تنظر إلى المرأة العربية و إيلاء اهتمام أكبر لدورها مستهلكة ومنتجة للمواد الإعلامية عبر :
 - إنجاز بحوث أساسية في حقل المرأة و الإعلام و الاتصال و إرساء تقاليد للبحوث العملية:
 - إحداث وحدات بحث في المؤسسات الجامعية و المراكز البحثية الأخرى المعنية بالإعلام و الاتصال، تعنى بالبحوث الإعلامية الاتصالية في علاقتها بالمرأة.
 - ربط علاقات شراكة بين المؤسسات البحثية في مجال الإعلام و المراكز المعنية بالمرأة
 - مدّ الجسور بين المؤسسات الإعلامية و الاتصالية و المؤسسات الجامعية البحثية

- العمل على توضيح مقارنة النوع الاجتماعي بحثا (الحث على إجراء بحوث أساسية يستعين بها الباحثون في دراساتهم التجريبية من منطلق مقارنة النوع الاجتماعي)، تدريباً (تكثيف اللقاءات و الندوات و المؤتمرات التي تبحث في مفهوم النوع الاجتماعي ليكون أوضح في الأذهان) و إنتاجاً إعلامياً.
- توجيه توصيات تترجم إلى إستراتيجية محددة عبر:
- تحديد الجهات التي يمكن أن تستجيب لتلك التوصيات.
- اختيار أهداف واضحة بذكر جدوى التوصيات و قابليتها للإنجاز.
- ترجمة التوصيات إلى برامج وخطط عمل و مشاريع و يكون ذلك بتوجيه هذه التوصيات إلى:

لقد التأم بتونس منتدى المرأة العربية والفضاء الاتصالي المعولم تحت إشراف السيدة ليلي بن علي حرم رئيس الجمهورية التونسية مارس 2008 تحت عنوان " بناء مجتمع الاتصال والمعلومات لا يتم على أسس صحيحة إذا لم تتساو فيه الحقوق أمام جميع الأفراد والفئات رجالاً ونساء " :

- ضرورة العمل إزاء التفاوت الرقمي الكبير السائد اليوم بين الجنسين في المجتمعات العربية على تمكين المرأة من النفاذ إلى تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وإنتاج المحتوى الرقمي وصنع المعلومة لأن المرأة لا تقل عن الرجل ذكاءً واجتهاداً وليست دونه استعداداً وإبداعاً لكي تسهم معه في الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره والمشاركة في رقيه وازدهاره.
- ودعت إلى تكثيف التعاون الثقافي والاقتصادي بين السيدات العربيات ومزيد توظيف التقنيات الجديدة والمتطورة في تنمية هذا التعاون وتوسيع مجالاته وتأكيد قدرة المرأة العربية على حسن استغلال الفضاء الاتصالي وتعزيز دورها فيه لخدمة قضاياها وقضايا أمتها وإرساء حوار إيجابي ومتكافئ مع الثقافات الأخرى وتصحيح صورة المجتمع العربي لدى الرأي العام العالمي.

- وناقش المشاركون في المنتدى الذي استمر يومين المسائل المتعلقة بعلاقة المرأة العربية بالاتصال المعولم ، منها:
- الفضاء الاتصالي ودوره في تمكين المرأة ودعم مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والفضاء الاتصالي والتربية على قيم المساواة في ظل العولمة والمرأة العربية والفضاء الاتصالي رهان التحديث والتغيير في القرن الحادي والعشرين.
- وأعلن منتدى المرأة العربية والفضاء الاتصالي المعولم المنعقد يومي 25 و 26 مارس بتونس في بيان ختامي أهم التوصيات :
- أهمية تطوير الخطاب الإعلامي والاتصالي لتغيير الصورة النمطية حول المرأة العربية و إبراز قدراتها كشريك متكافئ مع الرجل في الحياة الأسرية والعامة .
- ضرورة وضع خطة عربية لحماية الأسرة ووقاية الناشئة من الاستعمالات السلبية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال ومن الأنماط الفكرية والسلوكية التي تتعارض مع القيم العربية الإسلامية.
- تموقع المرأة العربية في الفضاء الاتصالي المعولم سيمكنها من خدمة قضاياها وإرساء حوار حضاري مع المجتمعات والثقافات الأخرى.

إنّ حضور المرأة التونسية في التظاهرات الإعلامية وطنياً ودولياً أسهم في دعم إشعاع تونس الحديثة فقد تمكن العنصر النسائي من اقتحام هذا الميدان بشكل لافت و بنسبة تطورت: من 21 % من مجموع 671 صحفياً محترفاً سنة 1992 إلى ما يفوق 44% من مجموع 1100 صحفي محترف إلى حدود شهر أفريل 2008.

كما تعمل الصحفيات التونسيات بعدد المؤسسات الإعلامية الدولية اعترافاً بتميزهن و حرفيتتهن العالية و تبلغ نسبة الطالبات في المجالات المتصلة بالتكنولوجيا الاتصال والإعلامية 50 % (2007-2008).

- إدخال هذه القضية المرأة و الإعلام على الساحة العامة و خلق جدل و نقاش حولها بغض النظر على الاتفاق أو عدم الاتفاق معها حتى تصبح تطرح في وسائل الإعلام و العمل على نشر التوصيات المنبثقة في اللجان عبر وسائل الاعلام المكتوبة السمعية البصرية و الرقمية و تسليط الأضواء على مسألة النوع الاجتماعي لمزيد نشر و تطوير ثقافة حقوق المرأة.
- مواصلة العمل على تغيير العقليات بمزيد التحسيس و التثقيف من خلال وضع خطة إعلامية تثقيفية تسعى إلى ترسيخ الشراكة في الثقافة المدرسية مع وزارة التربية تهدف لتطوير العقليات و ذلك على سبيل دراسة نصوص (تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص لطاهر الحداد) و في المسرح و الفن و لكي لا تبقى معزولة و منحصرة في بعض النخب بل تصبح جزءا من اهتمام الرأي العام الذي يجب أن يعي بأن مطالب المرأة هي مطالب فرضها الواقع المرير لحيات الكثير من النساء بالبلدان العربية و أن هذه المطالب ليست إلا مطالب حقوقية من باب رفع مظلمة عن جزء لا يتجزأ من المواطنين.
- مواصلة دعم البرنامج الخاص بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.

الخاتمة

المساواة تتطلب بناء متواصل فهو تحدي هام ضد التطرف و التيارات الرجعية فبالنسبة للنساء البرلمانيات التي تمثلن الشعب لا بد من الترفع في نسبتهم صلب البرلمان، هذا ما ورد في إعلان سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي بالترفع من نسبة مشاركة المرأة مواقع القرار إلى 30%. و التركيز على مسائل النوع الاجتماعي لبلوغ أهداف المساواة حتى يتحقق للمرأة كرامتها و حريتها و المحافظة على صحتها و تنمية قدراتها و مزيد الرفع من مستواها عبر التعليم و التثقيف و الإعلام هذا يأتي لتحقيق مجتمع ديمقراطي عادل و متساوي.

مراجع البحث :

تقرير تنمية المرأة العربية الثالث

العنوان : المرأة العربية و الإعلام

دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 - 2005

صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث "كوثر" و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم"

النسخة الصادرة سنة 2006

موقع الأنترنت : www.femmes.tn (فعاليات منتدى المرأة العربية و الفضاء الإتصالي المعولم)

الدكتورة بهية الجشي، عضو مجلس الشورى، مملكة البحرين

ثورة الاتصالات وتطور التأثير الاعلامي:

لقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى زيادة تأثير وسائل الاعلام وتقوية إمكانياتها بصورة واضحة في اجتذاب إهتمام الجمهور، كما ساهمت في تنمية قدرتها على تلبية رغباته، بل وساهمت في إيجاد إهتمامات جديدة وفي تغيير ترتيب الأولويات. ولا شك أن هذا التأثير ساهم إلى حد كبير في رسم وتحديد العلاقة بين هذا الجمهور وأجهزة الاعلام المختلفة، مما يؤكد أن هذه الأجهزة بما تملكه من إمكانيات تأثيرية يمكنها أن تصبح أداة فاعلة لاحداث التغيير والتطوير في المجتمع وفي مجال التنمية الشاملة. ولا أحد منا يجادل في مدى توجيه ثقافة المجتمع ومواقفه تجاه القضايا المطروحة وفي تحديد سلوكياته سلباً وإيجاباً. كما أن أفراد المجتمع يمتلكون الحق في أن تتاح لهم مساحة إعلامية يعبرون من خلالها عن آرائهم في القضايا العامة. وفي الوقت الذي يتيح فيه للمواطنين الفرصة للتعبير عن وجهة نظرهم ليلعبوا دورهم المأمول في عملية التغيير والتطوير، فإنه من جهة أخرى يعزز الدور الذي يلعبه الاعلام كعنصر فعّال في إيجاد حلقة من التفاهم والتواصل بين فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى دوره في خلق وتأسيس الشعور بالانتماء لدى افراد المجتمع. ولا شك أن ثورة الاتصالات ساهمت إلى حد كبير في تغيير المفاهيم وأوجبت إعادة النظر في النتائج والآثار المترتبة على هذه التطورات.

الاعلام وقضايا المرأة في البرلمان:

البرلمانيون باعتبارهم أفراداً في المجتمع وممثلين للشعب، لا بد لهم من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية وأن يكون لهم وسيلة يعبرون من خلالها عن آرائهم في القضايا العامة.

والتحدّي المطروح أمامنا الآن هو: كيف يمكننا توظيف هذا التطور الاتصالي والمعلوماتي لخدمة قضايا المجتمع بصفة عامة، ويعنيها منها هنا بشكل خاص قضايا المرأة وبالتحديد ولاغراض هذا اللقاء قضايا المرأة داخل البرلمان وكيفية التعاطي معها إعلامياً. ولماذا لا تحظى مشاركات المرأة داخل البرلمان بالتغطية الاعلامية اللازمة؟

لا شك أن علاقة أجهزة الاعلام بالمرأة وقضاياها ما زالت محل دراسة من قبل الباحثين والمعنيين، في حين أكدت العديد من الدراسات أن الاعلام لم يرق حتى الآن بدور موضوعي وإيجابي في إبراز صورة المرأة وقضاياها. وهذه العلاقة بين أجهزة الاعلام والمرأة لا بد أن تنعكس على علاقة النساء البرلمانيات بهذه الأجهزة، إذ أن الصورة النمطية عن علاقة المرأة بالسياسة هي السائدة وهي التي توجّه موقف هذه الأجهزة من دور المرأة داخل السلطة التشريعية، مما يضع على عاتق النساء البرلمانيات مهمة كبيرة تتمثل في تحديّ تغيير هذه الصورة، والعمل على إبراز الدور الحقيقي الذي تقوم به المرأة داخل البرلمان، ليس فقط في الواجهة وإنما أيضاً من خلال العمل في اللجان النوعية، وذلك من أجل تشكيل ثقافة جديدة ومفهوم متطور عن مشاركة المرأة في العملية التشريعية.

البرلمان والاعلام - المسؤولية المتبادلة:

إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق وتكتمل إلا إذا كان المواطنون على اطلاع على ما يجري داخل البرلمان بكل موضوعية وشفافية. فبإمكان وسائل الاعلام ان تمارس دوراً تأثيرياً كبيراً في تشكيل الرأي العام تجاه العمل البرلماني وتجاه البرلمانيين إما سلباً أو إيجاباً، مما يستدعي أن يكون البرلمانيون ملمين بالطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل وتوجهاتها، كما يقتضي معرفة كيف يمكن التأثير في مسار هذه التغطية الاعلامية والتعاطي معها بفاعلية من خلال بناء علاقة قوية بين البرلمانيين والاعلاميين لابقائهم قريباً من العمل البرلماني. وكفي تصبح وسائل الاعلام متاحة للجميع وليس لافراد دون غيرهم، فالمسؤولية

بين البرلمانيين والاعلاميين مسئولية متبادلة. فالاعلامي يتصل بالبرلماني لأنه يحتاج إلى تغطية قضايا معينة ويريد أخباراً ملفتة للنظر يسجل من خلالها سبقاً صحفياً، والبرلماني يتصل بالاعلام لأنه يريد أن يوصل قضية مهمة للرأي العام ليكسب مساندته ودفاعه عنها، وهو يحتاج للاعلام لتسليط الضؤ على نشاطه داخل المجلس وتحقيق التواصل مع المجتمع.

وبالنسبة للمرأة فإن هذا الانطلاق من شأنه أن يساعد على تنمية الوعي بقدرة المرأة على التعاطي مع الشأن السياسي. هذا لا ينفي أن البعض يرى في الاعلام واجهة يبرز من خلالها أو يعبر عن وجهة نظره في قضية ما، مما يكسبه شعبية وظهوراً. إلا أن البرلماني يجب أن يتعامل مع الاعلام منطلقاً من ثقة بالنفس وبالقضايا التي يدافع عنها، كما ينبغي أن يكون مطلعاً ومزوداً بمعلومات وافية حولها.

كذلك ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا إن الصحفي يعمل تحت ضغوط يمارسها عليه رؤساؤه في العمل، ولذلك فإن تعاوننا معه سيؤدي إلى بناء علاقة مبنية على الثقة والايجابية.

مهارة التعامل مع الاعلام:

تبرز لنا هنا مجموعة من الأسئلة: هل نفترض دائماً حسن النية حينما يطلب منا إجراء مقابلة؟ هل تقوم المقابلات والتغطيات الارتجالية بإعطاء صورة صحيحة وإيجابية عن النشاط البرلماني؟ هل استطاع الاعلام ان يكون مرآة صادقة لتوصيل المعلومات بدل أن يكون أداة دعائية؟ هل يمتلك إعلامنا مهارة تحويل المعلومات إلى قضية إخبارية تمتاز بالتشويق والجاذبية؟ وهل تتسم التغطية للنشاط البرلماني بالعمق والتحليل والعدالة في تسليط الأضواء على الأعضاء؟ وإلى أي مدى يستطيع البرلماني أن يكون صريحاً وواضحاً مع أجهزة الاعلام؟ هذه الأسئلة وغيرها تدفعنا إلى القول بأن التعامل مع وسائل الاعلام يتطلب مهارة معينة، الأمر الذي قد لا يكون متوفراً للجميع، كما يتطلب معرفة إتجاهات كل صحيفة ووسيلة إعلامية، وما تتبعه من سياسات حتى يمكن التعامل معها بالاسلوب الناجح.

وإذا كان بعض البرلمانيين يفتقرون الى مهارة التعامل مع وسائل الاعلام، فإن بعض الاعلاميين يفتقرون أيضاً إلى مهارة التعاطي مع العمل البرلماني، مما يدفعنا إلى الدعوة لعقد دورات تدريبية للاعلاميين حول التعامل مع العمل البرلماني، ودورات اخرى للبرلمانيين حول الاتصال والتعامل مع الاعلاميين.

تعاطي الاعلام مع المرأة في البرلمان:

لأغراض هذه الندوة يمكننا القول إن ما ذكرناه حتى الآن ينطبق إلى حد كبير على النساء البرلمانيات في تعاطيهن وتعاملهن مع الاعلام. إلا أن القضية المهمة تبقى في التعرف على كيفية تعاطي الاعلام مع البرلمانيات والاسباب الكامنة وراء ذلك، وهل استطاع الاعلام إبراز دور المرأة البرلمانية بموضوعية وصدق. كما ينبغي علينا أن نتوقف عند مسئولية المرأة عن القصور في تقديمها عبر أجهزة الاعلام. ولماذا رغم المشاركة الفاعلة للمرأة في العمل البرلماني ما زالت فكرة (تعارض المرأة مع السياسة) سائدة في تعاطي الاعلام مع المرأة.

إن تعامل المرأة البرلمانية مع قضايا المرأة والأطفال واهتمامها بها، ينبغي أن لا يصرفها عن الاهتمام بالقضايا العامة والمشاركة في مناقشتها وإبداء الرأي حولها، لاسيما في الجلسات العامة المفتوحة لأجهزة الاعلام، وذلك من أجل تغيير الصورة النمطية عن محدودية إهتمامات المرأة البرلمانية التي تنحصر في هذه الأمور بينما تأتي القضايا السياسية والاقتصادية في الدرجة الثانية. وفي نفس الوقت، فإن عقد تحالفات مع الزملاء من الرجال، من شأنه أيضاً أن يساهم في إخراج البرلمانيات من

الدائرة الضيقة التي تم حصرهن فيها إلى دائرة أوسع تسمح بتسليط الضوء على مساهماتهن وإمكاناتهن داخل البرلمان، كما سيكسبن ثقة الزملاء وتعاونهم.

إن التحدي الذي تواجهه المرأة في البرلمان يتطلب تكاتف النساء البرلمانيات وإتقافهن على إستراتيجية موحدة لإبراز هذه المسألة في أجهزة الاعلام، ويتطلب الأمر كثيراً من الجرأة والتصميم والعمل الجاد المثابر ، ربما أضعاف ما يتطلبه الأمر من زملائهن الرجال.

كما إن المرأة البرلمانية لا بد لها من العمل على عقد تحالف ناجح مع الاعلاميين بصورة مهنية وموضوعية إذا ما ارادت تسليط الضوء بشفافية تامة على دورها وعطائها داخل البرلمان. وأسأل هنا عما إذا كانت علاقة المرأة البرلمانية مع الاعلاميات أفضل منها مع الاعلاميين. لقد حيرتني الاجابة على هذا السؤال لاننا نتوقع دعماً أكبر من الاعلاميات، ولا بد لنا من السعي لأن تكون المرأة حاضرة دائماً في أجهزة الاعلام كي يتعزز دورها الريادي مما سينعكس دون ريب على نظرة المجتمع لانخراط المرأة في العمل السياسي وتغيير النظرة التقليدية التي لا ترى في المرأة مرشحاً جيداً للعمل القيادي ولا سيما في المجال السياسي.

ولا يمكننا ان نغفل عن التطرق لدور الاعلام البرلماني المتمثل في إدارات الاعلام والعلاقات العامة في البرلمانات في التنسيق مع أجهزة الاعلام المختلفة لايجاد مساحة معقولة تستيع المرأة البرلمانية أن تبرز من خلالها آراءها في القضايا المطروحة ، وتعطي صورة واضحة عن قراراتها وعطائها داخل البرلمان. إلا أن هذه الادارات لم تحظ بعد بالاهتمام المطلوب كي تستطيع أن تؤدي دورها بفعالية أكبر.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي تصبح لنا فيه قناة برلمانية وصحافة برلمانية متخصصة تستطيع أن تنقل بصورة صادقة وشفافة كل ما يجري تحت قبة البرلمان.

وأخيراً

في الثمانينات عقد مكتب التربية العربي ندوة هامة حملت عنوان " ماذا يريد التربويون من الاعلاميين " ، واتمنى أن نعمل الآن على الاعداد لندوة مشابهة بعنوان " ماذا يريد البرلمانيون من الاعلام " مع التركيز على المرأة كبرلمانية وصورتها كما تبدو وكما ينبغي أن تكون في أجهزة الاعلام المختلفة، وهذا يعني أن نتفق نحن أولاً على ماذا نريد حتى نستطيع أن نطالب الآخرين بأن يصبحوا حلفاء لنا في خضم كل هذه التحديات التي نواجهها.

لقد أصبح هذا اللقاء بيننا كبرلمانيات وقياديات في منطقة الخليج تقليداً من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تسليط الضوء على عمل النساء في البرلمانات، ولذا فإننا نتطلع إلى استمراره وتطويره ليتم من خلالها طرح القضايا التي تشغل بالنا كنساء في السلطة التشريعية. وعلينا استغلال هذه الفرصة المتاحة لعرض قضايا نا ومشاكلنا بكل شفافية وموضوعية. إذ أن الهدف من هذه اللقاءات هو فتح جسور من التحوار وتبادل الأفكار والبعد عن التنظير ليتسنى لنا إيجاد أرضية مشتركة نعمل من خلالها لنندعم تواجدنا في السلطة التشريعية وتفعيل دورنا تحت قبة البرلمان.

الأستاذ ناصر السرامي، مدير الإعلام، قناة العربية

تطوير التغطية الإعلامية حول النشاط السياسي للمرأة : سياسة قناة تلفزيونية تجربة قناة العربية

الفكرة العامة أو الأساس التي قامت عليها قناة العربية وظهرت خلال السنوات القليلة الماضية هو اعطاء مساحة ديناميكية شابة على شكل القناة و صورتها الذهبية وكونها قناة منفتحة على الآخر وعلى كل الأخبار. والأهم من ذلك هو أنه الخبر ليس سياسيا بالضرورة بل قد يكون الخبر الرئيسي رياضي أو فني أو طبي. يتم أيضا التركيز على الأخبار الايجابية والتي يمكن لها ان تعطي المشاهد العربي طاقة ايجابية ونافذة ايجابية.

اما بالنسبة للتغطية الاقتصادية ومن الهام الاشارة لها باعتبار العلاقة بين سيدات الاعمال والاعلام ومع قناة العربية تحديدا. وتجربة سيدات الاعمال تجربة تستحق المتابعة بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي على اعتبار حضورهن المميز في الجانب الاعلامي.

عموما لا يمكن الفصل في التغطية الاخبارية السياسية في شكل عام وحتى في قناة اخبارية عن الجوانب المتعلقة بالاشكاليات الاجتماعية و الانسانية في منطقة الخليج والتي اصبحت محتوى اساسي في الاعلام وفي المحطات الاخبارية.

بشكل عملي، ومن خلال تجربة قناة العربية يوجد نموذجين للتغطية الاعلامية المتعلقة بالمرأة في جانب قضايا المرأة، وتم فتح ملف حقوق المرأة و بشكل خاص حقها باعطاء جنسيتها لابنائها اسوة بالرجال. وشملت التقارير في هذا الموضوع العديد من الدول العربية. وكان العديد من المشاركين في تلك التقارير من اعضاء مجالس الشورى والمجالس التشريعية العربية اضافة للمدافعين عن حقوق المرأة و الناشطين في هذا المجال. وكانت الحملة بالتنسيق مع بعض هؤلاء الناشطين بالتحديد وقدمو معلومات هامة بشكل مباشر عبر الشاشة ادت الى نتيجة هامة بحيث ساهمت بطرح قضية حق المرأة بمنح جنسيتها في العديد من البلدان وذلك على المستوى السياسي. وفي مناسبة اليوم العالمي للمرأة، فركزت القناة على قضية العنف ضد النساء في المجتمعات العربية . وشاركت في التقارير نشاطات في الموضوع اضافة لعدد من النساء اعضاء المجالس التشريعية.

تعطي هذه النماذج فكرة عن ما يمكن ان يقدمه الاعلام في طرح وتدعيم حقوق المرأة بشكل خاص والحقوق الانسانية بشكل عام. اما في موضوع التغطية السياسية كان حضور القناة كبير في الانتخابات التشريعية في الكويت والبحرين والامارات. وتمت متابعة ترشيح المرأة والتصويت لها.

من الاشياء التي نسعى لابرازها هو تعيين السيدات في المراكز السياسية وذلك بهدف خلق قدوة لتشجيع الفتيات في المعاهد والجامعات للتطلع لتلك المناصب من خلال مشاهدات تلك النساء. فيما يتعلق بخريطة البرامج الاخبارية، المرأة موجودة في كل التقارير الاخبارية ونحن نطمح في المزيد بشكل خاص وان في قناة العربية تغطية شؤون المرأة تتعدى المستوى الشكلي وتدخل الى العمق السياسي في القصة الصحافية كما يوجد الرجل في الخبر السياسي او الاقتصادي او الرياضي توجد المرأة في هذه المجالات .

أما داخل غرفة الاخبار في قناة العربية، فتوجد بعض الزميلات في معدي أخبار و محررين وايضا مذيوعات في مختلف المجالات وبنسبة تتعدى 45%. والمرأة الاعلامية موجودة في التغطية الاخبارية حتى في المناطق الساخنة ولكن كل هذا لا يعني أن وضع المرأة في الاعلام هو مثالي. توجد في التغطية الاعلامية للنشاط السياسي للمرأة العديد من أوجه القصور. ولا يوجد

في غرف الاخبار بشكل عام قسم متخصص بقضايا المرأة او شؤون المرأة ويصعب احيانا الوصول الى معلقين حول هذه القضايا او الاحداث المتعلقة. من الهام ان يكون الاتصال سهل بين الاعلام والنشاطات في الاسياسة وفي شؤون حقوق المرأة، الكثير من الادوات الاعلامية لا تحبذ الفصل بين الخبر الموجه للرجل او ذلك الموجه للمرأة لانه مهنيا هذا الفصل غير وارد. الخبر قائم باهدافه ووجود المرأة فيه يعطيه نع من الكمالية ولكن لا يوجد الخبر فقط من خلال المرأة.

ماذا يمكن ان يقدم الاعلاميين لتطوير التغطية الاعلامية للمرأة ؟

من المناسب الاشارة الى ضرورة حضور المرأة في مناقشة الاخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها سواء تلك المتعلقة بها بشكل خاص او بشكل عام في القضايا المطروحة. وتوجد مشاركة المرأة لا يمكن ان يتوقف فقط على الاخبار التي تتعلق بها بشكل خاص ويجب ان يتحدث الاعلام عن الوضع في داخل القطاع قد تكون بعض الحساسية احيانا لمناقشة الشؤون المطروحة داخل البرلمانات حسب كل بلد أو كل دولة لكن من الممكن ابراز بعض النماذج الناجحة من خلال الاعلام.

ومن الهام وجود مركز اعلامي شأنه تسهيل الوصول والتواصل بين الاعلام والنساء السياسيات. فأحيانا تحدث قضايا في المجال الاعلامي على مدار الساعة، يحتاج الاعلامي أن يجد أطراف تعلق على الحدث او الموضوع. وقد يكون من الصعب في تلك اللحظة الوصول الى احد اللعضاء في المجالس التشريعية. وجود مركز اتصال ولو مصغر يجمع قاعدة معلومات سيكون وسيلة اتصال هامة للاعلام. أما وجود مركز متخصص بمتابعة التغطية الاعلامية للمرأة وملاحقة الصور والعناوين المسيئة للمرأة. ويبقى التواصل بين الاعلام والنساء البرلمانيات بشل خاص هام جدا.

الدكتور محمد عايش، منظمة المرأة العربية

الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية

أطلقت الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية خلال انعقاد المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة منظمة المرأة العربية، وذلك في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 11-13 نوفمبر 2008. وجاء إطلاق هذه الإستراتيجية من قبل منظمة المرأة العربية انطلاقاً من اهتمام السيدات العربيات الأول بدور الإعلام والاتصال في نشر الثقافة المجتمعية السليمة حول واقع المرأة العربية وإنجازاتها ومشاركتها في عملية تنمية مجتمعاتها ليس فقط كمستفيدة من مخرجات عملية التنمية، ولكن أيضاً كعنصر فاعل ومدخل رئيسي من مدخلات هذه العملية في إطار السعي لبلورة سياسة إعلامية عربية تبرز الدور المحوري للمرأة في تحقيق نهضة المجتمع وتقدم صورة منصفة عن المرأة العربية وإسهاماتها وإنجازاتها كمدخل رئيسي لتغيير الثقافة المجتمعية السلبية السائدة.

وقد جاء تبني هذه الإستراتيجية أيضاً نابعا من اهتمام سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، أثناء رئاستها لمنظمة المرأة العربية، بالنهوض بالمرأة وتأكيد دور الإعلام في هذا المجال، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد رعت المنتدى الفكري الذي خصص لمناقشة قضايا الإعلام في علاقتها بالمرأة العربية عام 2002 تحت رعاية كريمة من سموها. وقد أبدت دولة الإمارات رغبتها في أن تستكمل رعايتها لهذه القضية الهامة أثناء رئاستها للمنظمة مستهدفة أن يثمر هذا الجهد عن صدور "الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية". كما أن إطلاق هذه الإستراتيجية جاء متناغماً مع توصيات المنتديات العربية الثمانية التي عقدت في إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية وقمتها الاستثنائية. وتتص كل من وثيقة السياسات العامة ووثيقة إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية على أن الإعلام هو واحد من مجالات سبع يجب أن توجه لها المنظمة جهوداً حثيثة تستهدف الارتقاء بقدرات المرأة العربية وتحسين أوضاعها.

وبناء على كل ما سبق، فقد اختطت منظمة المرأة العربية مسارا رئيسيا لعملها هو "برنامج الإعلام ودعم المرأة"، فكان الإعلام مكونا رئيسيا في أول مشروع بدأت فيه عملها على أرض الواقع وهو مشروع الدراسات المسحية، حيث كلفت المنظمة في نهاية عام 2004 خبراء في المجال من الدول الأعضاء المشاركة للقيام بمسح برامج الإعلام المتعلقة بالمرأة والمطبقة في بلادهم. وكان الهدف من المشروع هو التعرف على الفجوات الأولى بأن توجه لها المشاريع المستقبلية في المجال، وكذلك تحديد عوامل نجاح وفشل البرامج الإعلامية في دعم دور المرأة في المجتمع. كما شاركت المنظمة مع الاتحاد العام للصحفيين العرب في تنظيم ورشة عمل جمعت 60 صحفياً وإعلامياً من ثماني عشرة دولة عربية في مايو 2005 لبحث قضايا المرأة والإعلام، وأعقبها بدورة للإعلاميين العرب في نوفمبر من نفس العام تضمنت توعية بأهمية صياغة مادة إعلامية تكون حساسة لموضوع النوع الاجتماعي. وقد أسفرت هذه المشاريع الثلاثة عن مجموعة من التوصيات التقت جميعها على الضرورة القصوى لبلورة إستراتيجية إعلامية للمرأة العربية، تتبنى منظمة المرأة العربية مهام التنسيق بين الدول العربية الأعضاء من أجل صياغتها وإقرارها وتنفيذها على أرض الواقع.

ولتحقيق هذا الهدف، شكلت المنظمة لجنة من الخبراء لبلورة مشروع إستراتيجية إعلامية للمرأة العربية حيث عقدت اللجنة اجتماعاً تمهيدياً في القاهرة في نهاية شهر يوليو 2007، تبعه في نهاية شهر نوفمبر عقد ورشة عمل برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة منظمة المرأة العربية، حضرها خبراء من 15 دولة عربية ناقشوا خلالها مسودة الإستراتيجية التي تغطي مجالات سياسية واقتصادية وتعليمية وثقافية واجتماعية وبيئية وصحية ورياضية. كما عقد اجتماع نهائي للخبراء في نهاية شهر يونيو 2008 في القاهرة لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع هذا الإستراتيجية، والتي تم إطلاقها في المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية في أبوظبي برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة منظمة المرأة العربية في شهر نوفمبر الماضي.

الرؤية Vision

دور إعلامي مبدع في تمكين المرأة العربية واستثمار طاقاتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الإستراتيجي العام Strategic Goal

بناء ثقافة مجتمعية إيجابية عن المرأة وأدوارها في المجتمع في المنطقة العربية.

الأهداف الإستراتيجية الفرعية

- بناء المعرفة وتعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي بما يخدم مساندة صورة ومكانة المرأة العربية في المجتمع.
- بناء القدرات الفكرية والمهنية للمرأة الإعلامية بما يمكنها من التفاعل مع العمل الإعلامي.
- بناء وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الإعلامية و المؤسسات المختلفة لدعم دور ومكانة المرأة في المجتمع.

الأهداف الفرعية المباشرة Objectives

- رصد واقع المرأة والإعلام من خلال الدراسات والبحوث حول صورة المرأة في الإعلام
- توثيق البيانات ونتائج البحوث حول حضور المرأة في وسائل الإعلام
- تحديد وتحليل اتجاهات الرأي العام حول دور المرأة في المجتمع وصورتها الإعلامية
- تحقيق توافق حول ماهية الصورة الذهنية الإيجابية عن المرأة التي يجب على الإعلام ترسيخها في المجتمع.
- تطوير خطاب إعلامي مساند للمرأة يراعي بعد النوع الاجتماعي ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
- توظيف وسائل الإعلام في خدمة قضايا المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والبيئية والصحية.
- تطوير قدرات الإعلاميات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطوير قدرات الإعلاميين على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي
- رفع مستوى حضور المرأة في العمل الإعلامي كما وكيفا
- تطوير برامج التأهيل الإعلامي في الجامعات والمعاهد لتكون أكثر استجابة لمفهوم النوع الاجتماعي
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والجامعات والمعاهد المتخصصة بالتدريب الإعلامي
- ترسيخ روابط التعاون بين المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني
- تعميق علاقات التشابك بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الحكومية

مشهد المرأة والإعلام: عرض موجز

كانت التسعينيات من القرن الماضي نقطة تحول مهمة في مسيرة تطور الإعلام العربي الذي شهد تطورات مثيرة في عدد المنافذ الإعلامية وتنوعها وطبيعة المخرجات البرمجية ومستوى الاستثمار التكنولوجي للعملية الإعلامية ومستوى الحرية والتعددية والتشارك في المشهد الإعلامي بشكل غير مسبوق في العقود السابقة في ظل أنظمة اتصالية تميزت بالركود وأحادية التدفق المعلوماتي والتقييد على الحريات والتعددية ومحدودية الانتشار ورداءة المخرجات الإعلامية من الناحيتين الفنية والفكرية. وقد وفرت ثورة المعلومات والاتصالات التي بدأت تشتد في قوتها في التسعينيات فرصا ثمينة للإعلام العربي لكي يتحرر من قيود الركود والجمود لينطلق لأفاق جديدة من الإبداع والتنوع مدعوما بتوجهات محلية وعالمية تؤكد على حق الأفراد في المعرفة والوصول إلى المعلومات وحقهم في التعبير عن آرائهم حول القضايا المطروحة ضمن أطر قانونية محددة. ولعل المتابع لتطور مسيرة الإعلام العربي خلال العقدين الماضيين سيلاحظ تضاعفا ملحوظا في عدد المنافذ الإعلامية المتاحة أمام الجمهور سواء على مستوى وسائل الإعلام التقليدية أو الإلكترونية التفاعلية المستندة لشبكة الإنترنت.

لقد صاحب التطور الأخير للإعلام العربي نقاشات مهمة على المستويات الأكاديمية والسياسية من أجل التعرف على اتجاهات التحول نحو إعلام أكثر تعددية وانفتاحا واستجابة للحاجات المستجدة للأفراد والجماعات في العالم العربي. وفيما يرى البعض أن بيئة الإعلام العربية الجديدة توفر فرصا ثمينة للإبداع لشرائح المجتمع المتنوعة بما فيها المرأة، يرى آخرون وجود بعض المحدوديات التي تحول دون الاستثمار الأمثل للموارد الإعلامية بشكل يخدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. فمن ناحية، يرى المناقشون عن التوجهات الإعلامية العربية الحالية أن حجم ونوعية التحول الإعلامي في المنطقة العربي كان غير مسبوق للفرد والمجتمع وهو يحمل فرصا ثمينة لتعزيز التواصل وتجويد المشاركة الاجتماعية والسياسية من خلال ما توفره وسائل الإعلام وبخاصة الحديثة من منافذ للتعبير حول القضايا المطروحة. ويستشهد هذا الفريق بالدور الذي تلعبه القنوات الفضائية الإخبارية مثل الجزيرة والعربية وقناة أبو ظبي والمنار والمستقبل في بناء رأي عام عربي عماده العقلانية والتعددية والحوار وتوجيه المجتمع نحو الاعتراف بالآخر في إطار التعايش السلمي المشترك والاحترام المتبادل. ويرى بعض الباحثين والمفكرين أن شبكة الإنترنت باتت تشكل نظاما إعلاميا يحظى بشعبية واسعة في المنطقة العربية بسبب الميزات التي توفرها الشبكة للمستخدمين في التواصل مع الآخرين في إطار أكثر حرية مما هو متاح في الإعلام التقليدي. ولعل النمو السريع للمدونات الإلكترونية Blogs وللصحافة الإلكترونية Online Journalism قد أقتع الكثيرين بأن الإعلام العربي بدأ بالفعل يشق طريقه نحو التحول الحقيقي باتجاه مزيد من التفاعلية والتشارك.

وفي الجانب الآخر، نلاحظ أن البعض يأخذ على وسائل الإعلام العربية افتقارها للموارد البشرية والفنية المناسبة لتمكينها من مواكبة هذه التحولات في ثورة المعلومات والاتصالات بحيث لم باتت إما غير قادرة على اللحاق بركب التطور التكنولوجي أو غير قادرة على توظيف ما لديها من موارد فنية وبشرية بشكل يخدم توجهات المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين. وقد أدى هذا الوضع إلى غياب المخرجات الإعلامية الهادفة والتوجه نحو الإنتاج الرخيص الذي لا يمتلك مقومات الجذب والاستمالة العالية، فأصبحنا نرى الفضائيات تزخر بكل ما هو غث في البرامج من حيث المستوى الجمالي والأخلاقي والمهني والفكري، مثلما أصبحنا نرى الكثير من المواقع الإلكترونية والمدونات غير قادرة على تلبية الاحتياجات الفنية للعمل الإلكتروني من حيث التفاعلية وتحديث المواد الإعلامية، إضافة إلى تبني بعضها لخطابات متطرفة تشجع على العنف في التعامل مع مفردات التغيير السياسي والاجتماعي. ويرى بعض الباحثين كذلك أنه فيما شكل التوجه التجاري للإعلام العربي نقطة تحول يمكن الاستفادة منها في تطوير مضمون أكثر تنافسية، فإن السعي لتحقيق الأرباح قد كان له تأثير سلبي على مستوى البرامج والمضامين الإعلامية الصحفية التي باتت أكثر تناغما مع توجهات المعلنين، وبخاصة عندما يتعلق الموضوع بالإعلانات التجارية التي تصور المرأة.

القضايا الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالمرأة والإعلام

تستند الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية إلى مجموعة من القضايا الرئيسية التي لا بد أن يتعامل معها منفذو هذه الإستراتيجية في المدى القصير والمدى البعيد. وتغطي هذه القضايا قطاعات مهمة اجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط بواقع المرأة العربية، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمعات العربية لا يتوافق تماما مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام المرأة بما فيها فرصة الحصول على تغطية إعلامية منصفة ونزيهة وفرصة العمل في المؤسسات الإعلامية وتولي أعلى المناصب الإعلامية.
- مستوى التدريب المهني والفكري للإعلاميين بعامة والإعلاميات بخاصة لا يتماشى مع اتجاهات العمل الإعلامي الحديث وبخاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة الإعلام مع النوع الاجتماعي وتعاطي الإعلاميين مع قضايا المرأة وتفاعل المرأة مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بما فيها شبكة الإنترنت والإعلام الإلكتروني.
- طبيعة الخطاب الإعلامي السائد في المجتمعات العربية والذي يغفل الأدوار المتجددة للمرأة العربية وقدرتها على العمل بشكل متكامل مع الرجل.

- مستويات التشابك والتواصل بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية المحلية والدولية لخدمة قضايا المرأة في وسائل الإعلام.
- المشروعات المنبثقة من الإستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية

مشروع الوكالة الإعلامية للمرأة العربية

موجز المشروع

يتضمن مشروع الوكالة الإعلامية للمرأة العربية إنشاء كيان إعلامي متعدد الوسائط يقوم بإنتاج مواد إعلامية مختلفة الأشكال، تتميز جميعها بأنها تحمل رسالة اتصالية تجسد ما تسعى إليه هذه الإستراتيجية على صعيد رفع الوعي المجتمعي، بما فيه وعي المرأة ذاتها بقضايا المرأة، وخلق رأي عام مساند لها، ودعم وتعزيز مكانتها وأدوارها المختلفة. بمعنى أن هذه ستكون رسالة هذا الكيان (الوكالة) من حيث المبدأ والتي على أساسها سيتم تشكيله وتفعيله، الأمر الذي سيوفر خطوة الولوج إلى مؤسسة إعلامية قائمة ومحاوله حملها على تبني رسالة الإستراتيجية ووسائلها، كما سيشكل، من ناحية ثانية، نموذجاً للاحتذاء به بين وسائل الإعلام الأخرى. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جميع مكونات مشروع الوكالة الإعلامية للمرأة العربية ستنتقل من منصة واحدة عبر بوابة إلكترونية متعددة الوسائط يمكن الوصول إلى محتوياتها عبر الشبكة، ويمكن أيضاً الحصول على بعضها بشكل كتب أو صور أو برامج تلفزيونية أو إذاعية على اسطوانات مدمجة أو بشكل ورقي.

الأهداف العامة للمشروع

- نشر المعرفة والوعي بالدور الحيوي للمرأة العربية في مسيرة المجتمعات العربية المعاصرة.
- توفير منابر ومنافذ اتصالية حقيقية للمرأة للتعبير عن نفسها وعن همومها في مجالات الحياة المختلفة.
- تطوير الاتجاهات الإيجابية في المجتمع حول قضايا المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
- بناء رأي عام مجتمعي مساند للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.
- إبراز النماذج المشرفة من خلال مساندة وتمكين المرأة العربية في البناء والنماء والنضال في مختلف جوانب الحياة.

مكونات المشروع

1. إدارة النشر: يقوم المشروع علي توفير المعارف و التجارب الخاصة بالمرأة العربية و بيان موقعها المجتمعي وإظهار أدوارها في المجالات المختلفة ورصد و تأصيل دورها التاريخي و العصري.

أهداف إدارة النشر:

- توفير المعرفة العامة والمتخصصة حول قضايا المرأة لأفراد الجمهور
- تقديم تجارب نسوية رائدة بشكل كتب ومطبوعات متنوعة تعكس قدرة المرأة على الإبداع والإنجاز.
- توفير منافذ للمرأة للتعبير عن ذاتها بشكل روايات وقصص وأعمال أدبية وثقافية مختلفة.
- إثراء المكتبة العربية بالأعمال الأدبية والاجتماعية والعلمية حول قضايا المرأة.
- ترجمة أمهات الكتب حول قضايا المرأة في المجتمعات الأخرى إلى اللغة العربية.
- المشاركة في المعارض والمناسبات الثقافية العربية والعالمية.

2. وكالة صور المرأة العربية:

موجز المشروع

ستكون وكالة صور المرأة العربية الأولى من نوعها في ظل ندرة الصور المتوافرة عن المرأة العربية والتي يتم الحصول عليها بتكلفة عالية من أصحاب الملكية الفكرية لها. وتقوم فكرة المكتبة على تسجيل حياة وواقع المرأة العربية في سائر المجالات في صور

فوتوجرافية يتم إتاحتها بمقابل مادي للإعلام الداخلي والخارجي. وسيتم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع بشكل إلكتروني من خلال بوابة الوكالة الإعلامية للمرأة العربية حيث يستطيع الزائر الوصول إلى الصور المطلوبة واسترجاعها واستخدامها.

أهداف مكتبة الصور

- توفير مادة فوتوجرافية توثق لإنجازات المرأة العربية في مختلف المجالات.
- إثراء الثقافة المرئية المتعلقة بالمرأة العربية وتجاربها الرائدة.
- توفير مورد معرفي مرئي حول قضايا المرأة وإنجازاتها
- تشجيع الأعمال الإبداعية الفوتوجرافية المتعلقة بالمرأة العربية وإنجازاتها.
- بناء شراكات مع وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة لنشر المعرفة البصرية الخاصة بالمرأة.

3. البوابة الإعلامية للمرأة العربية:

موجز المشروع

تقوم هذه البوابة بتقديم مواد إعلامية متعددة الوسائط بشكل نصي وصوتي ومرئي، بهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا المرأة، ويتم الوصول إلى هذه المواد عبر موقع إلكتروني شامل مرتبط بالموقع الرسمي لمنظمة المرأة العربية. وتتضمن المواد النصية مقالات وأخبارا تتعلق بشؤون المرأة، أما الملفات الصوتية فهي برامج يتم الحصول عليها من الدول الأعضاء لوضعها في متناول المستخدمين على الشبكة. وتتضمن ملفات الفيديو رسائل قصيرة أو وثائقيات قصيرة يتم تشغيلها على الموقع.

أهداف البوابة الإعلامية للمرأة العربية

- توفير مواد إلكترونية على الشبكة بشكل نصوص و ملفات صوتية وفيديو ووسائط متعددة حول قضايا إنجازات المرأة.
- توفير منبر للحوار من خلال مدونات داخل البوابة حول قضايا المرأة العربية ومساهماتها في مسيرة المجتمع.
- الوصول إلى جماهير متنوعة وخارجية برسائل اتصالية متعددة الوسائط وتفاعلية حول قضايا المرأة.
- إنشاء شراكات مع مواقع وبوابات إلكترونية أخرى لتبادل المواد الإعلامية ونشرها.
- التعرف بالبوابات و المواقع الالكترونية الإعلامية الخاصة بالمرأة في العالم.
- التأريخ للمرأة في الإعلام و إعلام المرأة العربية.

4. إدارة الإنتاج التلفزيوني:

تقوم هذه الإدارة بإنتاج وتسويق التنبهات التلفزيونية والبرامج والمسلسلات والأفلام التسجيلية التي تحمل رسالة إستراتيجية من أجل المرأة، وخدمة قضاياها وتوثيق ونشر إنجازاتها بشكل سمعي وبصري من خلال تعهيد الإنتاج **OUTSOURCING** أو من خلال التنسيق مع المحطات التلفزيونية الرسمية في الدول الأعضاء وتقوم هذه الإدارة بإنتاج أربعة أنواع من الإنتاجات التلفزيونية هي الوثائقيات القصيرة بنوعها الماكرو و الميكرو وبرامج الحوارات، وتقوم الإدارة أيضا بإنتاج التنبهات والإعلانات المركزة **Spots** التي تحمل رسالة هادفة تتعلق بالمرأة.

أهداف إدارة الإنتاج التلفزيوني

- تنسيق إنتاج الأفلام الوثائقية المتخصصة بنوعها الماكرو و الميكرو في شؤون المرأة وقضاياها وبثها على البوابة الإلكترونية للوكالة.

- تنسيق إنتاج برامج الأحاديث Talk Shows وبتها على المحطات التلفزيونية في إطار اتفاقيات ثنائية.
- إنتاج التوثيق والرسائل المرتكزة حول المرأة وقضاياها المصيرية.
- توفير منافذ إعلامية للمرأة لكي تعبر عن ذاتها وعن همومها بشكل مرئي ومقنع.
- توفير منبر مرئي للحوار المجتمعي حول قضايا المرأة بمختلف أنواعها.
- تنسيق إنتاج مسلسلات وأفلام تعكس الصورة الحقيقية للمرأة العربية في المجتمعات المعاصرة.
- بناء شراكات مع مؤسسات إعلامية واجتماعية وثقافية لتحقيق إنتاج تلفزيوني متميز حول قضايا المرأة.

مشروع المرصد الإعلامي (الراصد)

موجز المشروع

تستند فكرة هذا المشروع إلى إنشاء (مرصد المرصد)، الذي يقوم بتلقي المعلومات البحثية والإعلامية من مصادر متنوعة في الدول العربية الأعضاء في منظمة المرأة العربية ووضعها في متناول الأفراد والمؤسسات بشكل تقرير سنوي يهدف إلى رفع مستوى الوعي بواقع صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام ومدى تفاعل المرأة العربية مع العمل الإعلامي كممارسة مهنية. ويتم نشر المعلومات التي يتم يتضمنها التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للمنظمة، كما ستتم طباعته وتوزيعه على الأفراد والمؤسسات العربية والدولية في شهر مارس من كل عام في سياق احتفالية ومناقشة لنتائجته يشارك فيها نخبة من الباحثين الإعلاميين والمهتمين بشؤون المرأة من الدول العربية وتعد في شهر مارس من كل عام.

الرسالة

رصد صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام بشكل سنوي من خلال مصادر متنوعة ووضع نتائج تحليل المادة المرصودة في متناول صانعي القرار والإعلاميين في الدول العربية الأعضاء.

أهداف للمشروع

- رصد المحتويات الإعلامية المتعلقة بالمرأة العربية وتوثيقها في قاعدة بيانات على الشبكة.
- تشجيع إنشاء مرصد إعلامية في الدول العربية لتعزيز عملية تناول الإعلام لصورة المرأة.
- رفع مستوى الوعي المؤسسي والمهني والاجتماعي بصورة المرأة ومدى تفاعلها مع وسائل الإعلام.
- إصدار تقرير سنوي بواقع تعامل الإعلام مع المرأة وربطه بالتقارير الدولية حول نفس الموضوع.
- تنظيم ندوة سنوية لمناقشة نتائج التقرير الخاص بصورة المرأة في الإعلام العربي.

برنامج الاحتراف الإعلامي

موجز المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تقديم برنامج احترافي ومهني في الإعلام للإعلاميين بعامة والإعلاميات بخاصة لمساعدتهم على التعامل الإبداعي والرصين مع العمل الإعلامي وبخاصة المتعلق بشؤون المرأة في عصر المعلومات. ويرمي البرنامج إلى تحسين وتعظيم الأداء والعمل الإعلامي من حيث المنظومة الضابطة له ومن حيث مستوى حرفيته ومن حيث محتواه، من أجل أن ينعكس ذلك إيجاباً على واقع المرأة كإنسان وكفاعل مسئول في عملية التنمية بشكل عام. ويعتمد برنامج الاحتراف الإعلامي أسساً ومقاييس دولية للإعلاميين في الحقل الصحفي والإعلامي.

رسالة المشروع

تحسين و تعظيم العمل الإعلامي الخاص بالمرأة العربية بصفة عامة وقضاياها بصفة خاصة و ذلك من خلال برامج إعلامية وصحفية تدريبية متنوعة حديثة و رقيقة المستوى.

الأهداف العامة للمشروع

- نشر المفاهيم والممارسات الاحترافية العالمية في العمل الإعلامي.
- تطوير قدرات الإعلاميين والإعلاميات على التعاطي الإبداعي والبناء مع العمل الإعلامي بكافة أشكاله ومحتوياته.
- إكساب الإعلاميين والإعلاميات المعرفة المناسبة في التعامل مع قضايا تتعلق بالتنوع الاجتماعي وحقوق المرأة ودورها في المجتمع.
- إكساب الإعلاميين والإعلاميات مهارات فنية متخصصة في التعامل مع الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تطوير مهارات وقدرات الإعلاميين في البحث العلمي والبحث عن المعلومات لإعداد النصوص الإعلامية المناسبة.
- تطوير مهارات الإعلاميين في إظهار الصورة الإيجابية والمتوازنة للمرأة العربية وفي القضاء على الصور النمطية لها في وسائل الإعلام.
- إطلاع الإعلاميين والإعلاميات على تجارب متنوعة وثرية في الإبداع الإعلامي المتعلق بالمرأة من دول العالم المختلفة.

المرأة والبرلمان والإعلام: النساء البرلمانيات في إذاعة برلمانية نموذجاً



الأستاذ بيتر كنولز، مراقب، BBC برلمان، المملكة المتحدة

قبل مناقشة موضوع المرأة في الإذاعات البرلمانية، علينا أن نبحث في موقع المرأة في البرلمان وموقعها في الصحافة. وتجدر الإشارة إلى أن كل الأمثلة التي سأذكرها تتعلق بالوضع في المملكة المتحدة، بينما تتركز الملاحظات بصورة رئيسية على النساء في وستمنستر.

البرلمان

انتخب الشعب البريطاني عام 1919 أول امرأة عضوة في البرلمان نانسي أستور. والآن وبعد مرور 90 سنة على هذا الحدث، إلى أين وصلنا؟

يبلغ عدد أعضاء البرلمان في وستمنستر 649 عضواً. ولدى تولى مارغارت تاتشير رئاسة الوزراء عام 1979، بصفتها رئيسة الحزب المحافظ الذي كان آنذاك الحزب الأوسع تمثيلاً في البرلمان، لم يكن هناك إلا سبع نساء أخريات في مقاعد المحافظين. ويمكنكم بسهولة تصور مستوى الإنجاز الذي كان عليها أن تحققه لتصبح رئيسة هذا الحزب.

ما الذي حدث منذ 1979؟ إن حزب العمال الذي هو اليوم أكبر حزب والحزب الحاكم خلال السنوات الإحدى عشر الماضية، أحرز تقدماً كبيراً في اختيار نساء للتنافس على مقاعد كان الفوز بها ممكناً أي ما يقارب من 27% في الانتخابات الأخيرة. وأمكن إلى حد كبير تحقيق هذه النتائج لأن الحزب استفاد من القوانين الجديدة التي سمحت بالتمييز الإيجابي لصالح النساء المرشحات حتى أن بعض الأحزاب المحلية لم تجد أمامها سوى اختيار قائمة لم تتضمن إلا أسماء مرشحات نساء.

أما المحافظون فقد تجاهلوا هذه الاستراتيجية ورغم التزامهم مبدئياً بالتمثيل المنصف للنساء، لم يتمكنوا من اختيار عدد كبير من النساء للتنافس على مقاعد يمكن الفوز بها. وأشدد على "يمكن الفوز بها"، إذ كانت هنالك نساء كثيرات اخترن للترشح ولكن في ظل نظام الدوائر الانتخابية في المملكة المتحدة الذي يعطي المقعد للذي يحرز أكبر عدد من الأصوات، كانت الفرص الفعلية للفوز بمقعد في البرلمان متاحة فقط لعدد قليل جداً نسبياً. وكانت النتيجة أن فازت النساء بمجرد 17 مقعداً لصالح المحافظين أي 8% من مجموع المقاعد لهذا الحزب. أما في البرلمان الأوروبي فالإحصائيات هي أسوأ بعد بالنسبة إلى المحافظين حيث تشغل امرأة مقعداً واحداً من بين 26 مقعداً.

وقد تعذر بصورة مشابهة على الأحزاب الأخرى الأصغر حجماً، ولو بدرجات متفاوتة، إيجاد صيغة ناجحة لتحسين التمثيل النسائي.

وهكذا نتوصل بعد 90 سنة إلى نتيجة إجمالية مفادها أن النساء لا يشغلن إلا خمس المقاعد فقط في برلمان وستمنستر، الأمر الذي يضع المملكة المتحدة في المرتبة 47 من الترتيب الذي وضعه الاتحاد البرلماني الدولي للتمثيل النسائي. فبعد مثل هذه الانطلاقة المبكرة، هل لنا أن نفتخر بتلك النتائج؟

وكما تظهر الأرقام التي قدمتها، لا يزال الرجال يسيطرون حتى الآن على المناقشات واللجان وعمل مكاتب الحكومة. وتبين أن هنالك علاقة مباشرة بين رغبة حزب معين في تبني إجراءات تمييزية لصالح النساء ومستوى التمثيل النسائي في البرلمان.

أما خارج وستمنستر، فتختلف الصورة تماماً في ويلز واسكتلندا. ونجد في ويلز حيث لا يملك مجلس النواب سوى صلاحيات محدودة جداً في وضع القوانين، أن 50% من أعضاء المجلس هم من النساء أي تقريباً المستوى الموجود في رواندا. والنسبة هي أدنى في اسكتلندا ولكنها مع ذلك مميزة إذ تصل إلى 39% علماً أن البرلمان هناك يملك سلطات أكبر نسبياً. ويشغل

عدد من البرلمانيات الاسكتلنديات مراكز ذات سلطة فعلية داخل أحزابهن.

ودعوني أبدي ملاحظة أخرى قبل الانتقال إلى الإذاعات. إن التمثيل النسائي لا يشكل الموضوع الوحيد "المثير للجدل" حالياً. فهناك تركيز مماثل على الجهود المطلوبة لرفع تمثيل السود والأقليات إلى مستوى يعكس وضع المجتمع ككل. وأكثر من ذلك، فقد تزايد مؤخراً القلق إزاء إخفاق تركيبة البرلمان الاجتماعية أو الطبقية في تمثيل المجتمع مع الإدراك بأن مستوى تمثيل الطبقات العاملة التقليدية ينخفض فعلياً.

ماذا عن الإذاعات : كيف تتصرف هيئة الإذاعة بي بي سي

تظهر لدى قسم البي بي سي برلمان الرغبة في إذاعة برامج سياسية قديمة من الأرشيف من وقت إلى آخر، ليس من أجل مجرد تذكير الناس بأحداث وقعت قبل 40 أو 50 عاماً وإنما أيضاً من أجل تذكيرهم بمجتمع كانت اللغة الإنكليزية تحكي فيه بطريقة مختلفة، وكان الناس يرتدون ثياباً مختلفة ويتصرفون على نحو مختلف. ويبرز هنا تمثيل النساء كإحدى أكثر الاختلافات إثارة بين ما كان في الماضي وما هو عليه اليوم. فيمكن أن تمضي ساعات عدة من البث دون أن تظهر امرأة واحدة دعيت كضيفة في البرنامج أو من أجل إجراء مقابلة معها. ولن تجد امرأة واحدة بين السياسيين والمؤرخين وخبراء الانتخابات، فلا ترى إلا رجالاً، رجالاً فقط طوال السهرة. أما النساء فيقابلن بصفتهن ربات منزل يدفعن عربات الأطفال في الشارع. وتوجه الأسئلة إليهن في الشارع حول ما لا يعرفن عنه شيئاً وليس لما لديهن من آراء. وفي استديوهات التلفزيون، تسلط الأضواء على فريق "الطابعات الجميلات" الجالسات وراء المكاتب يطبعن النتائج التي سيدرسها الرجال ويناقشونها. فيا لغرابة المشهد حين ننظر إليه بعيون اليوم.

أما اليوم فتمثل النساء نسبة كبيرة من صحفينا ومقدمي البرامج (مع أنه يتوجب علينا أن نشير إلى أن البي بي سي لم تشهد بعد على الشاشة ظهور أول امرأة محللة سياسية).

لدي صديقة هي الآن في السبعينات من عمرها كانت واحدة من أولى المنتجات اللواتي كن يعملن في غرفة الأخبار في قسم البي بي سي World Service (قسم الأخبار العالمية). وشكل ذلك في تلك الأيام اختراقاً فظيماً. لكن الآن لن يثير أبداً مثل هذا التعيين اهتماماً خاصاً ولا ملاحظات. وأظن أن من الإنصاف القول، أنه في ما عدا ظروف استثنائية جداً، نادراً ما نسمع تعليماً على تعيين امرأة في أعلى المراكز مبنياً على أساس اعتبار هذا التعيين مسألة انتماء جنسي. وإذا ذكرت أن رؤسائي الاربعة الأخيرين كانوا نساء، فقد يبدو ذلك غير مألوف ولكن الأمر لن يتعدى ذلك. وعادة ما يسأل الرجال عما يشعرون به حين تكون امرأة هي رئيستهم. فإذا سألتني أحد ذلك، ما استطعت إجابته صدقاً هو أن من الصعب علي إجراء اية مقارنة لأن وقتاً طويلاً جداً قد مضى منذ المرة الأخيرة التي كان فيها رئيسي رجلاً. وما أعرفه بوضوح أن أولئك الرئيسات الأربع كن مختلفات جداً الواحدة عن الأخرى إلى حد أنه قد يبدو غريباً أن أصنفهن داخل فئة واحدة من النساء المديرات، تماماً كما سيبدو غريباً القول بأن جميع السياسيين الرجال متشابهون لمجرد كونهم رجالاً. جورج بوش وباراك أوباما؟. هما رجلان. أرايتم؟ هل يصلح مثل هذا التصنيف؟

إلا أن اختلالات قد تحدث فعلاً في بعض المجموعات الأصغر. فمن الممكن أن تجد فريقاً يكون جميع أفراده تقريباً من الرجال، وفريقاً يكون جميع أفراده تقريباً من النساء. وقد أثار ذلك اهتماماً كبيراً في عالم الصحافة السياسية. ففريق البي بي سي الذي ينتج برنامج Today in Parliament، (البرلمان اليوم) وهو برنامجنا اليومي في الراديو عن نشاط البرلمان الذي أترأس تحريره، كان حتى الفترة الأخيرة مشكلاً بجميع أفراده تقريباً من رجال. والآن نقترّب في تركيبته من نسبة النصف إلى النصف. وحدث مؤخراً، في إحدى المناسبات، أن كان جميع العاملين في قسم التحرير والقسم الفني لإحدى نشرات البرنامج من النساء.

إنني أشعر من خلال تجربتي في البي بي سي أن النقاش حول التمثيل في مكان العمل قد تغير جذرياً خلال السنوات العشر الماضية. لم يعد هذه الأيام الكثير مما يقال عن المرأة الموظفة أو المرأة في مراكز الإدارة. ولن تكن مفاجأة لي ولا لأي أحد آخر لو كانت المديرية العامة المقبلة لهيئة البي بي سي امرأة. فجل اهتمامنا وأسباب قلقنا تتركز الآن بصورة أكبر على درجة تمثيل الأقليات الأثنية بين العاملين ومستوى هذا الوجود في مراكز المسؤولية.

ولكن العاملين في الإذاعة ليسوا إلا جزءاً من كل القضية. فهناك تجمع صحفيي البرلمان المكون أساساً من مراسلي الصحف والذي ينتخب كل سنة رئيساً لتمثيله. وتكتب أسماء الرؤساء بأحرف ذهبية على لوحات خشبية جميلة في مكاتب تجمع الصحفيين. ومع أن الرئيس يتغير كل سنة، لم ينتخب حتى الآن تجمع الصحفيين امرأة رئيسة. ومن سيكون الرئيس عام 2009؟ رجل آخر.

وحين توجب تقديم أخبار التعيين الأخير لوزيرة الداخلية جاكى سميث في أحد أهم المناصب في الحكومة، حظي ظهورها في مجلس العموم بقسط كبير من التغطية ولكن الاهتمام انصبَّ بصورة رئيسية على مكشوف رقبتها وعلى مناقشة ما يظهره لباسها بدلاً من التركيز على محتوى خطابها أو سياساتها.

ولا يزال هنالك شعور قوي جداً لدى هذا الجزء المتخصص من الصحافة بأنه مجال يخضع لسيطرة الرجال وأن العاملين في الإذاعة هم في موقع مختلف جداً عن الصحف.

المرأة في الإذاعات البرلمانية

ما هي القضايا المهمة التي تناقش في البرلمان؟ هناك قضايا الدفاع والمالية العسيرة (والتي ينظر إليها عادة باعتبارها مجالات اهتمام خاصة بالرجال) التي تهيمن بالطبع على برامج الأخبار. ولكن هنالك أيضاً مجموعة واسعة من القضايا المهمة جداً التي تجذب اهتمام الجمهور والمتعلقة بالحياة اليومية كما نعيشها وليس بآليات الدولة.

ماذا يجب أن تكون عليه الحقوق المتعلقة بنفقة الزوجة المطلقة؟ إلى أي مدى يجب أن يسمح بالاختبارات على الأجنة البشرية من أجل وضع علاجات للأمراض؟ في أي مرحلة من تطور الجنين يجب أن يمنع الإجهاض؟ ما هو نوع المساعدة التي يمكن أن تمنحها الدولة للذين يعتنون بأقارب مسنين جداً أو عاجزين عن تدبير أمورهم؟ هل ينبغي أن يسمح للمدارس التي تمويلها الدولة بالانتقاء على أساس الدين؟

في هذه المجالات التي يمكن إعطاء الكثير من الأمثلة الأخرى فيها، ما هو هذا البرلمان الذي يختزل آراء وتجارب نصف السكان في تمثيلها كما لو كانت وجهات نظر إحدى الأقليات؟

إن المشكلة الأولى التي تواجهنا نحن كمذيعين هي التالية: يفترض ان تعكس أخبارنا البرلمانية نشاط البرلمان بصورة دقيقة وغير متحيزة. فلم توكل إلينا مهمة تصور البرلمان واختراعه من جديد وفقاً لنموذج مثالي معين. علينا تقديم الأخبار عن المكان كما هو في الواقع. ويجب أن نقدم تقارير أمينة لما يجري مباشرة في البرلمان، وأن تعكس الأخبار التي تقدمها توازن النقاش بين مختلف الأطراف ومختلف وجهات النظر باعتبار ذلك أولوية مطلقة. فلا يمكن للإذاعة البرلمانية أن تحل بنفسها مشكلة عدم المساواة في التمثيل البرلماني. ولو حاولت ان تفعل ذلك، فستكون تغطيتنا الصحفية غير متوازنة لأنها ستكون مركزة على تحقيق أهداف اجتماعية.

غير أن هناك بالتأكيد تدابير نستطيع أن نتخذها ويجب أن نتخذها، الأمر الذي يعني أننا لسنا مستسلمين أمام هذه المشكلة.

لا نختار بالطبع إذاعة جلسات لجنة معينة على قناة البي بي سي برلمان لأن رئيستها امرأة بل نختارها لأنها تتناول قضايا تهم كل السكان. إننا نبث في التلفزيون كل نقاشات مجلس العموم ومجلس اللوردات ولكننا نختار إبراز وتكرار إذاعة النقاشات التي تعني الناس في مختلف جوانب حياتهم. وحتى لو لم يكن البرلمانيون ممثلين لكل الفئات، فالمسائل التي يناقشونها والتي نختار التركيز عليها يمكن أن تكون ممثلة.

ولدينا برامج تحليل يومية وأسبوعية في الراديو والتلفزيون نقرر فيها المسائل التي سنلقي الضوء عليها. ونختار الأشخاص الذين يقدمون هذه البرامج ومن الجيد أن نستمع إلى أصوات نساء حين تكون أصوات الرجال كثيرة جداً حتى ولو كان ذلك من باب الاختلاف وسهولة التمييز، ونحاول أيضاً أن نوازن بين الجنسين في النقاشات العامة كما نحاول أن نوازن بين الأحزاب السياسية. وهذا ما أطلبه في أغلب الأحيان من فريقتي أن يبحث مقدم البرنامج عن التوازن بين الجنسين في المقابلات الجماعية. هذا هو التأثير الأكثر مباشرة الذي نستطيع أن نمارسه في هذا المجال لدى تغطيتنا للحياة البرلمانية.

ولا نستطيع من جهتنا حل مشكلة التمثيل المتدني للنساء في البرلمان ولكن يمكننا التوقف عن تحويلها إلى الأسوأ من خلال اختيار فرق متوازنة من الصحفيين وقوائم متوازنة من الضيوف في البرامج التي تتناول الأحداث العامة.

هذا وكان من دواعي سرورنا أن ندعم موقعاً على شبكة الانترنت غير تابع لهيئة البي بي سي باسم إذاعة المرأة البرلمانية www.wpradio.co.uk. فقد سهلنا لهذه المحطة الإذاعية العاملة على شبكة الانترنت الحصول على المواد التي تكون قد برزت فيها ضمن بثنا نساء أو مسائل تهم النساء.

ولكن أولى اهتماماتي هي حجم الجمهور الذي نستطيع الوصول إليه وهو مليون مستمع كل أسبوع لبثنا البرلماني في الراديو، و3، 1 مليون مشاهد شهرياً للقناة التلفزيونية بي بي سي برلمان www.bbc.co.uk/parliament.

وقد استوقفتني في قرأتي للمواد الموجودة عن هذا الموضوع والصادرة عن عدد من جماعات الضغط والهيئات الرسمية هذا الشعور بالإجماع بشأن طبيعة المشكلة وطبيعة الحل المرجح من خلال تحسين التمثيل. فالنقاش يدور حول كيفية الوصول إلى حل لهذه المشكلة، أما طبيعة المشكلة فهي مسألة متفق عليها.

<http://www.hansardsociety.org.uk>

<http://www.fawcettsociety.org.uk>

سأعرض الآن وجهة نظر أخرى أكثر إثارة للجدل من أي رأي آخر قرأتها أثناء التحضير لهذا المؤتمر وهي وجهة نظر من المرجح جداً أنكم سترغبون في التعليق عليها! ويتكلم هذا التقرير الذي كتبه عضو رفيع في فريقتي عن مدى صعوبة إبراز المدخلات التي تقدمها النساء أثناء النقاش وفيه ما يلي:

لدي مشكلة ضخمة في نقل الأخبار عن النساء في البرلمان وأظن للأسف أن ذلك يعود إلى الطريقة التي تتكلم بها النساء في هذا المكان. فهن يسعين إلى عرض وجهات نظرهن بقوة وجدية ولكن من الصعب نقلها في التغطية. المشكلة ليست في فصاحة حديثهن بل في عدم جعل كلامهن ممتعاً. كثيرات من البرلمانيات يتكلمن بصورة أفضل في المقابلات والنقاشات، إلا أنك تحتاج إلى مهارات أخرى لتوصيل رسالتك عندما تتكلم أمام حشد من الناس أو في مجلس العموم. ولدي إحساس بأن الكثيرات لا يملكن هذه المهبة. فإذا أردت التحدث أمام الجمهور، عليك أن تتكلم جهاراً وبوضوح وتسعى إلى البروز ولفت الانتباه وهذا ما لا يزال غير مألوف لدى أغلب النساء. وأظن في الواقع أن عدداً كبيراً من السياسيين الرجال بحمض نووي نسائي يعتقدون أن من غير اللائق استخدام البلاغة أو فن الخطابة لأنهم يعتقدون أن في ذلك تبجحاً أو أنهم لن يظهرون "صادقين".

وربما احتجنا من أجل إتاحة فرص أفضل للنساء السياسيات للإدلاء بأرائهن ، أن نكون أكثر تنبهاً لتأمين دعوتهن إلى المقابلات والنقاشات. ولكني اعتقد شخصياً أنه ينبغي للبرلمان وللأحزاب السياسية على حد سواء أن تبذل جهوداً أكبر بكثير لمساعدة الأعضاء نساء ورجالاً على أن يصبحوا متكلمين ناجحين . لا يمكن أن أذكر أي سياسي بارز او مهم لم يكن يملك هذه المهارات. وقد أثبت باراك أوباما أن التحدث إلى الناس لا يزال له تأثير كبير!

إنني لم أكن لأتجرأ وأنقل إليكم هذه التعليقات لو لم تكن كاتبها امرأة، واعتقد أن بعضكم كان يتوقع فعلاً ذلك. إنها لا تمثل وجهة نظر البي بي سي ولا حتى توافقاً لآراء أفراد فريق هذا البرنامج. إلا أن هذه الأفكار الاستفزازية، إن وجدت لها مزايا، قد تذكرنا بوجود تباينات كبيرة في الخلفيات المهنية للنساء والرجال في البرلمان. فهناك عدد أكبر من الرجال يملكون خبرة المرافعة في المحاكم بصفتهم محامين، وهم مدربون على مهارات وفن البلاغة التي يمكن أن تساهم في الأداء الفعال داخل البرلمان.

ولنتقل الآن إلى بعض "الأخبار الموجزة". قرر مجلس العموم مواجهة هذه المشكلة والمشاكل المتصلة بها بعقد مؤتمر تاريخي يعرف باسم Speakers' Conference (وهو اجتماع استثنائي يدعو إليه رئيس المجلس وتشارك فيه الأحزاب الممثلة في البرلمان). وأعلن هذا الأسبوع بالذات عن "دعوة إلى تقديم الشهادات". وهذه هي نقاط الدعوة:

وافق مجلس العموم في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 على أن "يبحث المؤتمر ويقدم توصيات بشأن تصحيح التفاوت بين تمثيل النساء والأقليات الإثنية وذوي الإعاقات داخل مجلس العموم ونسبة تمثيلهم بين سكان المملكة المتحدة عموماً". ويمكن أن يتفق في الاجتماع على النظر في مسائل أخرى ذات صلة. وبيحث المؤتمر عن معلومات ووجهات نظر تتعلق بما يلي:

هل ثمة مشاكل يسببها التمثيل غير المتوازن لمختلف فئات المجتمع داخل مجلس العموم؟ ما هي تلك المشاكل، إن وجدت؟ هل ثمة علاقة بين مستويات التمثيل هذه ومواقف الناخبين إزاء البرلمان؟ ما هي الأسباب التي تفسر لماذا لا يصبح المزيد من النساء وأفراد الأقليات الإثنية والأشخاص ذوي الإعاقات أعضاء في البرلمان؟ لماذا لا ينظر عدد أكبر من أفراد هذه المجموعات في الترشح للانتخابات؟ أو إذا فعلوا ذلك

- 1 - لماذا لا يتم اختيار عدد أكبر منهم؟ أو إذا تم اختيارهم
- 2 - لماذا لا ينتخب عدد أكبر منهم؟

ما هي المشاكل والصعوبات العملية التي يواجهها- في أي مرحلة من عملية الاختيار والانتخاب- أفراد هذه المجموعات الضعيفة التمثيل الذين يتطلعون إلى أن يصبحوا برلمانيين؟ ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لمعالجة الاختلال في التمثيل؟ ما هي الإجراءات التي اتخذتها أو يمكن أن تتخذها الأحزاب السياسية والمجموعات المنظمة للحملات الانتخابية وغيرها لمعالجة الاختلال في التمثيل؟ ما هي الإجراءات التي اتخذت في أماكن أخرى في المملكة المتحدة أو في الخارج، ومن قبل أي جهات، لمعالجة مشاكل مماثلة؟

كيف يمكن قياس نجاح مثل هذه الإجراءات؟

<http://www.parliament.uk/business/speakers.conference.cfm>

ولربما برزت، في مناقشاتكم خلال هذا الأسبوع وفي العمل الجاري في هذا المجال في الاتحاد البرلماني الدولي، توصيات يمكن أن تقدم إلى مجلس العموم الذي يسعى إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

لائحة الوفود المشاركة



عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مجلس الشورى

سعادة الاستاذة منيرة عيسى بن هندي
عضو لجنة الخدمات
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ
عضو لجنة الشؤون المالية الاقتصادية
مجلس الشورى

سعادة الأستاذة وداد محمد حسن الفاضل
عضو لجنة المرافق والبيئة
مجلس الشورى

سعادة الأستاذة لطيفة محمد القعود
عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
مجلس النواب

قطر

الدكتورة وضحي علي السويدي
عضو لجنة شؤون المرأة
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيدة شيخة الجفيري
عضو في المجلس المركزي

دولة الكويت

السيدة سلوى سليمان الشايجي
رئيسة قسم
مجلس الأمة الكويتي

السيدة نادية راشد القطامي
رئيسة قسم
مجلس الأمة الكويتي

الجمهورية اليمنية

سعادة الدكتورة أوراس سلطان ناجي
عضو مجلس النواب

المملكة العربية السعودية

الدكتورة نورة بنت عبد الله العدوان
مستشارة

مجلس الشورى

الدكتورة بهيجة بنت بهاء عزي
مستشارة

مجلس الشورى

الدكتورة نهاد بنت محمد الجشي
مستشارة

مجلس الشورى

مملكة البحرين

سعادة الاستاذة اليس توماس سمعان
النائب الثاني للرئيس

مجلس الشورى

سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي
رئيس لجنة الخدمات

مجلس الشورى

سعادة المحامية دلال جاسم الزايد
رئيس لجنة المرأة والطفل

عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك
نائب رئيس لجنة الخدمات

مجلس الشورى

سعادة المحامية رباب عبد النبي العريض
عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مجلس الشورى

سعادة الأستاذة سميرة إبراهيم رجب
عضو لجنة الخدمات

مجلس الشورى

سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح

مجلس النواب

سعادة السيدة منى سالم بشار باشراحيل

عضو مجلس الشورى

مجلس الشورى

سعادة السيدة فاطمة محمد بن محمد

عضو مجلس الشورى

مجلس الشورى

سعادة السفيرة رمزية عباس الإيراني

الأمينة العامة

الإتحاد النسائي العربي العام

مجلس الدولة

سعادة المكرمة سيرين بنت علي بن مصطفى القاضي

عضو مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة الدكتورة أمل بنت علي بن حبيب عضو مجلس

الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة نور بنت حسن الغسانية عضو الوفد

عضو مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سلطنة عمان

سعادة المكرمة سميرة بنت محمد بن أمين عبد الله

عضو مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة شكور بنت محمد الغمارية

عضو مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة لميس بنت عبد الله بن محمد الطائية عضو

مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة منى بنت محفوظ بن سالم المنذرية عضو

مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة زهرة بنت سليمان بن حمير النبهانية عضو

مجلس الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكومة الدكتورة شيخة بنت سالم بن سليم عضو مجلس

الدولة العماني

مجلس الدولة

سعادة المكرمة رحيلة بنت عامر بن سلطان الريامية عضو

مجلس الدولة العماني

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيدة نجلاء العوضي

عضو المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة ميساء غدير

عضو المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة فاطمة المري

عضو المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي

سعادة الدكتورة فاطمة المزروعى

عضو المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة روية السماحي

عضو المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الاتحادي

الاتحاد البرلماني الدولي

سعادة الأستاذ جيرت فرشنك

عضو مجلس النواب البلجيكي

ممثل الاتحاد البرلماني الدولي

عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الدولي

سعادة الدكتورة فاتن بن عمر

عضو مجلس النواب التونسي

النائب الأول لرئيسة لجنة النساء البرلمانيات في الاتحاد

البرلماني الدولي

السيدة زينه هلال شقير

مسؤولة مشاريع

السيدة لويزا بالين

مسؤولة إعلام

خبراء وأعضاء برلمانات

سعادة السيدة روز موكتابانا،

رئيسة مجلس النواب

رواندا

السيدة غولزير كورات

رئيسة قسم المرأة والمساواة

اليونسكو

الدكتورة أمل الشنفرية

مستشارة في وزارة الاقتصاد الوطني

سلطنة عمان

الدكتورة جيهان أبوزيد

خبيرة في حقوق المرأة والتنمية في العالم العربي

مصر

الأستاذ ناصر السرامي

مدير الإعلام

قناة العربية

الدكتور محمد عايش

أستاذ جامعي

ممثل عن منظمة المرأة العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ بيتر كنولز

مراقب

BBC برلمان

المملكة المتحدة

حقوق الطبع © محفوظة للاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الشورى في سلطنة عمان

الصور: حقوق الطبع محفوظة لمجلس الشورى في سلطنة عمان

طبعة 2009

الرقم المعياري الدولي للنشرة 3-431-9142-92-978

(الاتحاد البرلماني الدولي)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو إرساله في أي شكل أو بأية طريقة إلكترونية كانت أم آلية، أو تصويره أو تسجيله أو أي شيء خلاف ذلك، بدون إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوزع هذا المنشور بشرط عدم إعارته أو بيعه أو تأجيره أو التصرف فيه بطريقة أخرى، على أساس تجاري أو خلاف ذلك، من دون موافقة الناشر المسبقة، وبأي شكل من أشكال التجليد أو الغلاف غير شكل الغلاف أو التجليد الذي ينشر به، ومن دون فرض شرط مماثل، يشمل هذا الشرط، على الناشر اللاحق.

ويرحب بأية طلبات للحصول على الحق في استنساخ هذا العمل، أو أية أجزاء منه، على أن يتم إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويجوز للدول الأعضاء ومؤسساتها الحكومية استنساخ هذا العمل من دون الحصول على إذن بذلك، ولكن يرجى إعلام الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بأي استنساخ من هذا القبيل.

مجلس الشورى في سلطنة عمان	مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة	مقر الاتحاد البرلماني الدولي
Majlis A'Shura P.O. Box 981 Postal Code 111 C.P.O. Seeb, Muscat Sultanate of Oman Tel.: + 968 24 5104 44 Fax: + 968 24 510560	Inter-Parliamentary Union 220 East 42nd Street Suite 3002 New York, N.Y. 10017 USA Tel.: + 1 212 557 58 80 Fax: + 1 212 557 39 54 e-mail: ny-office@mail.ipu.org	Inter-Parliamentary Union Chemin du Pommier 5 Case Postale 330 CH-1218 Grand-Saconnex Geneva Switzerland Tel.: + 41 22 919 41 50 Fax: + 41 22 - 919 41 60 e-mail: postbox@mail.ipu.org

